فەیلی

262
السنة العشرون
تشرين الأول - اكتوبر 2025

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD
www.shafaq.com

قنبلة موقوتة في بغداد

الكورد الفيليون

«بيضة القبان» المهمشة

لا تتركوا كوردستان وحيداً

34

مليون هاتف عراقي تحت الملاحقة الانتخابية

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

262
السنة العشرون
تشرين الاول - اكتوبر ٢٠٢٥

اقرأ في العدد ايضاً

04 الانتخابات العراقية: طقس سياسي ام تغيير حقيقي؟

22 حين أوصل الكورد الفيليون صوت الثورة الكوردية إلى العالم

32 القانون الذي لا يشيخ..

38 بغداد تبحث عن روحها بين المقاهي الأصيلة وعصر التكنولوجيا والدخان

54 الوجه الآخر لمهنة الديليفري..

70 تقرير دولي يتوقع تحول العراق لوجهة سياحية في ظل النمو الحالي

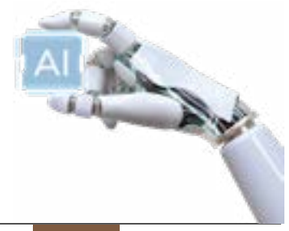

74 إبداع الذكاء الاصطناعي ومخاطر استغلاله السيئ

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

كلمـــة العدد

مقعد الكوتا الوحيد والأماني الكثيرة

دائما ما ينظر إلى الطريق القويم ليس كمسار قصير، بل كآلية تحمي بها الحكومات - وفقا للقوانين ومبادئ الديمقراطية - حقوق وكرامة جميع المواطنين؛ والانتخابات العادلة والشاملة، وضمان العدالة تجاه الفئات المتضررة، تشكل ركائز هذا الإعتقاد. فكل مقعد هو أداة لحماية الحقوق، ووسيلة للشرعية السياسية وتعزيز المشاركة المجتمعية؛ وتعد الكوتا في العراق وسيلة نافعة لضمان الحد الأدنى من التمثيل، لكنها وحدها لا تكفي ولا تحقق العدالة؛ فالكفاءة والعدالة الحقيقية تتطلبان إصلاحا شاملا، خاصة في وقت يحظى فيه عدد محدود من الأقليات بمقاعد الكوتا. وإذ تحافظ مقاعد الكوتا على تواجد رمزي للأقليات، إلا أن تخصيصها بشكل غير شفاف، وسيطرة الأطراف التقليديةّ عليها، وعدم انسجامها مع نسب توزيع السكان، إلى جانب غياب العدالة، جعلها عديمة الفاعلية تقريبا، وهذا ما أسهم في تراجع مستوى التمثيل الحقيقي، وضعف الثقة السياسية، وأدى إلى إضعاف مكوّنات الفئات المتضررة. يتكوّن البرلمان العراقي من 329 مقعدا خصص مقعد وحيد منها للفيليين وهو أمر غير منصف وغير متوازن، في الوقت نفسه، فإن غياب الأهداف والبرامج الواضحة، وانتشار الترشيحات الفردية العشوائية، يشكلان عاملا سلبيا لأي مكوّن متضرر؛ هذا الواقع يجعل فرص نجاح المرشحين الفيليين محدودة للغاية، كما أن المقاعد التي كان من المفترض أن تكون آلية لتحقيق المطالب العامة، تمنح في الغالب للمنافسين، مما يجعل طريق استعادة الحقوق أكثر تعقيدا. فقد الكورد الفيليون في العملية السياسية مكانتهم ودورهم الفعال بسبب مجموعة من العوامل البنيوية والظروف السياسية والاجتماعية وهيمنة القوى الأخرى، إضافة إلى ضعف جاهزيتهم وتنظيمهم الذاتي؛ ومن هنا تبرز الحاجة إلى حل شامل، قانوني وعملي يكمن في توحيد الأهداف من خلال توزيعّ عقلاني لقدرات المرشحين ضمن القوائم والاتجاهات المختلفة داخل الساحة السياسية. وإذا ما ترافقت هذه الجهود مع إرادة سياسية ورقابة مستقلة، يمكن حينها تحويل مفاهيم مثل المواطنة والفيدرالية من مجرد أدوات رمزية إلى آليات حقيقية لتحقيق العدالة. من دون أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، لن يتمكن الكورد الفيليون من الخروج من دائرة التهميش؛ ولا شك أن البّقاء داخل أزمة الهوية - وهي أزمة عميقة ومتجذرة - يشكل سببا آخر لضعف جاهزيتنا ومشاركتنا الفاعلة في ساحات التغيير والانتخابات. بعد مرور عقدين على سقوط البعث، تأتي الدورة السادسة من العملية الانتخابية بعد حصول الكورد الفيليين على تسعة مقاعد في جولات الاقتراع السابقة عبر التحالفات المتعددة في الانتخابات، ومن الضروري أن يكونوا الآن أكثر كفاءة وخبرة ووعيا، لأن إعادة بناء روح النجاح مرة أخرى تحتاج إلى حزمة متكاملة من الجهود السياسية والقانونية وبناء الثقة؛ لكن ما نراه الآن يبدو بعيدا جدا عن تطلعاتنا وآمالنا المنشودة.

رئيس التحرير

الانتخابات العراقية: طقس سياسي ام تغيير حقيقي؟

فيلي - صادق الازرقي:

منذ إسقاط النظام السابق في العراق أقيمت عدة ممارسات انتخابية عامة، وكذلك لمجالس المحافظات، شكلت بموجبها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، لكنها لم تحل المشكلات التي يعاني منها الناس في مجال الخدمات والاقتصاد والصحة والبطالة وغير ذلك، و انتشر الفساد المالي والإداري، ولم تعالج مشكلاته حتى الآن باعتراف المسؤولين أنفسهم.

نحن الآن مقبلون على انتخابات جديدة في11 تشرين الثاني 2025 «اذا لم تؤجل».. فهل من الممكن أن تحل الانتخابات مشكلات البلد وتلبي طموحات الناس في ظل فشل الأداء الحكومي المتعاقب وانعدام العدالة الاجتماعية والبناء والاعمار الحقيقي؟ يعتري الناس إحساس عميق بالإحباط في ظل التحديات الحقيقية التي يواجهها العراق، ويتساءل الناس عن مغزى الانتخابات في ظل حالة التدهور في شتى شؤون الحياة العراقية، لاسيما في مجال الخدمات وهو تساؤل مشروع يتردد على السنة كثير من السكان بل معظمهم، في ظل توالي الدورات الانتخابية من دون إحداث تحول جذري في حياتهم ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية والشروع في البناء.

وقد تجلى ذلك الإحباط في التضاؤل الملحوظ في نسب المشاركة في الانتخابات ومن المتوقع ان يحدث ذلك ايضا في الانتخابات المقبلة.

عادة ما ينظر إلى الانتخابات كأداة ضرورية في أي نظام ديمقراطي، لكنها وحدها لن تكون كافية لحل المشكلات الاساسية المتراكمة.

تشير عديد التحليلات إلى أن الانتخابات في العراق أصبحت في بعض الأحيان مجرد طقس سياسي متكرر، يستعمل لتجديد شرعية الطبقة السياسية، من دون أن تترجم بالضرورة إلى مساءلة حقيقية أو تغيير في آليات الحكم أو محاربة الفساد.

وفي ظل هيمنة المال السياسي، والمحاصصة، والتأثيرات الخارجية، تصبح القدرة على ضخ دماء جديدة أو كفاءات مستقلة قادرة على المنافسة صعبة.

إن الفشل المتكرر لا يقتصر على الحكومات المتعاقبة فحسب، بل هو نتاج للنظام السياسي المطبق (كالمحاصصة) الذي يركز على توزيع السلطة والموارد على أسس طائفية أو عرقية، مما يقوض مفهوم المواطنة ويضعف المؤسسات الحكومية ويمنع بناء دولة قوية وفاعلة قادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع.

التغيير الحقيقي يتطلب أكثر من مجرد عملية اقتراع؛ إنه يتطلب، إرادة سياسية حاسمة لمكافحة الفساد وإصلاح النظام السياسي ككل.

الفساد المالي والإداري هو مشكلة هيكلية متجذرة، تعترف بها السلطات نفسها، والانتخابات وحدها لا تكفي لاقتلاعها ما لم تترافق مع إرادة سياسية حقيقية لإصلاح القضاء وتفعيل الأجهزة الرقابية وتطبيق القانون من دون استثناء.

يظل للانتخابات أهمية كطريق شرعي وسلمي للتغيير، وان إمكانية التغيير عبر صناديق الاقتراع ترتبط بشكل كبير بوعي الناخب، هل يختار بناء على برامج خدمية قابلة للتطبيق، أم على أسس ولائية أو عاطفية، وهو ما يجري الآن؟

وعلى افتراض المشاركة الواسعة مثلما يطالب بها البعض فهل ستؤدي إلى تغيير موازين القوى لصالح قوى جديدة أو إصلاحية؟

وهل سيأخذ الناخبون حقهم في المساءلة والضغط المستمر بين الدورات الانتخابية في سبيل ان تحل الانتخابات المشكلات؟

من حيث المبدأ، الانتخابات هي الآلية التي تتيح للناس اختيار من يمثلهم ومن ثم مساءلتهم وتغييرهم. لا يمكن حل مشكلات البلد من دون آليات ديمقراطية شرعية.

وطالما بقيت البيئة السياسية مسيطر عليها بالعوامل ذاتها، الفساد، والمحاصصة، وغياب العدالة الاجتماعية، وضعف المؤسسات، فإن تكرار الانتخابات وفقا للظروف نفسها قد يؤدي إلى تكرار النتائج والإخفاقات ذاتها.

التغيير الحقيقي يتطلب أكثر من مجرد عملية اقتراع؛ إنه يتطلب، إرادة سياسية حاسمة لمكافحة الفساد وإصلاح النظام السياسي ككل، ويستدعي ذلك عملية انتخابية نزيهة وشفافة حقا، و صحوة مجتمعية ووعي انتخابي يركز على الكفاءة والبرامج الواقعية بدلا من الانتماءات التقليدية.

كما يتطلب تفعيل دور الأجهزة الرقابية والقضائية لاستعادة ثقة الشعب وضمان تطبيق القانون على الجميع.

الانتخابات المقبلة هي فرصة، ولكن نجاحها في تلبية طموحات الناس مرهون بمدى قدرة القوى الفاعلة الجديدة والناخبين على فرض التغيير في قواعد اللعبة وليس فقط تغيير في الوجوه.برأيي، ان الانتخابات لا ضرورة لها في الوضع الحالي ومن الضروري تحديد مدة انتقالية يجري فيها تعديل النظام الانتخابي ككل، والتوصل الى النظام الأمثل لوضع العراق، حتى إذا تطلب الامر تعديل الدستور، او فقرات رئيسة فيه تتعلق بالانتخابات، وسن قانون أحزاب عصري تستبعد فيه القوى الطائفية وتلك التي تمتلك أذرع مسلحة تصر على بقائها؛ فالديمقراطية الحقيقية لا تنسجم مع العمل المسلح خارج نطاق الدولة، ولم يشهد العالم نجاح أي تجربة ديمقراطية في ظل تواجد مجموعات مسلحة او ميليشيات.

ومن دون إجراء تغييرات او اصلاح كما يحلو للبعض ان يسميه، فلا يمكن ان تقام ديمقراطية حقيقية وممارسات انتخابية سليمة، ونظل ندور في الحلقة المفرغة ذاتها، فيما تسير الأمور من سيء الى أسوأ، بما يفقد الانتخابات بل مجمل المسار الديمقراطي و»العملية السياسية» جدواها ويتواصل تآكل ثقة الناس بمؤسسات الدولة والحكومة، وتتعرض عملية الاعمار وإعادة بناء البلد وتحسين أحوال الناس الى انتكاسات خطيرة؛ وربما نصل الى الوقت الذي نشهد فيه انتكاسة واحدة كبيرة وأخيرة، لن يستقيم بعدها أي شيء، في ظل استدامة الخراب والمعاناة، وفقدان الامل بتحسن أوضاع الشعب والبلد.

الانتخابات في العراق ..

العشيرة تفرض كلمتها وتصوت قبل الناخب!

مجلة فيلي :

في المشهد السياسي العراقي، حيث تتقاطع الولاءات وتتداخل الانتماءات بين المذهب والقومية والحزب، تبقى العشيرة واحدة من أقوى الأواصر الاجتماعية وأكثرها تأثيراً في صناعة القرار الانتخابي، فمهما تغيرت الأنظمة وتعاقبت الحكومات، ظل الانتماء العشائري عاملاً حاسماً في توجيه بوصلة الأصوات، الأمر الذي يدفع جميعَ المرشحين للانتخابات التوجّه أولاً صوب هذا الخيار.

في القرى والأرياف، وحتى في المدن الكبرى، ما تزال الخيمة العشائرية تنافس المنبر السياسي، والولاء للعائلة والقبيلة غالباً ما يسبق الولاء للدولة أو للفكرة، فالعشيرة لا تكتفي بدور اجتماعي تقليدي، بل أصبحت لاعباً فاعلاً في العملية الانتخابية، تدعم مرشحها، وتنظم الحملات، وتوجّه الناخبين، لتتحول من رمز للهوية الاجتماعية إلى قوة سياسية لا يمكن تجاهلها.

لكن هذا الدور دائماً ما يثير جدلاً واسعاً بين مؤيد ومعارض، فبينما يرى البعض أن دعم العشائر لمرشحها يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والتمثيل الشعبي الحقيقي، يحذر آخرون من أن هذا النمط من التصويت يُضعف فكرة الدولة المدنية ويُكرّس الانقسام على أسس عشائرية ومناطقية.

وانطلقت، الجمعة (3 تشرين الأول/ أكتوبر 2025)، الحملة الدعائية الخاصة بالانتخابات البرلمانية العراقية بشكل رسمي، بعد مصادقة مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على قوائم المرشحين النهائية.

ووفقاً لبيان المفوضية، بلغ عدد المرشحين المصادق عليهم 7768 مرشحاً، بواقع 5520 من الذكور و2248 من الإناث، على أن تنتهي الحملات الانتخابية في الساعة السابعة من صباح يوم السبت الموافق 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، قبل ثلاثة أيام من موعد الاقتراع.

الأحزاب حولت العشائر إلى ساحة صراع انتخابي

ويحذر الشيخ حميد الشوكة، المتحدث باسم مجلس أمناء الأنبار، من تنامي ظاهرة استغلال الأحزاب السياسية للعشائر خلال المواسم الانتخابية، مؤكداً أن هذا السلوك أدى إلى تفكك داخلي ونزاعات حادة بين أبناء العشيرة الواحدة.

ويقول الشوكة، لمجلة فيلي، أن «بعض الأحزاب باتت تصرف أموالاً طائلة على العشائر بهدف كسب ولائها الانتخابي، عبر دعم مرشحين تختارهم تلك الأحزاب من داخل عشائر معينة، ما يتسبب في صراعات داخلية عندما يتعدد المرشحون من العشيرة نفسها وتختلف انتماءاتهم السياسية».

ويضيف أن «هذه الممارسات أدت إلى تشويه العملية الديمقراطية، حيث يجري أحياناً إجبار أبناء العشيرة على انتخاب مرشح معين بدعم من رؤساء العشائر أو القوى السياسية المتنفذة، ما يقلل من حرية الناخب ويحوّل الانتخابات إلى سباق نفوذ بدلاً من تنافس برامج»، لافتاً إلى أن «المال السياسي أصبح يهيمن على المشهد العشائري في العراق».

ويختم الشيخ حديثه بالإشارة، إلى أن «تأثيره الواضح في الدورات الانتخابية السابقة انعكس سلباً على أداء مجلس النواب وعلى طبيعة التمثيل السياسي فيه»، مشيراً إلى «ضرورة تحصين العشائر من الاختراق السياسي والمالي وإعادة دورها الطبيعي في دعم القيم الوطنية والاجتماعية، بعيداً عن ضغوط الأحزاب ومغريات المال الانتخابي».

وتنشر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بشكل دوري، قرارات تتضمن استبعاد أو إلغاء مصادقة بعض المرشحين، فضلاً عن فرض غرامات مالية تتراوح بين 2 و10 ملايين دينار عراقي على المرشحين الذين يخالفون ضوابط الحملة الانتخابية.

حيث أكدت المفوضية، في بيانات عديدة أن الغرامات المالية تستقطع من التأمينات التي أودعها المرشحون مسبقاً، وأن الرقابة ستستمر حتى يوم الاقتراع لضمان نزاهة العملية الانتخابية وعدالتها.

«البنية العشائرية» تسيطر على المشهد الانتخابي

إلى ذلك، يقول الباحث السياسي والأكاديمي العراقي غالب الدعمي، إن «ظاهرة التصويت على أسس عشائرية وطائفية وقومية ما زالت راسخة في المشهد السياسي العراقي، وتشكل امتداداً لطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي القائم منذ سنوات طويلة».

وفي حديث لمجلة فيلي، يوضح الدعمي، أن «الدعم الانتخابي في العراق غالباً ما يتوزع وفق الانتماءات العشائرية أو المذهبية أو القومية»، مشيراً إلى أنه «من النادر أن يصوّت ناخب عربي لمرشح كردي، أو كردي لمرشح عربي، وكذلك الحال بين التركمان وبقية المكونات».

ويتابع الباحث السياسي، قائلاً إن «هذه الظاهرة ليست وليدة المرحلة الحالية، بل هي جزء من البنية السياسية والاجتماعية للبلاد، وتنعكس بوضوح على نتائج الانتخابات وعلى طبيعة تشكيل البرلمان والحكومة»، مبيناً أن «البرلمان العراقي غالباً ما يكون أضعف من السلطة التنفيذية نتيجة لتغليب الاعتبارات المذهبية والقومية على المصلحة الوطنية».

ويضيف الدعمي، أن «التوافقات بين الكتل تكون في الغالب على أساس الانتماء وليس على أساس البرامج أو القوانين»، موضحاً أن «هذا الواقع يحد من فاعلية البرلمان ويجعل تأثيره أقل مقارنة بالحكومة، التي تستفيد من تشتت المواقف داخل المؤسسة التشريعية بسبب الولاءات الضيقة والتجاذبات المذهبية والقومية».

وحدد مجلس الوزراء العراقي يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 موعداً رسمياً لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة، حيث يحق لنحو 30 مليون عراقي من أصل 46 مليون نسمة الإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم في مجلس النواب الجديد، وفقاً للبيانات الرسمية.

«ظاهرة إيجابية».. لكن بشرط

في غضون ذلك، يقول الشيخ شياع محمد البهادلي، الشيخ العام لعشيرة البهادل، خلال حديثه لوكالة شفق نيوز، إن «دعم العشائر لمرشحيها في الانتخابات يعد ظاهرة إيجابية ومهمة، شريطة أن يُوجَّهُ هذا الدعم نحو الأشخاص الأكفاء وذوي الأخلاق العالية الذين يسعون لخدمة وطنهم ومجتمعهم».

وبحسب حديث البهادلي، فإن دعم العشيرة يجب أن يكون لمن يتمتع بسمعة طيبة وسيرة حسنة، وليس لمن يسعى لتحقيق مصالح شخصية أو يستخدم المال والنفوذ للوصول إلى السلطة، مؤكداً أن ترشيح أصحاب الكفاءة والنزاهة من أبناء العشائر يعزز من دور العشيرة الإيجابي في بناء الدولة.

«العشيرة التي تدعم المرشحين الصالحين تسهم في رفع مستوى العمل النيابي والوطني، أما دعم الأشخاص غير المؤهلين فيعد أمراً مرفوضاً ومخالفاً للأعراف العشائرية والدينية، لأن الهدف من المشاركة في الانتخابات هو خدمة العراق لا تحقيق المكاسب الشخصية»، كما تحدث به الشيخ.

ودعا البهادلي، إلى أن يكون ترشيح ودعم العشائر مبنياً على معايير أخلاقية ووطنية واضحة، مشيراً إلى أن ظاهرة انتخاب الشخصيات الجيدة من داخل العشيرة يمكن أن تنعكس إيجاباً على أداء البرلمان المقبل وعلى استقرار العملية السياسية.

ومع الحديث عن دور العشائر ودعمهم لمرشحيهم، وجّه البطريرك الكاردينال لويس روفائيل ساكو، بطريرك الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم، رسالة مفتوحة إلى العراقيين عامة والمسيحيين خصوصاً، دعاهم فيها إلى المشاركة الواسعة والمسؤولة في الانتخابات المقبلة.

83 مقعداً 2248 مرشحة

جدل متجدد حول مستقبل الكوتا النسائية في البرلمان العراقي

مجلة فيلي :
مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقررة في 11 تشرين الثاني 2025، يعود ملف الكوتا النسائية إلى الواجهة بوصفه أحد أكثر القضايا جدلا بشأن مستقبل التمثيل السياسي للمرأة العر اقية.

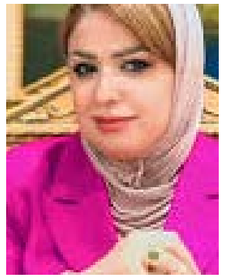

الحقوقية انوار الخفاجي
مرشحة عن أحد الأحزاب السيا سية

نوال الموسوي
محللة سياسية

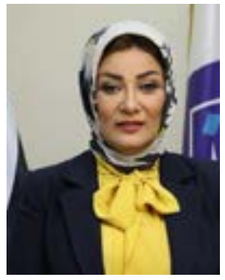

نبراس أبو سودة
نائبة الناطق باسم مفوضية الانتخابات

فرغم مرور أكثر من أربعة عقود على دخول النساء قبة البرلمان لأول مرة، لا يزال الجدل قائماً حول ما إذا كانت الكوتا تمثل آلية حقيقية لتمكين المرأة أم مجرد إطار شكلي لضمان الحضور العددي في المؤسسة التشريعية.

وبينما تستعد 2248 مرشحة للتنافس على 83 مقعداً مخصصاً للنساء وفق القانون، يرى مختصون أن التحدي الأكبر لا يكمن في الوصول إلى البرلمان، بل في تحقيق استقلال القرار النسوي بعيداً عن الهيمنة الحزبية التي ما زالت تقيّد المشاركة الفعلية للنساء في صناعة القرار السياسي.

وقالت المرشحة عن أحد الأحزاب السياسية، أنوار الخفاجي، لمجلة فيلي، إن «دخول المرشحات الجديدات في انتخابات مجلس النواب يمثل تحولاً مهماً في المشهد السياسي العراقي»، مبينة أن «كثيرٍ من النساء اخترن الترشح ضمن قوائم جديدة بعيدة عن الأحزاب التقليدية التي فشلت في تلبية طموحات المرأة والناخبين».

وبحسب الخفاجي فإن هذا التوجه «يهدف إلى تقديم نموذج يعتمد على الكفاءة والنزاهة والاقتراب من هموم الناس، وفي الوقت نفسه تلافي أخطاء الدورات السابقة عبر تعزيز التواصل مع الجمهور، وإشراك الشباب والنساء في برامجهن الانتخابية، والابتعاد عن الصراعات الحزبية والتركيز على قضايا الخدمات والعدالة الاجتماعية وتمكين المرأة فعلياً لا شكلياً، بما يعيد ثقة الناخب بالمرأة النائبة».

في المقابل، رأت المحللة السياسية نوال الموسوي، أن «أغلبية المرشحات غير مستقلات، بل ضمن قوائم وتحالفات توحي بأنها ستكون محددة بإطار معين، لذلك هو كعمل سياسي لا إشكالية فيه، لكن من ناحية القرار وحرية الموقف فالأمر مختلف».

وأضافت الموسوي حديثها لمجلة فيلي، أن «المرشحة، في حال فوزها، قد لا تعبر عن رؤيتها الخاصة لأنها ستكون ضمن كتلتها، والمزاج العام للشارع العراقي يميل إلى المدنية، لكن حتى الكتل والأحزاب الإسلامية تحاول الدفع بمجموعة من النساء للاستفادة من الكوتا».

وأكملت الموسوي، قائلة :»للأسف، نرى أن الكوتا أفرغت من مضمونها الداعم، إذ باتت مجرد ضمان لوجود نساء بنسبة 25%، بينما تذهب ثلاثة أرباع هذه النسبة لصالح الأحزاب الإسلامية بحسب قوتها».

وأشارت إلى أن «أداء المفوضية وضع كل كتلة بنسبة كوتا محددة، ما جعل الكوتا تفرغ من مضمونها، صحيح أنها تضمن وجود المرأة في البرلمان، لكنها لا تضمن استقلاليتها في القرار ولا حرية الأداء، لأن الجميع سيكون ضمن العباءة الحزبية وجزءاً من استراتيجية الكتل السياسية».

والسياق ذاته، أكدت نائبة الناطق باسم مفوضية الانتخابات نبراس أبو سودة، لمجلة فيلي، أن «عدد النساء المرشحات في هذه الدورة الانتخابية بلغ 2248 مرشحة من أصل إجمالي المرشحين».

وأضافت أن «القانون يفرض أن لا تقل حصة النساء عن 25% من مقاعد مجلس النواب، ولا يشمل نظام الكوتا مقاعد الأقليات، سواء كان المرشح رجلاً أو امرأة، إذ إن حصة الأقليات محددة بتسعة مقاعد فقط خارج نظام الكوتا النسائية».

وبحسب أبو سودة، فإن «وجود هذا العدد الكبير من المرشحات يعكس وعياً متنامياً لدى المرأة العراقية بضرورة المشاركة في العمل السياسي وصنع القرار، إلا أن تحقيق التمكين الحقيقي يتطلب بيئة سياسية داعمة تتيح للمرأة حرية الموقف والاستقلال في الرأي داخل البرلمان المقبل».

ورغم هذه المشاركة السياسية، لكن هناك تحديات تواجه تمكين المرأة بشكل فعلي داخل البرلمان، ألا وهي الاستقلال الحزبي النسوي، حيث أكد عضو الفريق الإعلامي في مفوضية الانتخابات، حسن هادي زاير، للوكالة، «عدم وجود أحزاب نسوية مسجلة رسمياً للمشاركة في الانتخابات المقبلة».

ما يعكس محدودية التمثيل النسوي المستقل في المشهد السياسي الحالي، ويؤكد حقيقة أن الكوتا النسائية، رغم أهميتها في ضمان تمثيل النساء، تحتاج إلى دعم بيئة سياسية حرة ومستقلة تتيح للمرأة فرصة ممارسة دورها الكامل بفعالية واستقلالية.

من السوق إلى البرلمان

100 تاجر ورجل أعمال يخوضون غمار الانتخابات العراقية

مجلة فيلي:

ي مشهد يكاد يكون غير مألوف على الساحة السياسية العر اقية، يستعد نحو 100 تاجر ورجل أعمال لدخول المعترك الانتخابي المقبل، موزعين على معظم القو ائم والتحالفات الرئيسة.

وتعد هذه المشاركة الأوسع من نوعها لأصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي أثار بعض تساؤلات لدى الشارع العراقي حول طبيعة التوازن بين المال والسلطة، وحدود تأثير المصالح الاقتصادية في رسم ملامح البرلمان المقبل.

وتجرى الانتخابات التشريعية في العراق يوم 11 تشرين الثاني2025، حيث يحق لنحو 30 مليون عراقي من أصل 46 مليون نسمة الإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم في مجلس النواب الجديد، غير أن نحو سبعة ملايين منهم سيُحرمون من المشاركة بسبب عدم امتلاكهم بطاقات انتخابية نتيجة عدم تحديث بياناتهم.

التجار في مقدمة المرشحين

وبحسب بعض المصادر الانتخابية، فإن عدداً كبيراً من رجال الأعمال والتجار الكبار التحقوا بقوائم انتخابية مختلفة للمشاركة في الانتخابات النيابية، بعضهم بطلب من زعماء القوائم، وآخرون بدافع الطموح السياسي في الحصول على لقب نائب للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

وتقول المصادر، لمجلة فيلي، إن قرابة 100 شخص من رجال الأعمال البارزين وتجار الجملة (الموزعين الرئيسيين لبعض المنتجات) توزعوا على أغلب القوائم الرئيسة، فيما شكل آخرون قوائم انتخابية خاصة بهم تحت عناوين مستقلة أو مدنية، حيث تعد مشاركة هؤلاء علامة فارقة في هذه الانتخابات، وربما تعد حالة سلبية بنظر البعض.

كتلة نيابية تجارية

في المقابل، يرى عضو الفريق الإعلامي لمفوضية الانتخابات عماد جميل، في حديثه لوكالة شفق نيوز، أن «المفوضية لا تمتلك إحصائية بعدد التجار أو رجال الأعمال الموجودين ضمن القوائم الانتخابية، كونها معنية بتدقيق ضوابط الترشيح ضمن لائحة الشروط المطلوبة، وليس لها علاقة بصفة المرشح إن كان تاجراً أو غيره».

من جهته، يؤكد رجل الأعمال فراس مجيسر، المرشح ضمن قائمة «الإعمار والتنمية»، في حديث مع وكالة شفق نيوز، إن «مشاركتي بالانتخابات ليست بهدف الحصول على مكاسب مالية أو سياسية أو اقتصادية، فلست ممن يبحث عنها، لي نفوذي ومساحتي التجارية والمالية والكل يعلم بذلك، ولكن الرغبة في التغيير ولتحقيق المصلحة العامة».

ويضيف أنها «محاولة لكي يكون هناك بعض الأدوار لرجال الأعمال في تشريع القوانين التي تهم الفرد والبلاد ومتابعة تنفيذها، فعندما يدمج الاقتصاد بالسياسة تكون النتائج إيجابية لتطوير البلاد، وذلك من منطلق أن رجل الاقتصاد (رجل الأعمال) يستطيع أن يكون سياسياً فاعلاً لأن مكانته الاقتصادية تضمن له النجاح، وهو ما دفعني للترشيح و لأول مرة».

حالة غير صحية

إلى ذلك، يرى الخبير الاقتصادي صالح الهماش، أن «مشاركة رجال الأعمال والتجار في الترشيح بالانتخابات المقبلة له دوافع، من بينها الحصول على الفرص الاستثمارية وبما يتناغم مع تطلعاتهم، إلى جانب احتكار فرص الاستثمار، بالإضافة إلى أن العمل الحكومي أو السياسي يعد للعديد كأنه ثروة، وبالتالي إضافة ثروات مضاعفة، ناهيك عن الحصانة القانونية لحماية أموالهم».

وبحسب حديث الهماش، لوكالة شفق نيوز، فإن مشاركة رجال الأعمال والتجار بهذا العدد تعد حالة غير صحية، حيث سيختلف التوازن في المعادلة التشريعية على اعتبار أنهم سيميلون لتشريع قوانين توازي اهتماماتهم الاستثمارية، ما يسهم في إهمال حقوق العمالة المحلية، وإهمال مشاريع الخدمات.

ويتابع قائلاً إن «العملية الانتخابية اليوم هي عملية تجارية، ومن هنا تنتشر حالات شراء بطاقات الناخبين بأسعار تنافسية، ناهيك عن شراء صوت الناخب من خلال تقديم مغريات مادية وغيرها من السبل المعتمدة في التحشيد للحصول على الأصوات التي تؤمن للمرشح مقعداً نيابياً».

ويشير إلى أن «زعماء بعض القوائم الانتخابية دعوا رجال الأعمال للمشاركة بالانتخابات لضمان تمويل الحملات الانتخابية الخاصة بهم أو بمرشحيهم»، مبيناً أن «المشاركة الواسعة لرجال الأعمال والتجار بالانتخابات قد تؤدي إلى مشاكل اقتصادية وإحداث خلل وفوارق كبيرة في التوازن المجتمعي والسياسي».

وفي تصريح سابق لمجلة فيلي ، كشف عضو الفريق الإعلامي لمفوضية الانتخابات حسن الزاير، أن أعداد الناخبين من فئة الأعمار الجديدة الذين حدثوا بياناتهم بلغت نحو مليون حالة، مؤكدا أن المفوضية لا حظت تزايد الإقبال من قبل الشباب على مراكز التسجيل في عموم المحافظات، خصوصا بعد الحملات التوعوية التي أطلقتها المفوضية خلال الأشهر الماضية.

قراءة في تأثيرات العقوبات الأميركية..

الاقتصاد العراقي ليس المتضرر الوحيد

مجلة فيلي :

تمثل العقوبات الأميركية الأخيرة التي طالت شركات وشخصيات مصرفية عرّاقية مرتبطة بفصائل مسلحة موالية لإيران، أخطر تهديد للاقتصاد المحلي منذ سنوات، وفق لقراءات مختصين وخبراء على الجانبين الاقتصادي والأمني، حيث يرجحون إمكانية تصاعد تداعياتها إلى حد تهديد قدرة الحكومة العراقية على الإيفاء بالتزاماتها الأساسية، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين.

وشملت العقوبات، التي أعلنت عنها وزارة الخزانة الأميركية يوم الخميس الماضي، شركة «المهندس» العامة، الذراع الاقتصادي للحشد الشعبي، وعدداً من المصرفيين البارزين، وشركات يشتبه ارتباطها بالحرس الثوري الإيراني وكتائب حزب الله.

وبحسب البيان الأميركي، فإن هذه الكيانات شاركت في «شبكات فساد وتبييض أموال» ساهمت في تمويل جماعات مسلحة تعمل داخل العراق وخارجه، وهو ما دفع بغداد إلى إعلان تشكيل لجنة تحقيق وطنية لبحث «مزاعم» الارتباط، وسط تصاعد القلق السياسي والشعبي من تداعيات قد تعصف بالتوازن المالي والاقتصادي للدولة.

خطر مباشر على الاقتصاد

تمثل هذه العقوبات خطراً مباشراً على البنية الاقتصادية العراقية، وفقا ما يذهب إليه أستاذ الاقتصاد الدولي نوار السعدي، الذي يعتبر أن العقوبات تمثل «إنذاراً حقيقياً» للاقتصاد العراقي، كونها لا تستهدف كيانات معزولة، بل تحدث أثراً تراكمياً سلبياً على البيئة المالية والاستثمارية في البلاد.

ويقول السعدي لمجلة فيلي، إن «العراق أصبح، دون قصد، جزءاً من ساحة صراع اقتصادي بين واشنطن وطهران، وبالتالي قد تؤدي العقوبات إلى انكماش كبير في السيولة المالية، وإرباك النظام المالي المعتمد على الدولار».

وبحسب السعدي، فإن العقوبات قد تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الدولار في السوق الموازية، وانخفاض قيمة الدينار، وتجميد أو تأخير المشاريع الاستثمارية، وصعوبة تأمين الشحنات التجارية، وهو ما يمثل «خطراً مباشراً على تنفيذ موازنة الدولة والرواتب في حال طالت العقوبات المصارف المرتبطة بالحكومة».

نوار السعدي
أستاذ في الاقتصاد الدولي

هيثم الهيتي
أستاذ العلوم السياسية في جامعة إكستر البريطانية

ويشدد على أن «ما يحدث اليوم ليس مجرد عقوبة على شركات محددة، بل هو جرس إنذار لخلل هيكلي في المنظومة المالية العراقية».

تبعات تهدد الاستقرار

وفي الاتجاه نفسه، يرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة إكستر البريطانية، هيثم الهيتي، أن العقوبات تمس أسس استقرار الدولة العراقية، موضحاً أن الاقتصاد العراقي «هش» ومترابط بشكل كبير مع إيران.

ويحذر الهيتي خلال حديثه لوكالة مجلة فيلي، من أن «العقوبات قد تؤدي إلى توقف استيراد الغاز من إيران، وبالتالي سيواجه العراق أزمة كهرباء واسعة، إلى جانب انسحاب المستثمرين الأجانب نتيجة صعوبة التحويلات البنكية وزيادة الضغط على المصارف المتبقية، وهو ما قد يعمق أزمة التنمية».

ويضيف أن «العقوبات قد تؤدي إلى عجز مالي قد يعوق دفع الرواتب الحكومية، لذلك إذا لم تتخذ الحكومة إجراءات سريعة لفك الارتباط المالي مع الجهات المسلحة، فإنها قد تواجه مرحلة صعبة تهدد قدرتها على تسيير الدولة»، بحسب تعبيره.

البعد الأمني للعقوبات

ولا يستبعد أن تكون هذه العقوبات مقدمة لقرارات عسكرية أو ضربات دقيقة لمواقع في الداخل العراقي، وفقاً لما يحذر منه الخبير الأمني والإستراتيجي علاء النشوع، الذي لفت خلال حديثه لمجلة فيلي، إلى أن هذا الخيار سيؤدي إلى حالة «رعب مجتمعي» إذا ما توسع نطاقها.

وفي السياق نفسه، يُحذر الخبير الأمني والعسكري سرمد البياتي، من البعد الأمني المرتبط بالعقوبات، خاصة أنها جاءت ضمن سياق اتهامات بقتل جنود أميركيين، وهو ما يفتح الباب أمام إجراءات انتقامية مستقبلية .

وينوّه البياتي في حديثه لمجلة فيلي، إلى أن «شركة المهندس مشمولة بالعقوبات، على الرغم من أنها خاضعة لديوان الرقابة المالية، وبالتالي على العراق توضيح ما إن كانت الأدلة الأميركية تستند إلى معلومات دقيقة أم تقارير سياسية».

وبحسب البياتي، فإن استمرار العقوبات على الرغم من التزام العراق بالإصلاحات المصرفية منذ عامين، يخلق «تشويشاً داخلياً وضغطاً غير مبرر على المنظومة المصرفية».

أبعاد سياسية خطيرة

بدوره يذهب المحلل السياسي عائد الهلالي، إلى أن العقوبات تحمل بعداً سياسياً لا يقل خطورة عن تأثيرها الاقتصادي، وتستهدف تقويض السيادة العراقية عبر الضغط على مؤسسات الدولة.

ويشير الهلالي خلال حديثه لمجلة فيلي، إلى أن «حكومة محمد شياع السوداني ستتجه نحو الحوار مع واشنطن لتخفيف وطأة العقوبات، مع حماية الداخل من الانهيار».

اتهام بـ«انتهاك للسيادة»

وتمثل العقوبات الأميركية «انتهاكاً» لسيادة العراق واستقلاله الأمني والسياسي والاقتصادي، وفق رؤية عمران الكركوشي، عضو ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي.

ويقول الكركوشي لمجلة فيلي، إن «العقوبات تمثل فجوة في العلاقة مع واشنطن»، محذراً من أن استمرار هذا المسار «قد يؤدي إلى مشاكل سياسية وأمنية داخلية خطيرة».

ولم يتوقف القلق من التصعيد الأميركي عند العقوبات الحالية، فقد نشر النائب الأميركي جو ويلسون تدوينة على منصة «أكس» عقب العقوبات الأخيرة تضمنت تلميحات صريحة بفرض عقوبات على منظمة بدر وأمينها العام هادي العامري، ومصرف الرافدين الحكومي، واضعاً «ساعة» بجوار أسمائهم، في إشارة إلى أن العقوبات قادمة.

سرمد البياتي
الخبير الأمني والعسكري

وسبق لويلسون أن اتهم مصرف الرافدين بالتعامل مالياً مع جماعة الحوثي، وهدد بقطع التمويل الأميركي عن العراق.

موقف الحكومة العراقية

بالمقابل، أعلنت الحكومة العراقية، مساء أمس السبت، تشكيل لجنة تحقيق وطنية عليا تضم ممثلين من وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، للوقوف على أسباب العقوبات.

وفي بيان رسمي، اعتبرت الحكومة أن «الإجراء الأميركي أحادي ومؤسف»، وطالبت بـ«تبادل المعلومات الفنية والمصرفية بدلاً من فرض العقوبات». وأكدت في الختام أنها لا تقبل التدخل في شؤونها الداخلية، لكنها ترفض أيضاً أي نشاط اقتصادي يمول جماعات خارجة عن القانون.

وجهات نـــظر

كنز العراق الضائع

أ.د. محمد الربيعي

في مختبرات ارقى الجامعات العالمية، وفي مراكز الابحاث التكنولوجية والطبية المتطورة، تقف عقول عراقية عظيمة وراء بعض من اعظم الانجازات العلمية في عصرنا. انهم رجال ونساء حملوا معهم ارث بلد كان يوما منارة للعلم والمعرفة، ليصبحوا سفراء حقيقيين للعراق، ليس بالكلام، بل بالابداع والابتكار. لكن وراء هذه القصص الناجحة، تكمن ماساة مريرة: ماساة التهميش والاهمال من الداخل، واهمال مواهب كان من الممكن ان تنتشل البلاد من واقعها الصعب.

هؤلاء العلماء، الذين يشكلون ثروة وطنية حقيقية، يبدو انهم تحولوا الى «صادرات فكرية» يستفيد منها العالم المتقدم، بينما ترفض الجهات المعنية في بلدهم الام حتى الاصغاء اليهم. انه سيناريو مأساوي يتكرر يوميا: عقل عراقي يخترق المستحيل في الغرب، بينما ترمى ابحاثه ومشاريعه ومقترحاته التي يقدمها للجهات المختصة في العراق في «سلال المهملات»، ليس بسبب عدم جدواها، بل بسبب البيروقراطية القاتلة، والفساد، او ببساطة بسبب غياب الرؤية.

من هؤلاء الافذاذ؟ اسماء تضيء ساحات العلم العالمية ؟

لنذكر بعض الاسماء التي اشرت اليها، بالطبع ليس حصرا، ولكن للتدليل على حجم الكنز المهدر من علماء لهم دور مهم بداخل العراق واسماءهم محفورة في سجل شبكة العلماء العراقيين في الخارج «نيسا» Members – Network of Iraqi Scientists Abroad (NISA)) اذكر منهم، حكمت جميل: رائد الطب المهني والبيئة في جامعة ولاية ميشغان وحامد الرويشدي: البروفسور في هندسة الاتصالات في جامعة برونيل وجميل الخليلي: بروفسور الفيزياء في جامعة سري والمبشر لاعلام «اشراك الجمهور في العلوم» ومثنى الدهان: البروفسور في الهندسة الكيميائية والنووية في جامعة ميزوري للعلوم والتكنولوجيا ورياض المهيدي: البروفسور في الهندسة الانشائية في جامعة سوينبورن الاسترالية ورمزي محمود: البروفسور في الهندسة البيئية وادارة المياه في جامعة كاليفورنيا وعباس علي: البروفسور في الادارة في جامعة انديانا وحيدر الشكري: البروفسور في الجيوفيزياء والزلازل في جامعة اركنساس وكاظم اللامي: مكتشف الشبكية القلبية «Arteriozobe» وصباح جاسم: البروفسور في الرياضيات والحوسبة في جامعة باكينغهام وخضر وني حلو: البروفسور في التنوع البيولوجي النباتي في جامعة ولاية فرجينيا وعادل شريف: بروفسور هندسة المياه في جامعة سري ولؤي محمد: البروفسور في الهندسة البيئية والمدنية في جامعة ولاية لويزيانا ونوفل الظاهر: البروفسور في الهندسة الكهربائية في جامعة تكساس وسندس البدري: بروفسورة طب وجراحة اسنان الاطفال في جامعة ليفربول وبشير الهاشمي: بروفسور هندسة الحاسوب في جامعة لندن وضياء الجميلي: بروفسور الذكاء الاصطناعي في جامعة ليفربول جون مورز ورافد الخضار: بروفسور المياه في جامعة ليفربول جون مورز وحسين الريزو: بروفسور هندسة الانظمة في جامعة اركنساس ومصطفى الشاوي: بروفسور الادارة في جامعة سالفورد ومحمد الشيخلي: بروفسور العلوم النووية والاشعاع في جامعة ميريلاند ومحمد الازري: بروفسور الطب النفسي في جامعة ليستر وحسين بهية: بروفسور هندسة المواد في جامعة وسكانسون وعبير حسين: بروفسورة علوم الحاسوب في جامعة ليفربول جون مورز ومنيرة كاظم: بروفسورة بيولوجية الاشعة في جامعة اوكسفورد بروكس واحسان اللامي: بروفسور الحاسوب والذكاء الاصطناعي في جامعة باكينغهام واسامة كريم: بروفسور الهندسة المدنية والبناء في جامعة تونته وحنان مهدي: بروفسورة الجيولوجي في جامعة اركنساس وعباس مهدي: بروفسور الادارة والمصادر البشرية في جامعة سانت كلاود وصباح مشتت: بروفسور هندسة العمارة في جامعة وليفرهامبتن وكمال رشيد: بروفسور العلوم البيوصيدلانية في كلية البيني للصيدلة والعلوم الصحية وفراس رسول: بروفسور الهندسة البيولوجية في جامعة كوينزلاند وحيدر رضا: بروفسور الهندسة الكهربائية والحوسبة في جامعة ولاية ميشيغان وسلوى السام: بروفسورة علوم الاحياء الدقيقة في جامعة اسيكس.هؤلاء مجرد امثلة على «كنز العقول» العراقية التي لا تقدر بثمن. كل واحد منهم يمثل جامعة متكاملة، ومركز ابحاث، وحلما لمشروع وطني يمكن ان يغير واقعا.

لماذا هذا الاهمال؟ سؤال يبحث عن اجابة.

التساؤل الذي يفرض نفسه بقوة: لماذا يحدث كل هذا؟ لماذا ترفض الدولة استقبال هذه الكفاءات والاستفادة منها؟

قد يكون الفساد الاداري والبيروقراطية وغياب الرؤية الاستراتيجية والانشغال بالصراعات السياسية وقد يكون استقدام كفاءات خارجية محايدة ومستقلة بمثابة صدمة للنظام القائم، الذي يقاوم اي تغيير قد يقلب موازين القوى. قد تكون كل هذه العوامل اسباب للاهمال.

الحديث عن هؤلاء العلماء ليس للتباكي على الماضي، بل هو دعوة للعمل. هؤلاء ليسوا مجرد مهاجرين غادروا البلاد، بل هم ضحايا لظروف قاسية، وكل منهم يحمل في قلبه حبا عميقا للعراق وشوقا حقيقيا للاسهام في بنائه. كثيرون منهم حاولوا مرارا وتكرارا، ولكنهم اصطدموا بجدار من اللامبالاة.

ان الاستفادة من هذه الكفاءات لا تحتاج الى ميزانيات ضخمة، بل تحتاج الى:

ارادة سياسية حقيقية تضع ملف العلماء في الخارج على رأس اولوياتها.

انشاء هيئة او مجلس وطني خاص برئاسة شخصية وطنية مرموقة، للتواصل المباشر مع العلماء العراقيين في الخارج وتسهيل عودتهم او مشاركتهم عن بعد.

شراكات استراتيجية بين الجامعات العراقية ونظرائها العالمية التي يعمل فيها هؤلاء العلماء.

برامج زمالة واشراف لطلبة الدراسات العليا العراقيين تحت اشراف هذه الكفاءات.

تسهيل الاجراءات وتقديم التقدير المعنوي والمادي اللائق.

العراق امام فرصة تاريخية. انه يمتلك ثروة بشرية هي الاغلى في العالم، ثروة قادرة على صنع المعجزات. كل ما هو مطلوب هو ان نمد ايدينا بصدق واخلاص لهؤلاء الافذاذ، ونقول لهم: نريدكم، بلدكم يحتاجكم. ان الاوان لوقف نزيف العقول، واستعادة بعض من نور كانا يوما نبراسا للحضارة الانسانية.

العراق.. دولة على فوهة النفط

كفاح محمود كريم

ستة مليارات دولار تُصرف شهريًا رواتب لموظفي الدولة في العراق، أي ما يعادل أكثر من ثلث واردات البلاد النفطية في بعض الأشهر، رقم مرعب لدولة تعتمد بنسبة تفوق 93% على صادرات النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، في وقت لا تمتلك فيه خطة بديلة إذا ما انهارت الأسعار أو توقفت الصادرات لأي سبب سياسي أو أمني.

منذ عام 2003، لم تنجح أي حكومة في بناء اقتصاد متنوع أو في إطلاق مشاريع استثمارية منتجة، فقد تحوّل العراق إلى «دولة رواتب»، لا «دولة إنتاج»، إذ تُستهلك الموازنات في التعيينات السياسية والوظائف الشكلية، بينما تُهمل الصناعة والزراعة والسياحة، وتُحاصر بيئة الاستثمار بالروتين والفساد والابتزاز المسلح، والأخطر من ذلك أن البلاد تواجه أزمة مياه وجودية، إذ انخفض منسوب دجلة والفرات إلى أدنى مستوياته منذ عقود بسبب السدود التركية والإيرانية، وسوء الإدارة الداخلية لمصادر المياه. التقديرات الأممية تتحدث عن احتمال نزوح ملايين العراقيين خلال العقد القادم إذا استمر الجفاف وتملّحت الأراضي الزراعية، فيما الحكومة منشغلة بالمحاصصة وتوزيع المناصب أكثر من مواجهة أخطر تهديد وجودي في تاريخ الدولة الحديثة.

أما المجتمع، فقد جرى تفريغه من طاقاته المدنية عبر عسكرة ممنهجة، إذ تُنفق المليارات على الفصائل والميليشيات والقوات الرديفة التي تتكاثر تحت عناوين «الحشد» و«الميليشيات» وغيرها، لتتحول إلى عبء مالي وأمني، وتُهمّش الكفاءات المدنية والعقول الاقتصادية التي يمكن أن تبني الدولة لا أن تحرسها بالسلاح.

الاستثمار الذي كان يمكن أن يكون المنقذ، تحوّل إلى بيئة طاردة. المستثمر لا يجد ضمانات قانونية، ولا استقرارًا إداريًا، ولا أمنًا مستقرًا، بل شبكة معقدة من الفساد تتقاسم المشاريع كالغنائم، وهكذا، بقيت البلاد رهينة سعر البرميل، فإذا ارتفع تنفّست، وإذا انخفض اختنقت.

العراق اليوم يقف على فوهة مزدوجة: فوهة النفط التي تغذي الخزينة بالمال الزائل، وفوهة العطش التي تهدد حياة الملايين، وما بينهما سلطة سياسية عاجزة عن التخطيط، مشغولة بتقاسم السلطة بدل إنقاذ الدولة، إنها مفارقة مريرة؛ بلد يطفو على بحر من النفط، ويغرق في العطش والبطالة والفساد، وإن لم تتغير البوصلة نحو الإنتاج والاستثمار والحوكمة الرشيدة، فسينهار كل شيء، لا بانفجارٍ سياسي فقط، بل بانهيارٍ مائيّ واقتصاديّ وأخلاقيّ شامل.

الكورد الفيليون

«بيضة القبان» المهمشة في المعركة الانتخابية

مجلة فيلي :

تستعد شريحة الكورد الفيليين إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية العر اقية المقررة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 وسط تحديات سياسية واجتماعية معقدة.ورغم تخصيص مقعد كوتا واحد فقط للكورد الفيليين في محافظة واسط ، إلا أن النظام الانتخابي الجديد الذي جعل العراق دائرة واحدة يمنح أبناء هذا المكون الفرصة للتصويت من أي محافظة لمرشحهم الفيلي.

وتمثل هذه الكوتا، رغم رمزيتها، شريحة واجهت واحدة من أعتى حملات الإبادة والتهميش في تاريخ العراق الحديث، بدءاً من التهجير القسري وسحب الجنسية، وانتهاء بإقصائهم من مؤسسات الدولة، إبّان حقبتي البكر (1968-1979) وصدام حسين (1979-2003).

لكن في المقابل، تثار تساؤلات وشكاوى حول التمثيل المحدود، ووجود محاولات لاستغلال الكوتا من قبل جهات حزبية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالنفوذ السياسي والمال الانتخابي.

ما يطرح تساؤلات حول التمثيل الحقيقي لهذه الشريحة، ومدى قدرتها على فرض مرشحها بعيداً عن نفوذ القوى السياسية الكبرى.

وتؤكد المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جمانة الغلاي، لمجلة فيلي، أن «للكورد الفيليين مقعد كوتا واحد في محافظة واسط، لكن لأن العراق دائرة انتخابية واحدة، فإن أي ناخب من المحافظات كافة يمكنه التصويت لمرشح الكوتا الفيلي، ما يوسع قاعدة الدعم للمرشحين».

هذا الإجراء، من وجهة نظر البعض، قد يسهم في رفع حظوظ المرشحين الفعليين من أبناء هذه الشريحة، لكنه في المقابل يفتح الباب أمام الأحزاب السياسية للتدخل في اختيار المرشحين عبر التمويل والدعم السياسي.

مرشحون فيليون

وفي هذا السياق، يرى السياسي الكوردي الفيلي والمرشح للانتخابات حيدر هشام، أن الكوتا الفيلية في هذه الدورة «ستكون رقماً صعباً لا يستهان به»، مشيراً إلى أن هناك «إقبالاً كبيراً من الجمهور العراقي، وخاصة الفيلي، على التصويت لمرشح يمثل مظلوميتهم».

ويضيف هشام لمجلة فيلي: «لأول مرة في تاريخ العراق، هناك مرشح شاب فيلي مدعوم من رئيس الوزراء وليس من أحزاب، وهذه نقطة قوة تُحسب لهذا الترشيح».

ويرجح أن المتغيرات التي ستطرأ في الانتخابات المقبلة «ستصب في مصلحة الشعب العراقي عموماً، والكورد الفيليين خصوصاً، لرفع المظلومية».

لكن التحديات لم تغب، إذ يشير مرشح آخر على مقعد كوتا الكورد الفيلية، حيدر علي (أبو تارة)، إلى أن التنافس في واسط «قوي»، لكن المال السياسي يعوق العملية النزيهة.

ويوضح علي لمجلة فيلي أن «بعض المرشحين مدعومون من جهات سياسية تملك المال والنفوذ وتستخدمه لشراء الأصوات».

ويبين أن «هناك ثمانية مرشحين على كوتا الفيليين في واسط، سبعة منهم من أبناء المحافظة، وواحد فقط من بغداد، لكن المشكلة أن بعض المرشحين مدعومون من جهات سياسية تمتلك المال والنفوذ، مما يعرقل إمكانية التنافس النزيه».

الجهة الكوردية الفيلية

من جانب آخر، يشير أمين عام الجهة الكوردية الفيلية، ماهر رشيد الفيلي، إلى أن الجهة - تأسست قبل 8 سنوات - تشارك في هذه الانتخابات بقائمة رسمية في بغداد فقط، تضم 15 مرشحاً فيلياً.

ويعبر رشيد خلال حديثه لمجلة فيلي عن أسفه لنقل مقعد الكوتا من بغداد إلى واسط قائلا: «كان من المفترض أن تبقى الكوتا في بغداد حيث التعداد الأكبر للفيليين، لكن الاتفاقات السياسية أبعدتها إلى واسط، بينما يشارك في الكوتا هناك أفراد وليس أحزاب».

ويرى كثير من الناشطين والمهتمين بالشأن الفيلي أن هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن، انعكاسا لتهميش ممنهج، إذ تقدر أعداد الكورد الفيليين في بغداد وحدها بنحو مليون نسمة، بحسب تقديرات غير رسمية، بينما لا يتم تمثيلهم بشكل حقيقي في البرلمان.وفي هذا الجانب، يصف مستشار شؤون الكورد الفيليين في البرلمان العراقي، فؤاد علي أكبر، تمثيل الكورد الفيليين في مجلس النواب بـ«المجحف».

ويقول أكبر لمجلة فيلي : «لدينا مقعد كوتا واحد فقط في البرلمان، بينما في مجلس محافظة واسط لدينا مقعدين، وفي بغداد مقعد واحد أيضاً، وهذه مفارقة غير منطقية».

ويضيف: «بحسب قرارات المحكمة الاتحادية، من المفترض مساواة الفيليين بباقي الأقليات، فالمسيحيون مثلاً يمتلكون خمسة مقاعد، بينما أعداد الفيليين تفوقهم، لكن البرلمان لم يطبق هذه القرارات، وهناك استغلال حزبي لكوتا الفيليين، حيث يُدفع بأشخاص لا يمثلون المكون فعلياً، بل يخدمون أجندات سياسية».

الدكتور عصام الفيلي

علي حسين قلي خان الفيلي

حيدر هشام

«بيضة القبان»

من جانبه، يرى عضو كادر الحزب الديمقراطي الكوردستاني علي حسين قلي خان الفيلي، أن الكورد الفيليين يمثلون «بيضة القبان» في السياسة العراقية، كونهم ينتمون إلى القومية الكوردية والمذهب الشيعي.

ويقول قلي خان لمجلة فيلي إن «الفيلي دعم الأحزاب والتيارات في الماضي، لكن اليوم الفيلي نفسه هو من يحتاج إلى دعم، وللأسف، لا يوجد أي دعم حقيقي لهذه الشريحة منذ عام 2003 حتى الآن، فيما تم حصر كوتا الفيليين في واسط فقط رغم تواجدهم الكبير في بغداد وديالى وغيرها».

ويلفت إلى أن بعض المرشحين مستقلون فعلاً، لكن آخرين مدعومون من جهات سياسية تريد استغلال المقعد لصالحها.

صوت مستهدف

أما أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، عصام الفيلي فهو يضع يده على جوهر الأزمة، مؤكداً أن «البيت الفيلي يعاني من محاولات إذابة هويته ضمن قوالب مذهبية أو قومية، وسط صراع سياسي على صوته».

ويقول عصام الفيلي لمجلة فيلي إن «الصوت الفيلي يستهدف ويُستغل، فبعض القوى تسعى لجره مذهبياً، وأخرى قومياً، وهناك جهات خارجية لا ترغب بظهور هوية فيلية مستقلة، لأنها ترى فيها تهديداً للهوية الجامعة».

ويتابع: «للأسف، الشخصيات التي تصدرت تمثيل الفيليين لم تكن مؤهلة، وغالباً تحولت إلى أدوات حزبية، حتى من دخلوا البرلمان لم يدافعوا عن قضايا المكون، بل تلاشى وجودهم بعد الانتخابات».

ويؤكد أن تمثيلهم النيابي ينبغي أن يكون بخمسة مقاعد على الأقل أسوة بالمسيحيين، بسبب امتدادهم في بغداد وواسط وديالى وكركوك. ويقترح عصام الفيلي استحداث هيئة عليا لتنظيم شؤون الكورد الفيليين، تكون بمثابة مؤسسة رسمية تعمل على تثبيت الحقوق وتعزيز الهوية الفيلية داخل إطار الأمة الكوردية.

الهيئة التنسيقية للكورد الفيليين

وفي موقف موحد، أصدرت الهيئة التنسيقية للكورد الفيليين في أيلول/سبتمبر 2025 بياناً بشأن الانتخابات المقبلة، دعت فيه إلى «عدم التفريط بالصوت الانتخابي مقابل المغريات»، مشددة على أن «المرشح الفيلي لا يمثل قوميته فقط، بل هو مسؤول عن خدمة العراقيين جميعاً».

وأكدت الهيئة أن «مقعد الكوتا سيكون مفتوحا لتصويت جميع العراقيين»، مطالبة باختيار «المرشح الكفوء والنزيه والشجاع الذي يدافع عن الحقوق بجرأة». يُذكر أن الكورد الفيليين - وهم شريحة كوردية شيعية - تعرضوا لجرائم تهجير واعتقال وإبادة ممنهجة إبان نظام البعث في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بسبب انتماءاتهم القومية والمذهبية.وتم ترحيل نحو نصف مليون منهم إلى إيران، وسحب الجنسية من عشرات الآلاف، وغيّب ما لا يقل عن 15 ألف شاب فيلي لم يعثر على رفاتهم حتى اليوم، رغم الاعتراف الرسمي بجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحقهم. وبعد أكثر من عقدين على سقوط النظام السابق، لم تحل غالبية ملفاتهم العالقة، وأبرزها الجنسية والمفقودين والتعويضات واسترجاع الأملاك والتمثيل السياسي.

آراء

المرأة الفيلية
والمشاركة الفاعلة في الانتخابات

عباس عبد شاهين:

المرأة الكوردية الفيلية ليست مجرد شاهدة على التاريخ بل صانعة له وملهمة للصمود في أصعب الظروف ومنذ عقود أثبتت قدرتها على الثبات والمواجهة رغم كل أشكال الإقصاء والتهميش واضعة بصمتها في مختلف ميادين الحياة من الحفاظ على كيان الأسرة إلى الدفاع عن الهوية والقضية الفيلية

حتى في أوقات الظلم الشديد والاضطهاد السياسي صمدت أمام أنظمة دكتاتورية قاسية وحملت على عاتقها مسؤولية حماية العائلة والمجتمع نتيجة التهجير القسري أو الاعتقالات السياسية مؤكدة أن إرادتها لا تكسر وأنها مصدر قوة لا يستهان بها واليوم وبعد أكثر من عقدين على سقوط النظام البائد يعيش العراق تحت مظلة نظام ديمقراطي يقوم على الانتخابات الحرة وهي فرصة حقيقية لكل مواطن للمساهمة في رسم مستقبل بلاده وفي هذا السياق يبرز دور المرأة الكوردية الفيلية بشكل لافت سواء كانت مرشحة تسعى لتمثيل قضيتها العادلة تحت قبة البرلمان أو ناخبة تشارك بوعي في صنع القرار وتحدد معالم المستقبل وإن مشاركتها في الانتخابات ليست مجرد واجب شكلي بل هي تجسيد حي لدورها في تعزيز الديمقراطية وترسيخ الهوية خاصة في عالم السياسة حيث تتخذ القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات.

ان مسؤولية المرأة الفيلية اليوم تتعدى التصويت الشخصي لتشمل توعية أسرتها ومحيطها بأهمية المشاركة وعدم العزوف عن الانتخابات فالغياب عن صناديق الاقتراع ليس خيارا محايدا بل يمثل خسارة للقضية الفيلية العادلة التي تحتاج إلى أصوات قوية وممثلين أكفاء يكرسون جهودهم للدفاع عنها فالحقوق المادية والمعنوية للمجتمع الفيلي لا تستعاد إلا عبر القنوات القانونية والتمثيل البرلماني الحقيقي الذي يحمل هموم الشعب بصدق وإخلاص وان المشاركة الواسعة للمرأة الفيلية تعكس وعيها المتنامي بحقها السياسي وقدرتها على إحداث التغيير، لقد أثبتت المرأة نجاحها العملي في مختلف المجالات وحان الوقت لترجمة هذا النجاح إلى قوة سياسية مؤثرة وحكمة المرأة العراقية عامة والكوردية الفيلية خاصة التي عانت من ظلم طويل تفرض عليها أن تكون شريكة حقيقية للرجل في عملية الاقتراع وأن تسهم بفاعلية في تشكيل واقع أفضل لمجتمعها، ان ذهاب المرأة الفيلية إلى صناديق الاقتراع ليس مجرد فعل رمزي بل خطوة مسؤولة تمنحها فرصة للتغيير وإعادة صياغة الواقع وعلى النقيض من ذلك فإن الامتناع عن التصويت يمثل تسليما لحقوقنا الأساسية ويمكن الفاسدين من تحقيق مصالحهم على حساب الوطن والمواطن فالانتخابات ليست مجرد خيار إنها أداة حيوية لحماية الحقوق وتحقيق العدالة ومقاطعتها لا تحل المشكلات بل تزيدها تعقيدا بينما المشاركة الفاعلة هي واجب وطني وأخلاقي، المرأة الكوردية الفيلية اليوم رمز للصمود والنضال ودورها يمتد من إرثها التاريخي إلى المستقبل الواعد وبمشاركتها الواعية في الانتخابات فإنها لا تكفل حقوقها فحسب بل تؤكد أيضا أن صوتها قوة فاعلة في بناء عراق ديمقراطي حر قادر على مواجهة التحديات وتحقيق العدالة فكل مشاركة وكل صوت وكل قرار انتخابي يمثل خطوة نحو مجتمع أكثر توازنا وعدالة وتعكس حضور المرأة الكوردية الفيلية الحقيقي والقوي في كل ميادين الحياة السياسية والاجتماعية.

مقايضة الكرامة
كيف تشوه «هدايا» المال السياسي العملية الديمقراطية في العراق؟

مجلة فيلي :

قبيل الشروع في الانتخابات العامة العراقية المقرر إقامتها في 11 تشرين الثاني 2025 يحاول المرشحون التأثير في الناخبين، وذلك من حقهم طبعا؛ ولكن وسائلهم في ذلك تتسم بكثير من الغرابة بحسب المحللين، فبعضهم وزع هدايا عبارة عن ملابس وحتى الداخلية منها، ومسدسات، وآخرون اتهموا بتوزيع سيارات ايضا، أو مضخات ماء او مبردات هواء برغم أن الجو بدأ يتحول الى الخريف والناس ليسوا بحاجة لها الآن، وكان يجب أن توزع قبل ذلك وليس في خضم بدء الدعاية الانتخابية.

قال النائب أحمد الجبوري إن الهبات والمنح توزع على الناخبين في نينوى بحيث وصلت الدعاية إلى توزيع عجلات (دراجات وماطورات).

فيما يقول عضو مجلس النواب علي البديري، في تصريح سابق له، أن عمليات شراء الأصوات شملت «تقديم هدايا عبارة عن قطع سلاح لبعض شيوخ العشائر، أو ملابس نسائية في بعض الحالات»، وان بعض المرشحين وزعوا في حملاتهم الانتخابية، ملابس داخلية على الناخبين، بحسب قوله.

ويشير الى أن هذه الظواهر تكشف أن شراء الأصوات لم يعد يقتصر على المال فقط، بل اتخذت أشكالا معقدة تستغل البنى التقليدية والعلاقات الاجتماعية لتحقيق مكاسب انتخابية، كما أن «ظاهرة بيع البطاقات الانتخابية أصبحت منتشرة في محافظات الوسط والجنوب وتمارس علنا، وتقوم بها جهات وشخصيات متنفذة تقوم بشراء بطاقات الناخبين مقابل مبالغ مالية أو هدايا»، ودعا القوات الأمنية وجهاز الأمن الوطني إلى التدخل المباشر.

ولوحظ مرشح يوزع المبردات، وقيل في مناظرة تلفزيونية ان مرشحا وزع مركبات «تاهوات وجمسيات».

يمكن تحليل ظاهرة لجوء المرشحين في العراق إلى توزيع الهدايا والمواد العينية بهذه الطرق الغريبة، ومقارنتها بالوضع في الدول الديمقراطية المتقدمة، ان المرشحين في العراق يهدفون لشراء الأصوات واستغلال الحاجة المادية للناس، ويشير المحللون والتقارير إلى أن هذه الممارسات، مثل توزيع الملابس والأدوات الكهربائية (مضخات الماء، مبردات الهواء)، والمال، غالبا ما تندرج تحت مسمى «شراء الأصوات» أو «المال السياسي»، اذ يجري استغلال حاجة الفئات الفقيرة والمحتاجة للمال أو المساعدات العينية لضمان أصواتهم، وهو ما يقوض مبدأ الاختيار الحر والنزيه.

وعندما يغيب التنافس على أساس برامج سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة وقابلة للتطبيق، يلجأ بعض المرشحين إلى الإغراءات المادية المباشرة كوسيلة أسهل وأسرع لكسب التأييد؛ كما أن تكرار الدورات الانتخابية

كيف تشوه «هدايا» المال السياسي العملية الديمقراطية في العراق؟

عضو مجلس النواب علي البديري

من دون تحقيق تحسن ملموس في حياة السكان يقلل من ثقة الناخب في جدوى البرامج السياسية، مما يجعله أكثر عرضة للإغراءات المباشرة.وبرغم تواجد تحذيرات من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بشراء الأصوات، فإن ضعف آليات المراقبة والتطبيق الصارم للقوانين الانتخابية قد يشجع المرشحين المتنفذين ماليا على الاستمرار في هذه الممارسات من دون خوف من العقاب الرادع.

كما ان التوقيت الغريب (مثل مبردات الهواء في بداية الخريف)، قد يعكس هذا التوقيت ضيق الوقت المتاح للمرشحين قبل موعد الاقتراع، أو ربما يكون الهدف هو تلبية حاجة ملحة سابقة أو «وعد» قطع للناخبين بشكل فوري، بغض النظر عن ملاءمة التوقيت الفعلي للاستعمال، كما يمكن أن يكون مجرد دليل على التركيز على «التأثير المادي» السريع بدلا من «الحاجة الفعلية المدروسة».ان شراء الأصوات المباشر يعد في باب (الرشوة الانتخابية) في الأنظمة الديمقراطية، اذ يعد شراء الصوت، مثل إعطاء النقود أو الهدايا الكبيرة مقابل التصويت، ممارسة غير قانونية وشكلا من أشكال الفساد الانتخابي في معظم الدول الديمقراطية المتقدمة، وتجري محاربة هذه الظاهرة بقوانين صارمة للحد من نفوذ المال السياسي وضمان نزاهة العملية الانتخابية.في الدول الديمقراطية المتقدمة، ينتقل تأثير المال السياسي غالبا إلى أساليب أكثر تعقيدا وغير مباشرة، مثل، تمويل الحملات الضخم، بإنفاق مبالغ هائلة على الإعلانات والدعاية، واستغلال التكنولوجيا المتقدمة وتحليل البيانات للتأثير على الناخبين (كما في الحملات الانتخابية المعتمدة على البيانات).

كما يجري توجيه الأموال لدعم مرشحين عن طريق جماعات الضغط التي تمثل مصالح معينة، بهدف التأثير على صياغة القوانين لاحقا.

وقد يجري توزيع هدايا دعائية رمزية وقليلة القيمة، مثل الأقلام والقبعات والملصقات، وهي جزء تقليدي من الحملات الانتخابية وتعد مقبولة بشكل عام (طالما أنها لا تصل إلى حد الرشوة أو الإغراء المادي الكبير).ان ما يحدث في العراق من توزيع للهدايا ذات القيمة المالية (ملابس داخلية، مسدسات، سيارات، أجهزة منزلية) يمثل في جوهره رشوة انتخابية واستغلالا لحاجة الناخب، وهو يتعارض مع المبادئ الأساسية للانتخابات الحرة والنزيهة؛ وفيما تسعى الدول الديمقراطية المتقدمة إلى مكافحة الفساد الانتخابي وتأثير المال السياسي بوساطة قوانين صارمة لتمويل الحملات الانتخابية، فإنها تتعامل مع تحديات أخرى متعلقة بالتأثير غير المباشر للمال، مثل الإنفاق الضخم على الدعاية واستغلال البيانات.

سياسيون يعرّون الدعاية الانتخابية..

مجرد «شعارات» تتجاهل أزمات البـــــلد

مجلة فيلي :

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في العراق، المقررة في 11 تشرين الثاني 2025، تتجه الأنظار إلى البرامج الانتخابية التي يفترض أن تقدم حلولاً واقعية لأبرز الإشكالات الاقتصادية التي تواجه البلاد.وعلى رأس هذه التحديات تأتي أزمة المياه والخدمات بصورة عامة، والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، فضلاً عن تضخم أعداد الموظفين في القطاع العام، الذي يشكل عبئاً متزايداً على الموازنة.

باسم خشان
عضو مجلس النواب العراقي

ورغم أهمية هذه الملفات، يشير سياسيون ومراقبون إلى أن معظم المرشحين والقوى السياسية غيّبوا طرح البرامج الاقتصادية الجادة والعملية، واكتفوا بشعارات عامة تخاطب العواطف دون أن تمس جوهر المشكلات أو تقترح حلولاً قابلة للتنفيذ.

وفي هذا السياق يصف النائب المستقل في البرلمان العراقي، باسم خشان، الدعاية الانتخابية بأنها «غير موضوعية»، فيما تعتمد أغلب الحملات على «صور وشعارات فقط»، دون أن يتضمن معظمها «أي مشروع انتخابي حقيقي».

ويقول خشان لمجلة فيلي: «لا يوجد مرشح يناقش مشروعه الانتخابي بشكل موضوعي، باستثناء بعض الكتل القليلة التي قدمت رؤى واضحة، أما البقية، فهم يخوضون سباقاً لحصد الأصوات فقط، دون تقديم حلولٍ فعلية للمشاكل التي تعاني منها البلاد، خصوصاً في المجال الاقتصادي».

وينتشر عدد كبير جداً من الصور واللافتات وملصقات المرشحين على جانبي الشارع وحدائقه وجزرته الوسطية، وهو ما يثير استياء المارّة في الشارع والذين يقصدونه بعد أن أصبح وجهة لكل أفراد العائلة، حيث يطغى التلوّث البصري على تفاصيله الأخرى.

ومنذ انطلاق الحملات الانتخابية في يوم الجمعة الموافق 3 تشرين الأول في سباق الانتخابات التشريعية، شهدت العاصمة بغداد خروقاً جمة تتعلق بالشوارع والطرق والجسور، حيث تخالف توصيات أمانة بغداد التي وضعت جملة ضوابط معينة لدعايات المرشحين.

المواطن «لا يقرأ»

من جانبه، يؤكد فهد الجبوري، القيادي في تيار الحكمة الوطني بزعامة عمار الحكيم، أن أغلب البرامج السياسية «تفتقر إلى ما يحتاجه المواطن من ملفات كالصحة والكهرباء والزراعة والصناعة والتعليم».

ويوضح الجبوري لمجلة فيلي، أن معظم القوى السياسية «تكرر الشعارات نفسها في كل دورة انتخابية»، دون تطوير حقيقي في البرامج أو تغيير في الأولويات.

ويضيف: «حتى المواطن لا يقرأ تلك البرامج بجدية، وإن كانت هناك نخبة تفعل ذلك، فإن الأغلبية لا تتمعن في السيرة الذاتية أو التنفيذية للمرشحين، وهذا خلل مشترك بين الشعب والجهات السياسية».

ويشير إلى أن المرشحين «يتحدثون عن مكافحة الفساد وتوفير الخدمات أثناء حملاتهم، لكنهم يفتقرون إلى خطط عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع»، واصفاً ذلك بأنه «استخدام انتخابي للخطاب العام دون جدوى حقيقية».

بدوره، يرى المحلل السياسي حسين الكناني أن الملف الاقتصادي هو «الأكثر إلحاحاً في المرحلة الراهنة»، خاصة أن العراق ما زال يعتمد بشكل كامل على النفط، مع غياب التنوع الاقتصادي، وضعف في استقطاب الاستثمارات الخارجية.ويتابع الكناني حديثه لمجلة فيلي أن «الكثير من المرشحين لا يمتلكون الإمكانيات أو المعرفة الكافية لرسم رؤية اقتصادية واضحة، ويعتمدون على القضايا اليومية التي تهم الشارع من أجل كسب التأييد فقط، دون التطرق لحلول استراتيجية طويلة الأمد».

ويشدد على أن هذا «العجز في الطروحات الانتخابية»، يعكس نقصاً في الكفاءة السياسية، وافتقاراً للجدية في التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تهدد مستقبل البلاد.

برامج تصنع الحل

أما عزام الحمداني، القيادي في تحالف العزم برئاسة مثنى السامرائي، فقد أشار إلى أن العراق «مرّ بتحديات سياسية وأمنية واقتصادية متعددة»، أثّرت على عملية بناء الدولة.

ويبين الحمداني لمجلة فيلي، أن الحكومات المتعاقبة «بذلت جهوداً لتحسين الوضع العام»، لكنه أكد أن المرحلة المقبلة تتطلب «رؤى إصلاحية واقعية» من القوى السياسية.

وخلص إلى أن «الحل والقرار يبقيان بيد البرامج التي تقدمها القوى السياسية الفائزة، ويجب أن تكون هذه البرامج منطلقة من رؤية وطنية شاملة تؤسس لمرحلة جديدة من الرفاهية الاقتصادية والأمنية والخدمية والسياسية».

حين أوصل الكورد الفيليون صوت الثورة الكوردية إلى العالم

فيلي - ماجد سوره ميري:

بالتحديد في 28 أيلول 1963 نستذكر محطة مفصلية في تاريخ النضال الكوردي الحديث، حين انطلقت أولى ذبذبات إذاعة «صوت كوردستان العراق» – لتمثل صوت الثورة، وصرخة شعب، ومنبرا لحركة تحررية واجهت التعتيم والقمع لعقود. وقد لا يدرك الكثيرون اليوم أن وراء هذا الإنجاز التاريخي، الذي شكل ركيزة أساسية في ثورة أيلول الكوردية (1961–1975) بقيادة الاب الروحي للامة الكوردية الخالد الملا مصطفى بارزاني، كانت هناك أيادٍ كوردية فيلية ساهمت بصمت وجرأة في إيصال «صوت كوردستان» إلى الجبال والسهول، وإلى الضمير العالمي.

في بدايات ثورة أيلول، واجهت الحركة الكوردية تحديا حرجا: كيف يمكن ان يكون للثورة صوت مسموع في ظل حصار إعلامي خانق؟ كيف يقال للعالم إن هناك شعبا يُقاتل من أجل الكرامة، وإن في جبال كوردستان نارا مشتعلة بالحرية؟ هكذا وُلدت فكرة تأسيس إذاعة كوردية ناطقة باسم الثورة، وكان لا بد من تيسير الإمكانيات التقنية والمالية واللوجستية لتحقيق ذلك.

الكورد الفيليون... جسر الصوت الخفي

لعب الكورد الفيليون، بعلاقاتهم التجارية الواسعة، وتواجدهم في بغداد ومدن الجنوب، دورا مركزيا في جعل فكرة الإذاعة ممكنة؛ فبحسب روايات تاريخية، قام الفيليون بجمع تبرعات مالية – شارك فيها التجار والصناعيون، بل وحتى الفقراء – لشراء جهاز إرسال (مرسلة) من ألمانيا الشرقية. هذا الجهاز كان قد صنِف من مخلفات الحرب العالمية الثانية، لكنه أصبح لاحقا القلب النابض لصوت كردستان.

نقلت المرسلة من ألمانيا إلى الكويت بحرا، ومن هناك دخلت إلى العراق عبر البصرة، فالعمارة، فالكوت، حتى بغداد. وهناك، أُخفيت في «كراج الأسطة علي» في شارع الشيخ عمر، قبل أن تنقل بسيارة إلى جبل بمو في كوردستان، وقد تم ذلك وسط ظروف أمنية غاية في الخطورة؛ وفي جبل بمو، تولى المختصون في الثورة تركيب الجهاز وتشغيله، ليبدأ البث التجريبي.

أول صوت... كان فيليا

في اللحظات الأولى للبث، كان الصوت الذي اخترق الأثير هو صوت مذيع فيلي شاب هو: طالب جبار داوود الملكشاهي الفيلي؛ نقل عنه أنه كرر ثلاث مرات العبارة التجريبية: «هنا صوت كوردستان... هنا صوت كوردستان... هنا صوت كوردستان» لقياس مدى الإرسال. ولاحقا، وبتوجيه من قيادة الثورة، تم تثبيت العبارة الرسمية: «هنا صوت كوردستان العراق= ئێرە دەنگی کوردستانی عێراقە»، لتبث باللغتين الكوردية والعربية.

إن ما قام به الكورد الفيليون لم يكن عملا تقنيا أو ماليا فقط، بل كان موقفا وطنيا عميقا، تجلى في اللحظة التي كان فيها صوت الثورة على وشك أن يخمد بالصمت؛ لقد جسد الفيليون في تلك اللحظات ما عرفوا به عبر التاريخ: شراكتهم العضوية في المشروع الكوردي القومي، وتضحياتهم المتكررة دفاعا عن الهوية والحرية، رغم ما تعرضوا له لاحقا من تهجير وقمع وتنكيل على يد الأنظمة المتعاقبة.

في كل عام نحتفي بذكرى تأسيس «صوت كوردستان العراق»، لا نحتفل فقط بحدث إعلامي، بل نحتفي بقدرة شعب بأكمله على إيجاد صوته رغم كل الصمت؛ وفي قلب هذه القصة، كان الكورد الفيليون صناعا للصوت، حماة له، وداعمين له من الظلال إلى الضوء.

التيه الفيلي المتكرر

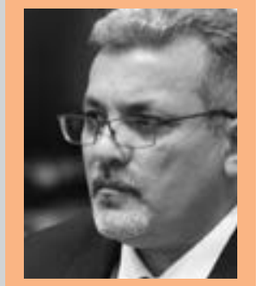

عصام أكرم الفيلي

قبل حوالي عقد من الزمن، نشر الأستاذ شاكر النعماني مقالا يأسف فيه لعدم وجود نخبة فيلية. فأجبت عليه في حينه بما معناه أو خلاصته (أين هو الجمهور الفيلي الذي تبحث له عن نخبة .!؟). وتطرقت وقتها الى نموذج محترم من النخبة الفيلية (دون أن اذكر اسمه في حينه) ولكني اذكره الآن بفخر كبير وهو الدبلوماسي والسجين السياسي وشقيق الشهداء المعدومين الستة الأستاذ الدكتور خليل ابراهيم شمه الذي سبق وأن تبوأ حوالي عشرة مناصب مهمة في دول اوربية، بالإضافة الى مواقعه في دول عربية، فضلا لرئاسته فترة من الزمن لمركز دراسات الجامعةً المستنصرية. ولكنه حين قرر أن يحاول خدمة اهله الفيليين لم يحصد سوى أصوات أقل من زقاق فيلي واحد .!!

تذكرت ذلك الموضوع وانا أرى الحراك المستعر حول مقعد الكوتا الفيلية النيابية اليتيم، هذا الحراك المتجدد المتكرر مع كل موسم انتخابات. وعادة ما تقفز امام ناظري منشورات من هذا النوع دون اختيار مني. بل أرى نفسي مجبرا عليها لا راغبا في رؤيتها في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. رغم ابتعادي عن الوسط السياسي الفيلي منذ سنوات طويلة.

وبالأمس استفزني احدها لكونه يتعلق بمفردة أو عبارة (النخبة الفيلية) التي تطرقت اليها في مقدمة هذه السطور. حيث رأيت تجمعا لا اعرف خفاياه وكيف حصل ومن القائمون عليه ومقابل ماذا، وهو بالتأكيد ليس مقابل توسط المستفيد لدى الرب بالدعاء و قبول الاعمال الصالحات لمنظمي التجمعات الانتخابية.! ورغم عدم اهتمامي بمعرفة خفايا التجمعات لكن يهمني جدا معرفة نتائجها لكونها تتعلق بحقوقي الدستورية الوطنية وخصوصيتي القومية وعنواني الفيلي وهو الأمر الذي لا اتهاون فيه.

عادة ما تنتج العملية السياسية في الدول المتأخرة وخاصة الشرقية أو الشرق أوسطية على وجه التحديد نوعين من الافرازات، فهي إما ان تسفر عن رجال دولة حقيقيون يسعون لخدمة شعبهم وبناء اوطانهم ويسلكون كل السبل لرقيها وازدهارها. واما ان تفرز نتاجات لا تعدو كونها صنفا من اثنين، فإما خواء الشخصيات وإما خراء الانجازات .!

وامام تنوع المتصدين للعمل السياسي بمختلف اصنافه ودرجاته وخاصة في مواسم الانتخابات، وامام نماذج وتجارب سابقة ليست بعيدة عنا لا في الزمن ولا في البعد الجغرافي، اليس من العجيب بل المعيب بحق انفسنا واهلنا وتاريخنا وماضينا وحاضرنا ومستقبل ابنائنا أن نتحمل نفس القيء السياسي ونكرر دورة الفشل الفيلي ذاتها كل اربع سنوات.!؟ الا يوجد في أي مرحلة زمنية أو انتخابية أشخاص غير مجربين يمكن ان نثق فيهم من المعروفين المشهود لهم بتضحياتهم وشهاداتهم وتاريخهم وحملهم للهم الفيلي في كل الظروف .!؟ وفي خضم هذا الهم الفيلي المتكرر، وتلك الهزائم النفسية التي لحقت بنا جراء ما مضى، دعونا (على مضض) أن نضغط على انفسنا قليلا فننظر الى النصف الممتلىء من الكأس، وكما عاًنينا من السلبيات، لمَ لا نشخص الايجابيات على قلتها وندرتها؟، ودون أن أذكر إسم شخص معين، بل ولا حتى حرف من اسمه، اتساءل مكتفيا بالتلميح دون التصريح، ماذا لو كان لدينا نموذج نظيف يقف وحيدا منفردا متأملا مستقبل اهله الفيليين؛ متذكرا ومستلهما العبر من طفولته التي فقد فيها الهوية والإسم بسبب التهجير الفيلي؛ مستقلا بالانتماء السياسي؛ نقيا من دنس المال العام؛ مسلحا فقط بسمعته وحب الناس؛ وبشهادته العليا التي أصر قبل سنوات على عدم تأجيل مناقشة اطروحتها رغم خروج مركز واسط عن السيطرة، وغلق الشوارع، والهواء الخانق بفعل الدخان الناجم عن الاطارات المحترقة.

ورغم الخطر الذي كان مخيما على كل شبر من بلدي في فترة حملت فيها بعض الجماهير المنتفضة شعار (ماكو وطن .. ماكو دوام)، وكانت الدوائر والمؤسسات الحكومية بما فيها التعليمية تغلق بالقوة؛ والمخالف يتعرض الى خطر شديد. ولن انسى «باعتباري شاهد عيان» ذلك اليوم المرعب الذي خضنا فيه الشوارع شبه المقطوعة ونحن نجيب عن اسئلة قاطعها بالإطارات المشتعلة بأننا متوجهين الى مجلس عزاء، ونحن بالحقيقة اخذنا عنوان مجلس عزاء واسم متوفي لا نعرفه من اللافتات الموضوعة في مدخل قضاء العزيزية، لنتوجه الى كلية التربية الاساسية فيها بدلا من جامعة واسط لحضور مناقشة اطروحته للدكتوراه التي نالها بتقدير (امتياز) وسط دموعنا ونحن نتذكر مآسي طفولته أبان فترة التهجير.

وعودا على بدء؛ اليس تحمل المسؤولية الانتخابية الذاتية من قبلنا نحن الجمهور الفيلي، والبحث عن الأفضل والأجدر بالثقة في اكوام المفرزات السياسية أفضل الف مرة من عقد التجمعات أو حتى مجرد حضورها دعما للمجربين.؟ ألسنا جميعا نعرف اولئك القوم ونعرف نتاجاتهم .!؟ هل نحتاج الى تجمعات يقصون علينا من خلالها عظمة انجازاتهم السابقة ومعاركهم المصيرية في سبيل القضية الفيلية.!؟

الذكرى الخمسون لوداع خانقين..

أول "الغيث".. ترحيل

فيلي - ماجد سوره ميري:

في صفحات التاريخ محطات لا يجوز المرور بها مرّ الكرام؛ ليس لأنها عظيمة في حجمها فحسب، بل لأنها تحمل في طيّاتها بذور كوارث لاحقة، وآلامًا لم تنطفئ جذوتها بعد، رغم توالي السنين؛ فثمة أحداث تبدأ صغيرة في الزمان والمكان، لكنها تكشف بمرور الوقت أنها كانت النواة الأولى لمآس أشمل، تطال الجغرافيا والإنسان معا.

من بين تلك المحطات، تقف جريمة ترحيل القرى الكوردية المحيطة بقضاء خانقين، كإحدى الجرائم التي لا ينبغي أن تُنسى، لا لأنها الأكبر في سلسلة الجرائم التي ارتكبها النظام البعثي، بل لأنها مثّلت بداية صريحة لسياسة التطهير العرقي، التي ستتوالى فصولها لاحقا في حملات التهجير، والأنفال، والقصف الكيميائي لحلبجة.

الزمان: صباح 17 تشرين الأول 1975
المكان: قرية «دارا» و«خليل فتح الله» - خانقين
الحدث: ترحيل قسري بأوامر عليا..
والمصير: مجهول

في صباح باكر من ذلك اليوم الخريفي، كانت القرية تغفو على سكينة ريفية معتادة، قبل أن تصحو على وقع جنود وأوامر وصراخ، وجنائز لموت لم يقع بعد. حاصرت سيارات «زيل» العسكرية مدعومة بعناصر من الأمن والجيش أطراف القرية، وأجبر الأهالي على ترك بيوتهم، والركوب في العربات الحديدية الصماء، محملين بما خف حمله من متاع، ومثقلين بما لا يُحتمل من وجع الفقد والمصير الغامض.

لم تكن تلك القرية سوى جزء من عشرات القرى الكوردية التي تمّ إفراغها ضمن خطة محكمة بدأت مباشرة بعد نكسة آذار 1975، حين انطفأت شعلة الثورة الكوردية بفعل اتفاقية الجزائر بين نظام البعث وشاه إيران، بوساطة كيسنجر، وبرعاية دولية صامتة؛ كانت الخيانة واضحة، والنية مبيتة، والتنفيذ صارما.

خانقين.. المدينة المستهدفة دوما

خانقين، المدينة الكوردية التي صبغتها دماء أهلها بالتضحيات، لم تكن فقط موقعا جغرافيا، بل كانت قلبا نابضا بالهوية الكوردية.. تميزت بموقعها الاستراتيجي، بثرواتها النفطية، وبمساهمتها في تأسيس الأحزاب والحركات الكوردستانية، وعلى رأسها الحزب الديمقراطي الكوردستاني؛ وكانت أيضا من أوائل المدن التي احتضنت الدراسة باللغة الكوردية بعد اتفاقية آذار 1970، قبل أن يعود النظام لسحق كل مكتسباتها حين اشتعلت المواجهات من جديد.

المؤسسة البعثية لم تترك شاردة ولا واردة إلا واستثمرتها في ضرب المدينة وأهلها. فعمدت إلى نقل العمال الموظفين الكورد قسرا، ومحاصرة المدينة اقتصاديا وتعليميا، ليصل الأمر في نهاية المطاف إلى تنفيذ عمليات ترحيل جماعي، أشبه ما تكون بتصفية هادئة لمجتمع بأكمله.

الرحلة إلى المجهول

انطلقت القافلة من خانقين وسط دموع المودعين ونظرات الذهول والخذلان. سارت العربات بهدوء ثقيل عبر تلال المنطقة نحو الجنوب، بينما كانت عيون المرحلين ترنو إلى الخلف، حيث تتلاشى معالم قراهم شيئا فشيئا. الخوف كان سيّد الموقف. وعند كل نهر أو واد، كان القلب يحدثهم بأنهم على وشك أن يُلقوا فيه. لم تكن الوجهة معلومة، ولم يُجبهم أحد على سؤالهم المتكرر: «إلى أين؟» سوى بالأوامر القاطعة: «اصمتوا.. ستعرفون حين نصل».

وعندما وصلوا أخيرا، كان المكان يُدعى «المدائن» أو «سلمان باك»، حيث نقلت العوائل إلى باحة ضريح الصحابي الجليل سلمان المحمدي وأواوينه، وبدأت مرحلة أخرى من الترحيل، هذه المرة على شكل تفريق قسري وتوزيع متعمد في مناطق متفرقة: ناحية الوحدة، منطقة 7 نيسان، قرى الخناسة، الدرعية، معمل طابوق القادسية... لم يسمح للعائلات بالبقاء معا. كان الهدف واضحا: تفتيت النسيج الاجتماعي، وعزل كل عائلة عن الأخرى، وقطع ما تبقى من وشائج قومية أو إنسانية.

بيوت لا تصلح للعيش.. ولا للهائم

ما سمي بالبيوت المخصصة لم يكن سوى أكواخ طينية بدائية، بلا أبواب، بلا شبابيك، أرضيتها من الطين غير المستوي، وجدرانها شبيهة بتلك التي يُخزن فيها التبن؛ ليلة الوصول، كان المطر يهطل بغزارة، والبرد ينهش الأجساد، ولم يكن لدى الأهالي سوى بعض البطانيات القليلة التي استخدمت لسد الفتحات.

من أرض زراعية خصبة، إلى أرض سبخة مالحة، تنبعث منها روائح كريهة تلتصق بالأقدام كالقطران.. كان التحول أشبه بانتقال من الحياة إلى المقبرة.

الإهانة المزدوجة

لم تكن الجريمة فقط في الترحيل، بل في السردية التي أحاطت به. لقد صوّرهم إعلام السلطة وأجهزتها على أنهم «متمردون»، وأن «القيادة» قد عفت عنهم واكتفت بنفيهم بدلا من إعدامهم. هكذا وُجوهوا بنظرات الشك والعداء، وتعرضوا للسرقة، والازدراء، وحتى الإهانة لأسمائهم الكوردية الغريبة على بيئة لا تعرف إلا خطاب السلطة الواحد.

هل كانت هذه مجرد حادثة معزولة؟
الجواب: لا.

كانت تلك الحملة، بكل تفاصيلها، بروفة مبكرة لما سيتكرّر لاحقا: تسفير الكورد الفيليين، قصف حلبجة، حملات الأنفال، وتذويب الهويات. كلها بدأت من هنا.. من قرى صغيرة كُتب عليها أن تكون أولى ضحايا سياسة «الاجتثاث القومي»، بذريعة الحفاظ على «وحدة الوطن» التي لا تعترف بتعدديته.

في الختام

ما حدث في خانقين ليس مجرّد ذكرى حزينة، بل وثيقة إدانة مكتملة الأركان، لجريمة تندرج تحت توصيف «التطهير العرقي» وفق القوانين الدولية. والسكوت عنها، أو تجاهلها، هو مشاركة –بصمت– في صناعة النسيان، وهو أشد أنواع الظلم.

فلنع الدرس جيدا:
إن أول "الغيث"... ترحيل.

«عجز في الموازنة» وشكوى من السيولة..

من أين تأتي مليارات السفر والحمايات للمسؤولين؟

مجلة فيلي:

يقول «مرصد إيكو عراق» أن الصرفيات الفعلية لرئاسة جمهورية العراق بلغت نحو 4 مليارات دينار شهريا، اذ تمثل 99% منها نفقات تشغيلية (رواتب، سفر، مستلزمات إدارية وحماية)، موضحا أن «إجمالي الصرفيات في السبعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغ 27,655,686,533 دينارا»، من دون ان يقابل ذلك مشاريع تنفيذية بارزة، وأضاف المرصد إن «هذا التفاوت الكبير بين حجم الصرف وطبيعة النشاطات يثير تساؤلات حول كفاءة إدارة الأموال العامة وفعالية الإنفاق الحكومي».

فإلى أي مدى تعد تلك الصرفيات لرئاسة الجمهورية وغيرها للسلطات التنفيذية منطقية، وكيف يجري التصرف بأموال العراق، في الوقت الذي يشدد فيه المسؤولون على ضرورة ترشيد الانفاق ويشكون من عجز الخزينة وقلة السيولة المالية لدى الدولة، ومن الديون؟

تثير الصرفيات المرتفعة لرئاسة الجمهورية والسلطة التنفيذية في العراق، لاسيما تلك التي تتسم بغلبة النفقات التشغيلية من دون أن يقابلها مشاريع تنفيذية بارزة، قضايا جدية بشأن منطقية وكفاءة الإنفاق الحكومي في البلاد.إن التساؤل بشأن منطقية هذه الصرفيات ينبع من عدة عوامل، أولها ارتفاع النفقات التشغيلية، اذ ان البيانات التي ذكرها مرصد «إيكو عراق» تظهر أن 99% من صرفيات رئاسة الجمهورية هي نفقات تشغيلية (رواتب، سفر، مستلزمات إدارية وحماية).

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وشكاوى المسؤولين من عجز الخزينة وقلة السيولة المالية وتراكم الديون، يعد هذا التركيز الكبير على النفقات غير المنتجة مؤشرا سلبيا على كفاءة إدارة الموارد.وتعد الرواتب والحماية والسفر من النفقات الضرورية لتسيير عمل المؤسسة، ولكن الحجم الكبير لهذه النفقات (4 مليارات دينار شهريا) يثير التساؤلات المتعلقة بمدى ترشيدها، بخاصة إذا ما قورنت بضآلة مخرجاتها التنموية أو الخدمية الملموسة للسكان. يفاقم الأمر عدم مقابلة هذه المبالغ الضخمة بمشاريع تنفيذية بارزة؛ فمنطق الإنفاق الحكومي السليم يقتضي أن يتوازن الإنفاق الجاري (التشغيلي) مع الإنفاق الاستثماري (المشاريع)، لضمان النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات.

كما يتناقض ذلك مع خطاب الترشيد، اذ ان إصرار المسؤولين على ضرورة ترشيد الإنفاق والحديث عن عجز الخزينة يقابله مستوى عال من الإنفاق على الرئاسة والسلطات التنفيذية، مما يخلق فجوة ثقة ويجعل خطاب الترشيد يظهر غير صادق أو غير مطبق على أعلى المستويات.

يمتلك العراق أجهزة رقابية مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، فضلا عن دور السلطة التشريعية (مجلس النواب) في إقرار الموازنة ومراقبة أوجه الصرف، ولكن تكرار تلك الحالات يشير إلى ضعف في تفعيل أو تأثير هذه الآليات الرقابية بشكل كاف لضمان كفاءة الإنفاق. يجري التصرف بأموال العراق الحكومية بشكل عام عبر آليات محددة، لكن يواجه هذا التصرف تحديات خطيرة، ففيما يتعلق بالإطار الرسمي (الموازنة العامة)، يفترض أن يجري التصرف وفقا لقانون الموازنة العامة الاتحادية، الذي يمر بمراحل اعداد تقوم به السلطة التنفيذية (وزارة المالية ومجلس الوزراء)، وبقرها مجلس النواب، الذي له صلاحية المناقلة بين الأبواب والفصول، والتخفيض في المبالغ.

ومن ثم التنفيذ، تقوم به الوزارات والهيئات الحكومية (السلطة التنفيذية)، وأخيرا الرقابة اللاحقة: تجري من قبل ديوان الرقابة المالية ومجلس النواب.ما يثير الجدل بشأن الصرفيات المذكورة هو أن جزءا كبيرا من أموال العراق، بما في ذلك مخصصات السلطة التنفيذية، يعاني من مشكلات هيكلية، تتعلق بسيطرة الإنفاق الجاري، اذ تشير الدراسات والتقارير إلى أن الإنفاق الجاري (الرواتب والمنافع الاجتماعية والخدمات) يهيمن على الموازنة، مما يترك حصة قليلة للإنفاق الاستثماري الذي يحقق التنمية المستدامة ويطور البلد.

ويعاني الإنفاق الحكومي في العراق من تحديات تتعلق بالهدر المالي والفساد الإداري والمالي، الأمر الذي يؤدي إلى صرف مبالغ كبيرة من دون تحقيق القيمة المضافة أو النتائج المرجوة.

وقد تؤدي التوافقات السياسية والتعقيدات الإدارية إلى تضخيم النفقات في بعض المؤسسات على حساب كفاءة الأداء أو الحاجة الفعلية، كما أن ضعف الرقابة الآنية والسنوية يسهل سوء إدارة الأموال العامة.

إن التباين بين الشكوى من العجز المالي والمحافظة على مستويات إنفاق مرتفعة وغير منتجة في المؤسسات العليا يؤكد على تواجد أزمة في أولويات الإنفاق وكفاءة الإدارة المالية في البلاد. ما أثير بشأن صرفيات رئاسة الجمهورية العراقية يعد مؤشرا على غياب الكفاءة والرقابة، ويزداد وضوح التباين عند مقارنة ذلك بآليات شفافة وخاضعة للرقابة الصارمة المتبعة في دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، اذ تحدد موازنة الرئاسة الأمريكية، عملية رقابة مشتركة.

في ذلك البلد لا يجري تخصيص الأموال للرئاسة بشكل اعتباطي، بل هي جزء من عملية الموازنة الفيدرالية الضخمة التي تخضع لرقابة متبادلة صارمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

المقترح الأولي هو رئيس الجمهورية (بمساعدة مكتب الإدارة والميزانية OMB) يقدم الرئيس طلب الميزانية إلى الكونغرس (عادة في شهر شباط من السنة)، هذا الطلب يحدد أولويات الإنفاق، بما في ذلك المبالغ المخصصة للمكتب التنفيذي للرئيس (EOP) الذي يشمل البيت الأبيض.

التشريع والاعتماد يجري من الكونغرس (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) وهو صاحب الكلمة الأخيرة؛ والكونغرس هو من يمتلك سلطة الاعتمادات المالية بموجب الدستور، ولجان الاعتمادات في الكونغرس تقسم ميزانية الرئيس إلى 12 مشروع قانون للإنفاق (Appropriations Bills)، وتجري عليها التعديلات المطلوبة.

وفي الامر قيود وصلاحيات الكونغرس/الرئيس؛ ولا يلتزم الكونغرس بخطة الرئيس، ويمكنه زيادتها أو تخفيضها، ويمتلك الرئيس حق النقض (الفيتو) على مشاريع قوانين الإنفاق، مما يعطيه نفوذا، ولكن الكونغرس يمكنه تجاوز الفيتو.

الصرف لا يجري إلا بموجب قانون (Appropriations made by Law)، بمعنى أن الأموال المخصصة للرئيس وموظفيه ومهامه يجب أن تكون معتمدة قانونيا من قبل الكونغرس.

وتتوزع النفقات الرئاسية في الولايات المتحدة على أوجه محددة، وهي في الغالب نفقات تشغيلية ضرورية لضمان سير عمل المؤسسة الرئاسية، لكنها تدار وفق مبدأ الشفافية والمساءلة: المكتب التنفيذي للرئيس: يغطي موازنة رواتب موظفي البيت الأبيض، المستشارين، ومصاريف تشغيل الإدارات المساعدة للرئيس، يجري نشر كشوفات رواتب موظفي البيت الأبيض علنا وبشكل دوري.

أمن وحماية الرئيس: يتولى جهاز الخدمة السرية (Secret Service) مسؤولية حماية الرئيس وأسرته، ونفقاتهم تندرج ضمن موازنة وزارة الأمن الداخلي، وتعد نفقات حتمية للوظيفة، وليست أموالا ممنوحة لرئاسة الجمهورية، مثلما هو عليه الحال في العراق.

تحدد النفقات الشخصية والرسمية للرئيس براتب على وفق قانون الكونغرس، وهو راتب سنوي ثابت (400,000 دولار) يصرف كراتب منتظم «أي نحو 33 الف دولار شهريا»، ولنقل للتوضيح، انه يعادل 44 مليون دينار عراقي بحسب سعر الصرف الرسمي (وليس مليارات من الدنانير؛ ملاحظة: المليار 1000 مليون) ولك ان تحسب المليارات الأربعة بالدنانير بالمليون لدى رئاسة العراق.

ميزانية السفر والتنقل للرئيس الاميركي مخصصة للاستعمال الرسمي (طائرة الرئاسة Air Force One، وطائرة المارينز Marine One)، وتخضع لرقابة مشددة، ولا تصرف أموالها مباشرة الى الرئيس.

الرقابة على الصرف: فضلا عن الرقابة التشريعية، تعد الولايات المتحدة من الدول التي تفرض شفافية عالية على أوجه الإنفاق الفيدرالي عبر نشر البيانات، وتخضع لتدقيق من هيئات مستقلة .

مؤشر المقارنة: رئاسة الجمهورية في العراق (بحسب ما أورده مرصد إيكو عراق) ورئاسة الولايات المتحدة الأمريكية:

في الولايات المتحدة السلطة المحددة للموازنة هو الكونغرس الأمريكي (صاحب الكلمة الفصل في الاعتمادات).في العراق السلطة المحددة للموازنة هي السلطة التنفيذية/مجلس النواب (مع إشارات لضعف الرقابة الفعلية).طبيعة الإنفاق المرتفع؛ في العراق 99% نفقات تشغيلية (رواتب، سفر، حماية، الخ) من دون مشاريع تنفيذية، ومن دون محددات.في اميركا نفقات تشغيلية أساسية ومحددة سلفا في قوانين الاعتمادات، مع نشر كشوفات للموظفين والرواتب. منطق الصرف في العراق، تباين كبير بين حجم الصرف وفعالية النشاطات (مما يثير تساؤلات).

في الولايات المتحدة: صرامة في تحديد الأوجه وضمان الشفافية والمساءلة لكل دولار يُصرف.

إن الفرق الأساسي لا يكمن فقط في حجم المبلغ، بل في منظومة الرقابة المالية والمساءلة الدستورية؛ ففي النظام الأمريكي، تضمن الآليات الدستورية أن أي إنفاق، حتى على رأس السلطة التنفيذية.

٤ مليارات دينار شهريا حجم المبالغ المخصصة لرئيس الجمهورية ,تشمل الرواتب والحماية والسفر.

تحديات الهجرة..

مخاوف العراقيين والسوريين من إلغاء الاقامات ولمّ الشمل

مجلة فيلي:

تؤدي التغييرات في السياسات الأمريكية والأوروبية المتعلقة بالهجرة واللجوء لاسيما المرتبطة بانتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وسياسته المشددة، وكذلك التطورات الأخيرة في مناطق مثل سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، والتحسن النسبي في وضع العراق الامني، إلى تزايد المخاوف وتدهور أوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء في تلك البلدان.

وتتجه سياسات إدارة ترامب نحو تشديد كبير على الهجرة غير النظامية والحد من الهجرة القانونية واللجوء، ومن أبرز ملامح تأثيرها على المهاجرين، الترحيل الجماعي، اذ يجري التخطيط لتنفيذ حملات واسعة النطاق لترحيل المهاجرين غير الموثقين (وأجريت عمليات ترحيل فعلية)، مما يضع مئات الآلاف من العائلات في خطر عدم الاستقرار والخوف الدائم. جرى اتخاذ إجراءات لإغلاق الحدود أمام طالبي اللجوء، وربما تطبيق نظام «الإبعاد السريع» الذي يسمح بترحيل المهاجرين من دون إجراءات قضائية كاملة، كما جرى تخفيض عدد اللاجئين الذين تقبلهم الولايات المتحدة سنويا إلى مستويات تاريخية، وجرى تعديل شروط التقديم، وتأثر برنامج قرعة الهجرة العشوائية السنوي؛ ويجري تعزيز عمليات التدقيق والتدابير الأمنية لمراقبة المهاجرين والمقيمين. وأدت التطورات في سوريا وسقوط نظام بشار الأسد إلى تراجع كبير في طلبات اللجوء من السوريين في الاتحاد الأوروبي، لكنها دفعت بعض الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات متشددة تجاه المهاجرين، خوفا من موجات جديدة أو لإعادة طلبات اللاجئين القدامى، وتتمثل هذه الإجراءات في تعليق معالجة طلبات اللجوء السورية، اذ قامت عديد الدول الأوروبية (مثل ألمانيا، والنمسا، والدنمارك، وبلجيكا، وغيرها) بتعليق أو تجميد معالجة طلبات اللجوء الجديدة والقديمة للسوريين، وذلك لدراسة وتقويم الوضع الجديد في سوريا. وأعلنت دول مثل النمسا والدنمارك عن خطط لإعداد برامج لـ «عودة منظمة» وترحيل المهاجرين السوريين، برغم أن المفوضية الأوروبية ما تزال تشير إلى أن الشروط المطلوبة لعودة آمنة وطوعية وكريمة إلى سوريا لم تتوفر بعد. وأعلنت بعض الدول مثل النمسا عن وقف خطط لم شمل العائلات للسوريين، سواء للطلبات الجديدة أو قيد المعالجة، وتوقف قبول طلبات لم شمل عائلات اللاجئين في المملكة المتحدة، وجرى تقديم عروض مالية مثل «مكافأة العودة» (كما في النمسا) لتشجيع اللاجئين على المغادرة طوعا. ويعيش المهاجرون، لاسيما السوريون، الآن في حالة من التوتر والقلق الدائم بشأن وضعهم القانوني ومستقبلهم، مع خطر الترحيل الوشيك، و يؤثر عدم الاستقرار القانوني وتغير السياسات على قدرة المهاجرين على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، كالحصول على عمل أو سكن دائم، مما يفاقم من مشكلاتهم النفسية والاجتماعية، ويصبح الحصول على لم شمل العائلات أكثر صعوبة وتعقيدا، مما يبقي العائلات مفككة. وعمل الاتحاد الأوروبي على تطبيق الميثاق الجديد للهجرة واللجوء، الذي تنفذ بوساطته إجراءات لجوء على الحدود الخارجية، اذ لا يعد طالب اللجوء قد دخل الاتحاد بعد، مما يسرع عملية فحص الطلبات ورفضها وترحيل المرفوضين بسرعة أكبر. يجري استعمال أدوات جديدة للتحقق من الهوية، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى البيانات الشخصية (مثل الهواتف الذكية)، مما أثار انتقادات بشأن انتهاك الخصوصية والحقوق الأساسية، واسهم في رفض وإعادة كثير من اللاجئين. هذه الإجراءات الأوروبية، فضلا عن الخطاب اليميني المتصاعد، تخلق بيئة أكثر عداء وصعوبة للمهاجرين وطالبي اللجوء في القارة.

تعد بعض الدول الأوروبية أن الوضع الأمني في مناطق معينة من العراق قد تحسن نسبيا بعد هزيمة تنظيم داعش، وهو ما قد يؤدي إلى استنتاج أن «سبب اللجوء قد زال».

أن المفوضية الأوروبية ما تزال تشير إلى أن الشروط المطلوبة لعودة آمنة وطوعية وكريمة إلى سوريا لم تتوفر بعد.

وقد اثرت الإجراءات الجديدة والسياسات المتشددة إزاء الهجرة على أوضاع اللاجئين والمهاجرين العراقيين أيضا، بشكل مباشر وغير مباشر، بما في ذلك أولئك الذين حصلوا على اللجوء منذ وقت طويل. هذا التأثير يتركز بشكل أساسي في أوروبا عبر آليات مراجعة وضع الحماية، وفي الولايات المتحدة عبر خطط الترحيل المكثفة.

وعلى عكس اللاجئين الجدد، يواجه اللاجئون العراقيون القدامى في الدول الأوروبية (مثل ألمانيا وهولندا والسويد) تهديدا رئيسا هو مراجعة وسحب صفة الحماية الدولية الممنوحة لهم. وتقوم دول اللجوء بشكل دوري بمراجعة وضع الحماية الممنوح للاجئين، استنادا إلى تقويمها للوضع الأمني في العراق، وتعد بعض الدول الأوروبية أن الوضع الأمني في مناطق معينة من العراق قد تحسن نسبيا بعد هزيمة تنظيم داعش، وهو ما قد يؤدي إلى استنتاج أن «سبب اللجوء قد زال». وإذا قررت السلطات المختصة مثل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في ألمانيا، أن الظروف التي استدعت منح اللجوء قد تغيرت بشكل جوهري ودائم، يحق لها إلغاء صفة الحماية أو سحب الإقامة الممنوحة بموجب قانون اللجوء الأوروبي والوطني. ويضع هذا الإلغاء اللاجئ في دائرة خطر الترحيل القسري إلى العراق، بخاصة في حال رفض طعنه القضائي، برغم أن المنظمات الحقوقية والأمم المتحدة لا زالت تحذر من مخاطر العودة إلى بعض المناطق العراقية غير المستقرة. ويكثف الاتحاد الأوروبي ودوله الشراكات مع العراق لتشجيع العودة الطوعية للعراقيين، وتقديم حوافز مالية صغيرة لهم مقابل المغادرة، وتتركز خطط الرئيس الامريكي المحتملة على زيادة وتيرة الترحيل، وهو ما قد يؤثر على فئات معينة من العراقيين. وفي أوقات سابقة حاولت الإدارة الأمريكية ترحيل عشرات العراقيين الذين لديهم أوامر ترحيل نهائية صادرة منذ سنوات لكنها لم تنفذ في وقتها، وذلك بسبب رفض العراق في السابق استقبالهم، السياسات الجديدة المشددة قد تزيد الضغط على الحكومة العراقية لقبول هؤلاء المرحلين. ويخلق الخطاب السياسي المشدد ضد المهاجرين مناخا عاما يزيد من قلق جميع المهاجرين، بما في ذلك الذين لديهم وضع قانوني مستقر، ويزيد من صعوبة الاندماج الاجتماعي. وفيما يتعلق باللاجئين العراقيين الذين استقروا لمدة طويلة وحصلوا على أوراق إقامة، فإن أكبر تأثير للإجراءات الجديدة هو، عدم اليقين القانوني، اذ تظل صفة الحماية (خاصة الحماية الثانوية أو الفرعية) خاضعة للمراجعة الدورية، مما يمنع اللاجئ من الشعور بالأمان الكامل ويهدد استقراره وحقوقه في السفر، و تولد عملية المراجعة المستمرة والإعلان عن خطط الترحيل حالة من القلق والخوف المستمر من فقدان كل ما جرى بناءه في بلد اللجوء، حتى بعد سنوات طويلة من الاستقرار.

هل طوى النزوح فصول المأساة؟ أمل العودة بين أنقاض الذاكرة والواقع

مجلة فيلي:

في العراق نزح ملايين السكان من مناطقهم في سنوات ماضية شهدت عدم الاستقرار؛ وكان يفترض ان يعودوا الى منازلهم ومساكنهم الاصلية بعد تحقق كثير من الاستقرار، ولكن اعدادا كبيرة منهم لم يرجعوا الى مساكنهم، برغم ان دول كثيرا شهدت عودة السكان المهاجرين داخليا في احداث مماثلة شهدها العالم، اذ سرعان ما يبدأ المهاجرون داخليا بالعودة الى مناطقهم واعادة تشييد بيوتهم مع انتهاء الازمات مع ان مناطقهم خربت بسبب الحروب، وعدم الاستقرار.

فما هي اسباب عدم عودة النازحين داخليا في العراق..وهل ان القضية مرتبطة بمتاجرة بعض السياسيين بآلامهم واوضاعهم، مثلما يلمح الى ذلك بعض الباحثين؟

يمكن القول هنا، صحيح أن كثيرا من المناطق شهدت استقرارا نسبيا، لكن عودة مئات الآلاف من النازحين ما تزال تشكل تحديا كبيرا، وتبرز عدة أسباب متداخلة تمنع عودتهم، وهي ليست بالضرورة مرتبطة بعامل واحد.

فبرغم استعادة الاستقرار الأمني في كثير من المناطق، إلا أن البنية التحتية فيها ما زالت مدمرة؛ البيوت والمساكن لم يجري ترميمها بالكامل، والخدمات الأساسية مثل الماء، والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، ما تزال إما غير متوفرة أو تعمل بكفاءة منخفضة: هذا يجعل العودة صعبة جدا على العائلات، لاسيما تلك التي لديها أطفال.

ويعتمد النازحون على المساعدات الإنسانية التي يحصلون عليها في مخيمات النزوح أو أماكن إقامتهم المؤقتة، فضلا عن فرص العمل التي قد تكون متوفرة في المدن الكبرى التي نزحوا إليها.. العودة إلى مناطقهم الأصلية قد تعني مواجهة وضع اقتصادي صعب، مع غياب فرص العمل وتدمير الأراضي الزراعية والمصانع.

وبرغم الاستقرار النسبي، لا زال بعض النازحين يخشون من عودة الجماعات المسلحة أو تواجد خلايا نائمة، وفضلا عن ذلك هناك مشكلات مرتبطة بالثأر العشائري، وصراعات على الأراضي والممتلكات، وغياب ثقة النازحين ببعض الأطراف الأمنية والسياسية المسيطرة على مناطقهم، مما يجعلهم مترددين في العودة.

وهناك ايضا قضايا قانونية، ترتبط بفقدان الوثائق الشخصية والهويات في أثناء النزوح يمثل عقبة كبيرة، اذ يصعب على النازحين ممارسة حقوقهم المدنية والمالية من دونها، كما أن هناك نزاعات قانونية على ملكية بعض العقارات والأراضي التي جرى الاستيلاء عليها، وهذا يزيد من تعقيد عملية العودة.

ولا يمكن إنكار تواجد جانب سياسي في القضية، نعم، هناك اتهامات لبعض الأطراف السياسية أو الجماعات المسلحة تستغل قضية النازحين لتحقيق مكاسب مالية؛ فبعض المخيمات قد أصبحت تابعة لبعض الجهات التي تستفيد من استمرار تواجد النازحين، سواء عبر المساعدات الإنسانية أو عبر استخدام النازحين كورقة ضغط في المفاوضات السياسية.

ان العودة الطوعية والآمنة للنازحين تتطلب جهودا حكومية ودولية كبيرة، ليس فقط على المستوى الأمني، بل أيضا في إعادة الإعمار، وتوفير الخدمات، ومعالجة القضايا القانونية، وبناء الثقة بين النازحين ومناطقهم الأصلية.

وصحيح أن عودة النازحين في العراق تواجه تحديات فريدة، لكن هناك أمثلة تاريخية في أوروبا وفي مناطق أخرى يمكن الاستفادة منها، تلك الأمثلة تظهر أن عودة النازحين ممكنة، لكنها تتطلب جهودا شاملة ومتعددة الأوجه.

ففي حرب البوسنة والهرسك (1992-1995)، وبعد انتهاء الحرب، كان هناك أكثر من مليوني لاجئ ونازح داخلي، وبرغم الدمار الهائل والانقسامات العرقية، تمكنت أعداد كبيرة من العودة؛ هذا النجاح كان بفضل، اتفاقية دايتون للسلام، التي نصت صراحة على حق جميع النازحين واللاجئين في العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

كما توفر دعم دولي كبير، اذ قدمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مساعدات لإعادة بناء المنازل والبنية التحتية، وهو ما شجع الناس على العودة.

وجرى إنشاء محاكم ومؤسسات قضائية، للتعامل مع قضايا ملكية المنازل والممتلكات، مما أعطى الناس الثقة في استعادة ممتلكاتهم.

وابان حرب كوسوفو (1998-1999)، نزح مئات الآلاف من الألبان، وبعد تدخل حلف الناتو، عاد معظم النازحين إلى ديارهم على الفور؛ وكانت العودة سريعة وفعالة بفضل، تواجد قوات حفظ سلام دولية، وفرت بيئة آمنة للعودة ومنعت وقوع مزيد من العنف، وكذلك بفضل مساعدات إنسانية واسعة النطاق، قدمتها منظمات دولية لإعادة بناء المنازل وتوفير الغذاء والمستلزمات الأساسية.

وفي كرواتيا (1991-1995) بعد «حرب الاستقلال» التي اندلعت بعد تفكك يوغوسلافيا، كانت هناك أعداد كبيرة من النازحين، تمكنت كرواتيا من تحقيق عودة تدريجية للنازحين عن طريق إعادة الإعمار الحكومية، اذ قدمت الحكومة الكرواتية قروضا ومنحا لمساعدة الناس على إعادة بناء منازلهم.

كما تكثفت في وقتها الجهود الدبلوماسية، التي ساعدت على حل النزاعات القانونية المتعلقة بالأراضي والممتلكات.

وهناك العوامل المشتركة التي اسهمت في نجاح العودة، ومن ذلك ضمان الأمن بتواجد قوة أمنية موثوقة (سواء كانت محلية أو دولية) لضمان عدم تكرار العنف؛ وجرت عملية منظمة لإعادة الإعمار بتوفير الدعم المالي والمساعدات لإعادة بناء المنازل والبنية التحتية.

وفي الجانب القانوني، جرى حل قضايا الملكية وتوفير حماية قانونية لحقوق النازحين في العودة؛ كما ان التوافق السياسي، ولد إرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف لدعم عودة النازحين.

في العقدين الماضيين، نزح ملايين العراقيين بسبب تنظيم داعش، اذ بلغت ذروة النزوح في 2014-2017، لكن جهود العودة أدت إلى انخفاض الأعداد بشكل ملحوظ، وبحلول عام 2020، كان ما يزال هناك 1.3 مليون نازح، في حين تشير إحصائيات عام 2024 إلى عودة 56 ألف نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية، مع بقاء الآخرين في المخيمات بسبب عدم عودة البنية التحتية والخدمات الأساسية، ولا زال هناك نازحون يقيمون في مخيمات أو ظروف عشوائية، يمثلون فئة ضعيفة معرضة لمخاطر متنوعة.

القانون الذي لا يشيخ..

المفصولون السياسيون يعودون جيلاً بعد جيل

مجلة فيلي:

على مدى عقدين، ظل قانون واحد يفتح بوابات الدولة العراقية على مصراعيها، وهو قانون إعادة المفصولين السياسيين. ما بدأ بوصفه محاولة لإنصاف المتضررين من نظام صدام حسين، تحوّل اليوم إلى واحد من أكثر الملفات غموضاً واستنزافاً في المالية العامة، يضم أكثر من 260 ألف موظف ومتقاعد، ويستمر في التمدد بلا سقف زمني واضح.

في عام 2005، وبعد سقوط النظام السابق بعامين، شرّع البرلمان العراقي قانوناً لإعادة من فُصلوا لأسباب سياسية أو عرقية أو مذهبية، أُنشئت لجنة متخصصة تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لمراجعة الطلبات وتثبيت الحقوق. وبعد عشرين سنة، ما زالت تلك اللجنة تعمل، وتستقبل طلبات جديدة، بعضها يعود لأشخاص وُلدوا في أواخر الثمانينيات، أي أنهم لم يكونوا ضمن من فُصلوا فعلياً قبل 2003.

مسؤول في دائرة شؤون المفصولين السياسيين يتحدث لمجلة فيلي عن هذه الفقرة الإشكالية «هؤلاء لا يعتبرون مفصولين بالمعنى المباشر، لكنهم يُدرجون ضمن المشمولين بالاستحقاق استناداً إلى صلة القرابة بأحد المفصولين السياسيين حتى الدرجة الرابعة، وفق ما يسمح به القانون».

بالمقابل، فإن الأرقام وحدها تكشف حجم التضخم، 260 ألف حالة إعادة أو إحالة للتقاعد، و125 ألف معاملة ما تزال قيد الإنجاز، وفق بيانات رسمية حصلت عليها وكالة مجلة فيلي. ومع استمرار فتح الاستمارات، يُتوقع أن يتجاوز العدد الإجمالي هذا العام 400 ألف مستفيد.

هذا «الملف الخطير»، كما يصفه المحلل السياسي مجاشع التميمي، يمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للبلاد، ويفتح بابا واسعا للفساد والمحاصصة.

وبحسب تصريح التميمي، لمجلة فيلي ، فإن «ما يسمى بالمفصولين السياسيين»، أثير حولهم الكثير من الجدل، فمن غير المنطقي ونحن في عام 2025، أن يبقى هذا الملف مفتوحا.

ويتزامن هذا الملف والأموال التي تخصص له عبر التعيينات الجديدة، مع أزمات اقتصادية يعاني من العراق ونسبة بطالة متصاعدة، ولاسيما أن البلد شهد طيلة السنوات الماضية تظاهرات لخريجين للمطالبة بالتعيين، فيما تكشف الوثائق الصادرة عن الدائرة، أن المفصولين وذويهم الذين يتم تعيينهم أغلبهم «دون مؤهل

أن كلفة الرواتب قفزت إلى ٩٠ ترليون دينار، بعدما كانت نحو ٦٠ ترليون فقط، ما يعني أن الدولة باتت تنفق على الرواتب أكثر من ثلث موازنتها السنوية.

إن الأرقام وحدها تكشف حجم التضخم، ٢٦٠ ألف حالة إعادة أو إحالة للتقاعد، و١٢٥ ألف معاملة ما تزال قيد الإنجاز.

أن عدد المعاملات غير المحسومة يبلغ ١٢٥ ألفاً، وأن الباب ما زال مفتوحاً «لاستقبال معاملات ذوي الشهداء من الدرجتين الأولى والثانية

دراسي»، واغلب عناوينهم الوظيفية هي «فني أو معاون فني».التضخم في التعيينات انعكس مباشرة على الرواتب الحكومية، إذ أعلن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني العام الماضي أن كلفة الرواتب قفزت إلى 90 ترليون دينار، بعدما كانت نحو 60 ترليون فقط، ما يعني أن الدولة باتت تنفق على الرواتب أكثر من ثلث موازنتها السنوية.

ويرى التميمي، أن من المشاكل، هو إعادة الهاربين والمفصولين «دون معايير واضحة»، وهذه «ليست عدالة»، بل تكريس لنهج الفساد السياسي الذي يستنزف موارد الدولة ويقيد مستقبل الأجيال المقبلة، بحسب قوله.

ما الذي يجري الآن؟

في مطلع تشرين الأول، اجتمع رئيس مؤسسة الشهداء مع دائرة المفصولين السياسيين لإطلاق استمارة جديدة خاصة بذوي الشهداء من الدرجتين الأولى والثانية، وهو ما أثار احتجاجات في المجموعات الإلكترونية للمفصولين. كتب أحد الأعضاء، ويدعى فالح جاسم من محافظة واسط: «النظام السابق كان يطارد العائلة حتى الدرجة الرابعة، واليوم يُحصر الاستحقاق بالدرجتين الأولى والثانية فقط. أين العدالة؟»

وفي تلك المجموعات، يتجلى اتساع الظاهرة، فبين الأعضاء شبّان في الثلاثينيات من أعمارهم يتابعون معاملاتهم بوصفهم «مفصولين سياسيين»، رغم أن بعضهم لم يكن مولوداً حين وقعت أحداث الفصل التي وُضع القانون لمعالجتها.

ما يزيد الجدل هو الامتيازات التي يحصل عليها المشمولون بالقانون، خصوصاً في مجال التعليم، حيث يُمنحون استثناءات في القبول بالدراسات العليا وإعفاء من امتحانات الكفاءة، الأمر الذي يؤثر على جودة التعليم، وفق ما يقول المحلل السياسي غالب الدعمي. ويضيف الدعمي في حديثه لمجلة فيلي أن «ملفات كثيرة دخلها أشخاص غير مستحقين، بعضهم كان يسيء إلى المفصولين أنفسهم في عهد النظام السابق». ويضرب مثالاً بانكشاف حالات إشراك إرهابيين أو متورطين بجرائم سابقة ضمن المشمولين بالقانون في بعض المحافظات، مؤكداً أن «القانون، رغم شرعيته، أصبح باباً لهدر المال العام، مثل العديد من القوانين العراقية التي فُصلت على مقاس المصالح السياسية».

ويشير إلى أن «عدد المفصولين الحقيقيين ربما لا يتجاوز ربع العدد الحالي»، مشيراً إلى أن ما تبقى هو تضخم إداري ومالي ساهم في ترهل مؤسسات الدولة.

بالمقابل، يكشف مصدر مطلع لمجلة فيلي أن «هناك مفصولين سابقاً من الوظيفة بسبب تهم غير سياسية، مثل جرائم سرقة أو اغتصاب أو تلاعب بالمال العام، تمكنوا من تزوير وثائقهم والشمول بقانون المؤسسة والعودة إلى الوظيفة».ويضيف أن «ليس كل مفصول سابقاً يعد سياسياً، فعدد حالات الفصل لأسباب سياسية كان محدوداً جداً مقارنة بالأرقام المعلنة حالياً»، لافتاً إلى أن «الخلط بين المفصولين الحقيقيين والمدعين فتح الباب أمام موجات واسعة من التلاعب والاحتيال».

الرواية الرسمية

مسؤول في دائرة شؤون المفصولين السياسيين يقول لمجلة فيلي: «نعيد سنوياً إلى الوظيفة نحو 4 آلاف شخص، ونعين 6 آلاف جديداً، ونحيل إلى التقاعد 3 آلاف. القانون واضح ويشمل كل من حكم عليه أو تضرّر هو أو أقاربه حتى الدرجة الرابعة لأسباب سياسية أو عرقية أو مذهبية.»

ويؤكد أن عدد المعاملات غير المحسومة يبلغ 125 ألفاً، وأن الباب ما زال مفتوحاً «لاستقبال معاملات ذوي الشهداء من الدرجتين الأولى والثانية»، مشيراً إلى أن الدائرة تصدر أيضاً قرارات بحق من «يدّعي الفصل السياسي» دون وجه حق.

لكن هذه الأرقام الرسمية لا ترافقها أي تقارير مالية مفصلة توضح كلفة الرواتب أو حجم المبالغ المخصصة للدرجات الجديدة، ما يجعل الملف مفتوحاً على تساؤلات كثيرة. وحتى الآن، لم تسجّل جلسة برلمانية علنية خُصصت لمناقشة هذا الملف رغم تداعياته المالية. تشير تحركات متفرقة إلى دعم ضمني لاستمرار العمل بالقانون، إذ تواصّل لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين مطالبة الحكومة بتوسيع الشمول واستحداث درجات جديدة، بدلاً من مراجعته أو تحديد سقـــــــف زمني لإغلاقه.

34 مليـــــون
هاتف عراقي تحت الملاحقة الانتخابية

مجلة فيلي:

لا تنفصل مو اقع التواصل الاجتماعي في العالم الرقمي عن الو اقع لدى المواطن العراقي، وحيث تشكل الجزء الأكبر من الحياة اليومية للكثيرين، فإن اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقررة في 11 تشرين الثاني 2025، صار جزءا من عالم الإنترنت الكبير حيث تشهد الساحة الرقمية تصاعدا لافتا في حجم وتأثير الدعاية الانتخابية عبر مو اقع التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت الآن الساحة الأولى للتنافس الانتخابي بين المرشحين والأحزاب.

ويعكس تزايد الاعتماد على الفضاء الرقمي تحولا نوعيا في أساليب التواصل مع الناخبين، حيث تتيح المنصات الرقمية وصولا مباشرا وسريعا إلى شريحة واسعة من الجمهور، خصوصا في ظل ارتفاع نسبة استخدام الإنترنت، وهو ما فتح المجال أمام فرص جديدة، لكنه في الوقت نفسه أفرز تحديات قانونية ومجتمعية تتطلب رقابة حقيقية من الجهات المعنية.

وبحسب المعطيات التي قدمها مركز الإعلام الرقمي (DMC) في آذار/مارس 2025، فإن عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في العراق 34.3 مليون (نسبة 73.8% من السكان)، مما يجعلها الساحة الأبرز للترويج السياسي والانتخابي للدورة البرلمانية المقبلة (السادسة).

وهذا ما يدفع عضو مجلس محافظة بغداد والمرشح للانتخابات عامر شوهان الفيلي، إلى التشديد على أهمية الإنترنت كوسيلة أساسية لترويج الأفكار والبرامج السياسية، قائلا إن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت «السلاح ذو الحدين» للدعاية الانتخابية.

ويوضح الفيلي لمجلة فيلي أن «سهولة الوصول والتفاعل يجعل من هذه المنصات وسيلة مثالية للترويج، لكن في الوقت ذاته تستخدم أحيانا في التسقيط السياسي غير المشروع».

بدوره يرى الباحث في الشأن السياسي أحمد يوسف، أن «الدعاية الرقمية تجاوزت الطرق التقليدية في التأثير على الناخبين، لما توفره من سرعة الوصول وسهولة التفاعل».

ويضيف يوسف لمجلة فيلي أن «بعض الجهات تستغل هذه الأدوات لبث معلومات مضللة وخداع الناخبين»، مطالبا مفوضية الانتخابات بـ«توسيع رقابتها لتشمل الفضاء الإلكتروني، لا الأرضي فقط » .

كما يعرب يوسف عن أمله أن «تستخدم هذه الوسائل لخدمة المصلحة العامة، لا لمصالح ضيقة أو شخصية».

من جانبه، يؤكد السياسي الكوردي الفيلي والمرشح للانتخابات حيدر هشام، أن «الدعاية الرقمية تلعب دورا حاسما في تغيير قناعات الناخبين، لكن مصداقية الخطاب ومغرياته هي ما يحكم تأثيرها».

ويقول هشام لمجلة فيلي : «نتمنى أن تكون البرامج الافتراضية المطروحة هي برامج حقيقية قابلة للتنفيذ، وليست مجرد وعود انتخابية لا تجد طريقها إلى الواقع».

أما الخبير القانوني محمد جمعة، فقد كشف أن «الفضاء الرقمي في العراق مفتوح ويفتقر للضوابط، مما يجعله عرضة للتجاوزات الخطيرة، مثل التشهير والتسقيط الطائفية».

ويبين جمعة خلال حديثه لمجلة فيلي أن «هناك عقوبات قانونية تصل إلى السجن 6 أشهر في حالة التشهير، و7 سنوات في حالات التحريض الطائفي، لكن المشكلة تكمن في صعوبة تحديد هوية الجناة بسبب الحسابات الوهمية».

لذلك يشدد جمعة على «ضرورة قيام الأمن الوطني، لا سيما شعبة الجرائم الإلكترونية، بدورها الرقابي لمنع الانفلات في الحملات الرقمية».

وعن رصد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للمخالفات على أرض الواقع، تكشف المتحدثة باسم المفوضية جمانة الغلاي، عن تسجيل 400 مخالفة انتخابية قبل انطلاق الحملة الانتخابية الرسمية في 3 تشرين الأول/أكتوبر الجاري (لاستخدام صور وشعارات حزبية وتسلسلات وأرقام مبكرا).

وبعد انطلاق الحملة الانتخابية، توضح الغلاي، في حديثها لمجلة فيلي ، أن المخالفات الأخرى بعد بدء الحملة تشمل وضع دعاية قرب مراكز اقتراع أو استخدام مؤسسات الدولة، وتم تغريم المخالفين مليوني دينار لكل حالة.

وانطلقت الحملات الدعائية للانتخابات التشريعية يوم الجمعة 3 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، وتستمر حتى 24 ساعة قبل بدء التصويت الخاص، حيث حدد مجلس الوزراء العراقي يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة.

عامر شوهان الفيلي:

ان التشديد على أهمية الإنترنت كوسيلة أساسية لترويج الأفكار والبرامج السياسية، أصبحت «السلاح ذو الحدين» للدعاية الانتخابية.

أحمد يوسف:

الدعاية الرقمية تجاوزت الطرق التقليدية في التأثير على الناخبين، لما توفره من سرعة الوصول وسهولة التفاعل».

بعد 6 سنوات..

هل انتهى حلم تشرين في العراق أم يستعد للعودة؟

مجلة فيلي:

يستذكر العراقيون الذكرى السنوية السادسة للتظاهرات التي انطلقت في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2019، حيث خرج مئات الآلاف من الشباب إلى الشوارع في أكبر احتجاج شعبي شهدته البلاد منذ 2003.

ورفع المتظاهرون شعار «نريد وطنا» مختزلاً مطالبهم بوطن يحترم كرامتهم، وفرص عمل تحفظ مستقبلهم، وخدمات أساسية تعززانتماءهم لوطن يحميهم بدلاً من أن يستنزفهم.

لكن خلال أشهر قليلة، دفعت تلك التظاهرات ثمنا باهظا تمثل في أكثر من 600 قتيل، وآلاف الجرحى والمعتقلين والمغيبين، بحسب منظمات محلية ودولية.

«ليست حدثا عابرا»

وفي هذا السياق، يرى الباحث في الشأن السياسي حسين العظماوي ، أن احتجاجات تشرين لا يمكن اعتبارها حدثا عابرا «بل لحظة تأسيسية في تاريخ الوطنية العراقية، وتمثل رمزا لرفض الفساد والطائفية وسوء الإدارة».

ومع ذلك، يقلل العظماوي خلال حديثه لمجلة فيلي ، من احتمال تكرارها بذات الزخم والعفوية التي تميزت بها عام 2019، قائلا إن «أي حراك مستقبلي سيكون محكوما بتأثير سياسي من جهات مختلفة، وليس باندفاع الشارع وحده كما في المرة السابقة».

ومن زاوية تحليلية أعمق، يوضح الباحث السياسي عمر الناصر، أن تشرين كانت «لحظة تأسيسية في وعي جيل الشباب العراقي»، وقراءتها تتم عبر ثلاثة مستويات.

ويشير الناصر خلال حديثه لمجلة فيلي ، إلى أن «المستوى الأول هو في الذاكرة الجمعية، حيث تحولت تشرين إلى رمز حيّ للكرامة والسيادة، وعبرت عن رفض شعبي عارم للمحاصصة والفساد، وشعاراتها مثل نريد وطنا ما تزال حيّة في وجدان العراقيين».

والمستوى الثاني هو في المشهد السياسي، بحسب الناصر: «وإن لم تتحقق مطالب تشرين كافة مثل محاسبة الفاسدين، إلا أنها نجحت في فرض تنازلات مثل استقالة حكومة عادل عبد المهدي عام 2019، وتعديل قانون الانتخابات».

كما دخلت وجوه جديدة إلى البرلمان، رغم أن بعضها – وفقا للناصر – «لم يكن على قدر ثقة الشارع، بل مثل حالة انهازية استغلت الموجة الثورية».

أما المستوى الثالث فهو على صعيد الجيل، إذ يعتقد الناصر أن تشرين أسست لظهور جيل يؤمن بالاحتجاج كوسيلة للتغيير، بعيدا عن الاصطفافات الحزبية والطائفية، ورغم تراجع زخم التظاهر بسبب القمع، «ما تزال روح الرفض متقدة وقد تنفجر مجددا في أي لحظة».

وبشأن عودة الاحتجاجات، لا يستبعد الناصر عودة شرارة جديدة، خاصة مع تصاعد الأزمات الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة، وتعمق الخيبة السياسية.

ويضيف أن «جيل ما بعد تشرين اليوم أكثر

وعيا وجرأة، وأقل إيمانا بأن الأحزاب يمكن أن تغير الواقع، لذا فإن أي أزمة – ولو صغيرة – قد تكون كفيلة بإعادة الناس إلى الشارع».

لكنه يوضح أن عودة تشرين لن تكون على شكل «مليونيات»، بل موجات متقطعة من الاحتجاجات القطاعية (طلاب، خريجون، موظفون)، والتي قد تتسع تدريجيا إن تجاهلتها السلطة.

حلم تشرين لم ينتهِ

من جانبه، يرى الناشط الحقوقي محمد جمعة، أن تظاهرات تشرين لم تكن حراكا شبابيا فقط، بل كانت «ثورة وطنية عابرة للأجيال»، ضمت الصغار والكبار، وكان محركها الأساسي الحلم بوطن لا يُباع ولا يشترى.

ويعتقد جمعة خلال حديثه لمجلة فيلي ، أن «هذا الحلم لم يمت، لكنه مؤجل»، مشيرا إلى أن عودة تشرين قادمة «لكن ليس في القريب العاجل، لا قبل الانتخابات المرتقبة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، ولا بعدها مباشرة».

ويفسر ذلك بأن «الواقع السياسي لم يتغير، بل إن بعض وجوه تشرين الذين وصلوا للبرلمان خيّبوا الآمال، ولم يكونوا على قدر المسؤولية».

وحاولت وكالة مجلة فيلي التواصل مع عدد من نواب لحركات منبثقة من تشرين، للحصول على تصريحات بشأن الذكرى السادسة للحراك، إلا أنهم رفضوا الإدلاء بأي تعليق.

وهو ما فسره جمعة بأنه «يعكس حالة من الانفصال عن الناس، ويناقض روح تشرين التي قامت على الشفافية والمواجهة».

رمزٌ للصمود والأمل

من زاوية مختلفة، تؤكد الناشطة المدنية سهيلة الأعسم، أن الذكرى السادسة لثورة تشرين «ليست مجرد مناسبة تاريخية، بل دعوة متجددة لمراجعة المسار السياسي، والتمسك بالمبادئ التي خرج من أجلها الشباب العراقي وهي الحرية، والسيادة، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية».

وتصف الأعسم في حديثها لمجلة فيلي ، تظاهرات تشرين بأنها كانت «حدثا مفصليا في التاريخ العراقي الحديث»، إذ عبرت عن وعي جيل جديد «حالم بالتغيير وبنّاء وطن يليق بأبنائه».

وتضيف الناشطة المدنية أن الساحات آنذاك تحولت إلى فضاءات للنقاش والإبداع والتضامن الشعبي، «رغم القمع والعنف الذي طال المتظاهرين».

وتشير إلى أن من أبرز إنجازات الحراك هو «إعادة الروح إلى الشارع العراقي، وفرض الاعتراف الشعبي والسياسي بضرورة الإصلاح».

وتشدد الأعسم على أن تشرين «أطلقت مسارا جديدا للحراك المدني، وخلقت وعيا مجتمعيا مستداما، يتجاوز الأطر التقليدية للعمل السياسي».

وخلصت الناشطة إلى القول إن إحياء ذكرى تشرين هو «عهد مع الضحايا والمغيبين بأن حلم الوطن العادل والمستقل لم يمت، بل ما زال حيّا في ضمير العراقيين».

بغداد المختنقة: نقل الوزارات ضرورة لتنظيم العاصمة ومستقبلها

مجلة فيلي

في العراق وبالتحديد في العاصمة بغداد كانت هناك مطالبات بتغيير مو اقع الوزارات العر اقية، فبعضها يأخذ مساحات واسعة من قلب بغداد ويؤثر على حركة الناس والمرور.

الحل الأمثل الآن هو نقل بنايات الوزارات الى أطراف العاصمة؛ اذ ان تضارب المصالح وتداخل الصلاحيات بين الجهات المختلفة، وضعف الرقابة، فضلا عن الفساد، من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى فشل أو تباطؤ تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في العراق،

يجب أن تكون المباني الحكومية سهلة الوصول للسكان والموظفين على حد سواء، مع توفير بنية تحتية مرورية وخدمية (مواقف، نقل عام) تستوعب كثافة المراجعين والموظفين من دون إحداث ازدحام، وهو ما لا يتوفر لأبنية الوزارات الحالية.

وعلى سبيل المثال طرح بالفعل بعد اسقاط النظام المباد وفي اول وزارة تشكلت بعد نيسان 2003 موضوع إلغاء موقع وزارة الدفاع الحالي في باب المعظم لتأثيره على حركة الناس والنشاط التجاري والترفيهي، اذ اقترح تغيير مكانها ولم ينفذ المشروع، وكان قد حول مقرها بالفعل في ثمانينات القرن الماضي إلى وزارة النفط الحالية البعيد عن مركز العاصمة، وباشرت اعمالها بالفعل في موقعها الجديد ولكن لم يتواصل الامر. وفضلا عن ذلك فان موقع وزارة التخطيط في رأس جسر الجمهورية أصبح معوقا لحركة السكان، فلقد قامت الوزارة بتصرف فردي، بغلق الفتحات النازلة من الجسر الى الشارع الممتد مع النهر باتجاه نقابة الصحفيين وجسر السنك وفتحت بابا آخر للوزارة تحت الجسر مخصص للحرس ويتعذر على المشاة سلوكه، وأصبح متعذرا حتى على اهل المنطقة سلوك الطريق القديم القصير بل ان عليهم الالتفاف حول الجسر والرجوع الى منطقتهم.

ان جميع أبنية الوزارات في بغداد تقريبا انشأت في عهود ماضية عندما كانت نفوس بغداد لا تتعدى المليون نسمة (نفوس العراق في عام 1934 وهو العام الذي بنيت فيه وزارة الدفاع، بحسب احصاء ذلك العام ثلاثة ملايين و 213 ألف و 174 نسمة والعاصمة طبعا نفوسها كانت قليلة) ....والآن يقترب عدد سكان بغداد من ١٠ ملايين نسمة، وهي أصغر محافظات العراق مساحة، كما ان مبنى وزارة الدفاع توسط مركز العاصمة لخدمة أغراض سياسية في حينه ولكن الزمن تغير.

وكذلك فان تحقيق مشروع العاصمة الإدارية في بغداد، يواجه بالتحديات السياسية والمؤسسية التي تجعل تنفيذه أكثر صعوبة وتعقيدا، ويظهر أن تنفيذه سيستغرق مدة طويلة، إذ إن العائق الأكبر أمام مشروع استراتيجي كإنشاء عاصمة إدارية جديدة في العراق لا يكمن في التصميم الهندسي، بل في البيئة السياسية والإدارية نفسها، المبنية على البيروقراطية التي امتزجت بالفساد الإداري والمالي، كما يؤدي الصراع المستمر وعدم انتظام عمل المؤسسات إلى تأخير إقرار الموازنات السنوية، وهذا يسبب شللا في إطلاق المشاريع الاستثمارية الكبرى أو استكمال المتوقفة منها؛ أي مشروع يتطلب تمويلا ضخما ومتواصلا سيتأثر مباشرة بهذا التأخير.

وعليه فان الحل الأمثل الآن هو نقل بنايات الوزارات الى أطراف العاصمة؛ اذ ان تضارب المصالح وتداخل الصلاحيات بين الجهات المختلفة، وضعف الرقابة، فضلا عن الفساد، من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى فشل أو تباطؤ تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في العراق، اذ تتحول المشاريع أحيانا إلى ساحة للصراع على النفوذ. كما يبرز هنا غياب الرؤية طويلة الأمد، فالأمر مرتبط بعمر الوزارة وينتهي بعد ذلك كل شيء، المشاريع الاستراتيجية بحاجة إلى إجماع سياسي ورؤية حكومية ثابتة تمتد لأكثر من مدة حكومية واحدة، وان التغيير المستمر في القيادات والتوجهات يهدد استدامة المشاريع. بشكل عام، ليس من الصحيح أن تختلط أبنية الوزارات الكبيرة والسيادية بشكل كثيف ومباشر في قلب المناطق السكنية والتجارية المكتظة، لاسيما في مدينة بمثل حجم بغداد السكاني (يقترب من 10 ملايين نسمة) وبمساحة صغيرة، وذلك للأسباب المتعلقة بمشكلات المرور والازدحام، اذ تعمل الوزارات كمراكز جذب كبيرة لرحلات العمل والمراجعات، مما يولد زخما مروريا هائلا يفوق قدرة شبكة الشوارع المصممة لحجم سكان أقل (اقل منً مليون نسمة سابقا)، ما يسبب اختناقات مرورية خانقة في المركز. كما ان الإجراءات الأمنية المشددة، وضرورة إغلاق بعض الشوارع، وتواجد حواجز التفتيش حول الوزارات (مثل موقع وزارة الدفاع في الباب المعظم ووزارة التخطيط في كرادة مريم، وغيرهما) تعرقل حركة المارة والنشاط التجاري والترفيهي، وتحول دون الاستفادة الكاملة من هذه المساحات الحيوية في قلب المدينة، لما لتواجد ابنية الوزارات من تأثير سلبي على الحياة العامة. ان الوزارات السيادية او التي تمارس صلاحيات سيادية، بحاجة إلى مساحات عزل لتطبيق الإجراءات الأمنية الضرورية، ومن غير المنطقي أن يجري ذلك على حساب الشارع العام وحقوق المواطنين في الحركة والتنقل الآمن واليسير. وتعتمد المعايير الحديثة لتصميم وبناء الوزارات والمباني الحكومية على عدة أسس رئيسة تأخذ في الاعتبار النمو السكاني والتخطيط المستقبلي للمدينة، ومن ذلك الوظيفية والكفاءة، اذ يتوجب أن يكون تصميم المبنى وموقعه ملبيا لاحتياجات العمل الحكومي، مما يسهل سير العمليات الإدارية ويزيد من كفاءتها.

وتتطلب المباني الحكومية، وبخاصة الدفاع، مستويات عالية من الأمان والتحصين، مما يتطلب مساحات واسعة حولها (محيط أمني أو حرم المبنى) لتطبيق الإجراءات الأمنية من دون التأثير المباشر على الأنشطة المدنية المحيطة، وهي في وضع بغداد الحالي غير ملائمة ويتوجب نقلها.

يجب أن تكون المباني الحكومية سهلة الوصول للسكان والموظفين على حد سواء، مع توفير بنية تحتية مرورية وخدمية (مواقف، نقل عام) تستوعب كثافة المراجعين والموظفين من دون إحداث ازدحام، وهو ما لا يتوفر لأبنية الوزارات الحالية. كما تستدعي ابنيتها تصميما مستداما يقلل من التأثير البيئي ويوفر الطاقة، وتضمين التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الإجراءات الحكومية (الحكومة الإلكترونية). ويفضل جمع الوزارات والدوائر الحكومية ذات الطبيعة المتشابهة في منطقة إدارية مخصصة (العاصمة الإدارية أو حي الوزارات) لتسهيل التنسيق الحكومي وتقليل عدد الرحلات في داخل المدينة، وعدم التأثير في حركة الناس والمركبات. كما يجب ابعاد ابنية الوزارات عن المراكز المكتظة، وضرورة نقل المباني التي هي بحاجة إلى مساحات شاسعة، أو تتسبب في كثافة مرورية عالية، أو تتطلب إجراءات أمنية صارمة، إلى أطراف المدينة أو منطقة إدارية جديدة لتخفيف الضغط عن قلب العاصمة المكتظ بالسكان والأنشطة التجارية والترفيهية

بغداد تبحث عن روحها بين المقاهي الأصيلة وعصر التكنولوجيا والدخان

مجلة فيلي:

وبرأي المراقبين فان المجتمع العراقي بات يغض النظر عن مخاطر استمرار عمل المولدات وتكاثرها والاجور التي يدفعها لأجلها، ما دامت تؤمن له تيارا كهربائيا بديلا، غير ان المخاطر حقيقية وتشمل طائفة واسعة من الأضرار.
وبحسب متخصصين، تسجل على الدوام انبعاثات للغازات السامة مثل أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت ومركبات عضوية متطايرة، كما يلاحظ زيادة في تركيز الجسيمات الدقيقة التي تضر بالصحة العامة وتؤدي إلى أمراض متنوعة.
كما ان الضوضاء العالية الصادرة عن المولدات تؤثر سلبا على الصحة النفسية والجسدية للسكان، وتسبب الأرق وتوتر الأعصاب، كما ان انتشار المولدات بشكل عشوائي يؤدي إلى تشويه المظهر العام للمدن.
إن مشكلة تلوث البيئة الناجم عن المولدات الكهربائية في العراق تتطلب حلولا شاملة وجذرية؛ يجب على الحكومة والسكان العمل معا للحد من الاعتماد على المولدات والانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة ومستدامة.
لقد غدت المولدات الكهربائية في العراق مصدرا رئيسا لتلوث الهواء والضوضاء، مما يؤثر بشكل كبير على صحة الإنسان.
فللتلوث الهوائي تأثير كبير على السكان وتمثل ذلك بانتشار أمراض الجهاز التنفسي، اذ تؤدي الغازات السامة المنبعثة من المولدات، إلى تفاقم أمراض الربو، والتهاب الشعب الهوائية، والتهابات الرئة، وزيادة خطر الإصابة بسرطان الرئة.
كما تزيد الجسيمات الدقيقة من خطر الإصابة بأمراض القلب والنوبات القلبية والسكتات الدماغية، ويؤدي التعرض طويل الأمد لتلوث الهواء الناجم عن المولدات إلى مشكلات صحية أخرى مثل الحساسية، والتهابات العين، وتأثيرات سلبية على الجهاز العصبي.
وتتسبب الضوضاء المتولدة عن تشغيل المولدات ومعظمها ملاصق للبيوت الى اضطرابات وصعوبة في النوم، مما يؤثر على الصحة العامة والإنتاجية، كما يتسبب التعرض المستمر للضوضاء في زيادة مستويات التوتر والقلق، وقد يؤدي إلى الاكتئاب، كما ينتج عن التعرض لضوضاء عالية لمدد طويلة فقدان السمع الجزئي أو الكلي، وترتبط الضوضاء ايضا بزيادة خطر الإصابة بأمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم، وبعض أنواع السرطانات.
ويعد الأطفال أكثر عرضة لتأثيرات التلوث، اذ أن أجسامهم لا زالت في طور النمو وأجهزتهم التنفسية أكثر حساسية، وكذلك يعاني كبار السن من ضعف في جهاز المناعة، مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المرتبطة بالتلوث، ويزيد التلوث من حدة أعراض الربو والحساسية لدى هؤلاء المرضى.
والحل الامثل لمواجهة هذه الآثار، يجب ان يجري باتخاذ إجراءات عاجلة، بخاصة زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
وفي الواقع الحالي، يتوجب تحسين كفاءة محطات توليد الطاقة المتواجدة للحد من الانبعاثات، وسن قوانين صارمة لتنظيم استعمال المولدات وتحديد المواصفات البيئية للمولدات، وتوعية المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة والآثار السلبية لاستعمال المولدات.
وبحسب مختصين، فان الضوضاء المرتبطة بتشغيل المولدات في المناطق السكنية يتجاوز الحدود المسموح بها، مما يسبب مشكلات صحية إضافية مثل فقدان السمع والتوتر النفسي؛ والقوانين المحلية تحاول التصدي لهذه المشكلة عن طريق فرض تركيب أنظمة عزل صوتي للمولدات، لكن التطبيق الفعلي لهذه القوانين ما يزال يواجه التحديات.
وبحسب مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط، وأعلنت نتائجه في عام 2023، فإن العدد الإجمالي للمولدات الأهلية في عموم البلاد بلغ 48533 مولدة.
فيما يشكك ناشطون بهذا الرقم ويقولون، إن أعداد المولدات الأهلية أكبر بكثير من الرقم الذي تقدره الجهات الرسمية «ربما يشمل هذا الرقم «بحدود 49 ألفا» المولدات المسجلة فقط التي تأخذ حصص وقود شهرية من دائرة المشتقات النفطية، مستدركين «في الحقيقة، ان كل مشروع صناعي أو زراعي أو متعلق بالثروة الحيوانية، حتى لو كان صغيرا، مزود بمولدة كهرباء ولا يمكنه الاستغناء عنها».
ويلفت الناشطون الى ان حقول تربية فروج اللحم، مخازن التجميد والتبريد، معامل العلف، مفاقس البيض، مجازر الدجاج، المعامل الأخرى الإنتاجية، محطات المياه، وغيرها، كلها تمتلك المولدات الكهربائية الخاصة بها، لذلك يرجح أن تصل أعدادها الى 100 ألف مولدة، بحسب قولهم، فضلاً عن مولدات الكهرباء الصغيرة العاملة بالبنزين، التي يشيرون الى أنها منتشرة بنحو كبير، وتسهم جميعها بالتلوث البيئي، فضلا عما يفرضه تشغيلها من تكاليف مالية للسكان.
وبحسب المنظمة الدولية للهجرة في العراق «آي او ام» فان أكثر من 70% من سكان العراق «واقليم كوردستان» يعتمدون على مولدات الكهرباء الاهلية والخاصة بسبب نقص إمدادات الكهرباء الحكومية. وكان ناشطو مجتمع مدني قد حذروا من مخاطر تواصل تشغيل المولدات وحذر المركز العالمي للخدمات الاجتماعية، وهي من منظمات المجتمع المدني، في بيان نشر هذا العام 2024، من أن 45% من سكان العراق معرضون للإصابة بالأمراض بسبب تلوث الهواء بالانبعاثات الناجمة من مولدات الكهرباء وان من المرجح أن تتفاقم حالات الاصابات والتلوث البيئي في السنوات المقبلة بسبب رداءة بعض المولدات وعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والبيئية، بحسب البيان.
ومن المشكلات المرتبطة بتواصل عمل المولدات ايضا التبذير في المياه؛ وافاد تحقيق للمركز، ان دراسته شملت 15 مولدة في شتى مناطق العاصمة بغداد، توصلت إلى أن الواحدة منها تستهلك في فصل الصيف 4000 لترا من المياه يوميا، وبما أن مجموع المولدات في العراق يبلغ 49 ألف مولدة مسجلة بحسب وزارة التخطيط، فهذا يعني بان مجموع الاستهلاك اليومي للمياه يبلغ 196 مليون لتر من المياه العذبة.وترتفع النسبة شهرياً لتصل إلى 5,880,000 ملايين لتر، وهي كمية كبيرة تؤخذ في الأساس من حصص السكان، لأن المولدات هذه تستعمل مياه الإسالة القادمة من محطات التنقية، ثم تطرحها ملوثة بالزيوت في غالب الأحيان من دون أي معالجة، ويصل قسم كبير منها لمجريي نهري دجلة والفرات.

«كوسترات» الذاكرة العراقية..

باصات صمدت بوجه الحروب تواجه الإقصاء في كركوك

مجلة فيلي:

منذ أكثر من أربعة عقود، ارتبطت شوارع العراق، ومحافظة كركوك خاصة، بسيارات النقل العام المعروفة بـ«الكوستر»، وخاصة الموديلات التي دخلت البلاد بين عامي 1970 و1980.

هذه الحافلات اليابانية الصنع، ذات الهيكل البسيط والمحرك المتين، لم تكن مجرد مركبات عابرة، بل أصبحت ركيزة أساسية في الحياة اليومية، تنقل ملايين الموظفين والطلبة والجنود والتجار عبر خطوط المدن والأرياف.

ورغم تبدل العالم وتطور صناعة النقل، بقيت تلك الكوسترات القديمة شاهدة على ذاكرة بلد أنهكته الحروب والحصار، واليوم تجد هذه الكوسترات نفسها أمام معركة جديدة مع القوانين والتعليمات التي فرضتها محافظة كركوك، والتي تلزم أصحابها بتحويل لوحاتها من «أجرة» إلى «حمل»، أي إخراجها عملياً من خدمة نقل الركاب بعد أن أدت دورها لعقود طويلة.

ويستذكر أبو مصطفى، سائق من كركوك اشترى سيارته عام 1978، قائلاً إن «سيارتي رافقتني طيلة أيام الحرب مع إيران، وأيام الحصار في التسعينيات، وحتى بعد عام 2003».

ويشير أبو مصطفى خلال حديثه لمجلة فيلي إلى أننا كنا نصنع قطع غيار بديلة بأيدينا حتى تظل السيارة عاملة، ويضيف: «الكوستر مثل الجندي، يتحمل ولا يشتكي».

أما صلاح حسن، وهو من أصحاب الكوسترات العاملة حالياً في كركوك، فهو يملك كوستر موديل 1980 وما زال يعتمد عليها في إعالة أسرته.

ويقول لمجلة فيلي إن القرار الحكومي بتحويل السيارة إلى حمل «يقطع رزقي نهائياً»، فهذه السيارة عمرها أربعون عاماً لكنها ماتزال تخدم الناس وتنقل الركاب يومياً متسائلاً «لماذا نعاقب لمجرد أن سياراتنا قديمة؟».

سائق آخر في الستين من عمره يدعى أبو محمد يقول، إن السيارة عمرها الآن أكثر من أربعين عاماً، لكنها ما تزال تجلب الرزق لعائلتي «حتى بتنا نحن والكوستر أشبه بعائلة واحدة».

لكن لكل قصة نهاية فقد «تجاوزت هذه المركبات عمرها الفني المسموح به لنقل الركاب ولا تطابق معايير السلامة»، بحسب مديرية المرور، وبالتالي أصبح السائقون الذين يرفضون التحويل يجدون أنفسهم في مواجهة يومية مع مفارز المرور من غرامات وحجز للسيارات.

ويصف أحد السائقين خلال حديثه لمجلة فيلي ، الوضع الحالي مع المرور بأنه أشبه بـ«المطاردة بين القط والفأر»، مؤكداً أن العمل في الوقت الحالي عبارة عن قلق ومحاولة التملص من أعين عناصر المرور لتجنب الغرامات أو الحجز أحياناً.

من جهته يؤكد مصدر في مرور كركوك، لمجلة فيلي ، أن «الإجراءات هي جزء من خطة حكومية لإعادة تنظيم قطاع النقل، خاصة أن الكوسترات القديمة تفتقر إلى شروط الفحص الفني وتشكل خطراً على الركاب، لذلك لا يوجد استهداف للسائقين، وإنما هي عملية تهدف إلى حماية الأرواح وتحديث النقل».

ويتفق مع هذه الأسباب الخبير في شؤون النقل علي حسن خليل، حيث يبين أن «الكوسترات موديل السبعينيات والثمانينيات تجاوزت العمر الفني لها، لذلك الحكومة محقة في هذا الجانب».

لكن خليل استدرك قائلاً لمجلة فيلي ، إن «الحكومة كان عليها وضع خطة انتقالية تدريجية تشمل توفير قروض ميسرة للسائقين لشراء مركبات حديثة، أو إنشاء شركات نقل تعاونية تجمعهم وتعيد تنظيم عملهم، بدلاً من القرارات الفجائية التي تضعهم في مواجهة مباشرة مع المرور».

ومع قرب طوي صفحة هذه الكوسترات التي قاومت الحرب والحصار وتقلبت بين الصيانة البدائية والظروف الصعبة، يقول أحد الركاب القدامى لمجلة فيلي متحسراً: «الكوستر ليس مجرد سيارة فقط، بل هو دفتر ذكرياتنا، ركبناه أطفالاً وطلاباً وموظفين، ومع اختفائه يختفي جزء كبير من حياتنا».

الكهاريز.. اكتشاف تاريخي لمنظومة ري عراقية عمرها آلاف السنين

مجلة فيلي:

في اكتشاف يعتبر من «أهم الشواهد على تطور أنظمة الري في حضارات وادي الرافدين»، بحسب مختصين، أعلنت الهيئة العامة للآثار والتراث العراقية، عن اكتشاف شبكة واسعة من الكهاريز القديمة، وهي نظام ري تقليدي يعتمد على قناة تحت الأرض لجمع المياه الجوفية، في قضاء بدرة بمحافظة واسط.

ووفق بيان للهيئة، ورد لمجلة فيلي ، فإن «الاكتشاف جرى تنفيذاً لتوجيهات رئيس الهيئة العامة للآثار والتراث علي عبيد شلغم، بضرورة متابعة المواقع الأثرية في المحافظات كافة، وبإشراف مباشر من مفتش آثار وتراث واسط حسنين الحسيني، الذي قاد فريقاً ميدانياً مختصاً في التنقيب والتوثيق بمنطقة بدرة الحدودية».

وبيّنت الهيئة أن «الفرق الأثرية تمكنت من العثور على مجموعة مترابطة من الكهاريز تمتد لمسافات طويلة تحت الأرض، كانت تُستخدم قديماً لنقل المياه من العيون والينابيع إلى الأراضي الزراعية، في نظام هندسي متقن يعتمد على الجاذبية الأرضية دون الحاجة إلى وسائل رفع».

وعن هذا الاكتشاف، قال مفتش آثار واسط حسنين الحسيني، لمجلة فيلي إن «هذا الاكتشاف يمثل نقلة نوعية في فهمنا لتاريخ الزراعة وإدارة المياه في جنوب العراق، ويؤكد أن سكان المنطقة امتلكوا معرفة هندسية دقيقة منذ قرون طويلة».

وأضاف الحسيني، أن «التحقيقات الأولية تشير إلى أن «الكهاريز المكتشفة قد تعود إلى العصور الساسانية أو ما قبلها، وتتميز ببنائها من حجارة نهرية متماسكة وأقنية هوائية لتصريف الرطوبة والتهوية، ما يدل على تطور تقنيات البناء والهندسة المائية في تلك الحقبة».

وأشار إلى أن «فريق التنقيب يعمل حالياً على توثيق الكهاريز بالخرائط الطبوغرافية والصور الجوية، إلى جانب أخذ عينات من التربة والمواد الحجرية لمعرفة الحقبة الزمنية الدقيقة»، مؤكداً أن «الموقع سيخضع قريباً إلى إجراءات حماية مشددة بالتنسيق مع شرطة الآثار لتجنّب أي أعمال عبث أو حفر غير قانوني».

تاريخ الكهاريز في العراق

من جانبه، أوضح الخبير في أنظمة الري القديمة عباس حسين، في حديثه لمجلة فيلي ، أن «الأنظمة المائية الجوفية المعروفة بالكهاريز تمثل ثورة هندسية سبقت العصور الحديثة بآلاف السنين، إذ كانت تُستخدم لتصريف المياه من مناطق مرتفعة إلى الأراضي الزراعية المنخفضة بطريقة آمنة ومستمرة».

وبحسب حسين فإن «هذا الاكتشاف في بدرة يُعيد التأكيد على أن العراق كان مهد الابتكارات الزراعية التي مكّنت الإنسان القديم من استثمار البيئة القاسية وتحويلها إلى أراضٍ خصبة»، مشيراً إلى أن «الطريقة المستخدمة في بناء الكهاريز المكتشفة تشبه إلى حد كبير الأنظمة التي وُجدت في نيبور وبابل القديمة، ما يربط تاريخ واسط بالحضارة السومرية والآشورية».

«بدرة» مركز حضاري

أما الباحث في الآثار الرافدينية قاسم العامري، فقد ذكر لمجلة فيلي أن «قضاء بدرة يُعد من أغنى المناطق الأثرية في محافظة واسط، إذ تشير المسوحات الميدانية إلى وجود بقايا منشآت زراعية وسدود قديمة وأنفاق مائية تعود للعصور البابلية المتأخرة والفرثية».

وبين العامري أن «الكهاريز المكتشفة تُظهر تسلسلاً زمنياً متراكماً، ما يدل على أن المنطقة كانت مأهولة ومزروعة بشكل مستمر عبر العصور، وهو ما ينسجم مع نصوص تاريخية تتحدث عن ازدهار بدرة وكونها محطة تجارية وزراعية مهمة على طريق الحرير القديم الذي كان يربط بلاد الرافدين بشرق آسيا».

ونبه إلى أن «أهمية هذا الاكتشاف لا تقتصر على قيمته الأثرية فحسب، بل تمتد إلى إمكانية إعادة إحياء بعض تقنيات الكهاريز القديمة في إدارة المياه اليوم، خصوصاً في ظل التحديات المائية التي يواجهها العراق حالياً».

تعاون محلي

وزاد الحسيني، بالقول إن «الملاكات الأثرية في مفتشية آثار واسط تواصل تنفيذ زيارات ميدانية وجولات تفقدية بشكل دوري في الأقضية والنواحي كافة، لتوثيق المواقع الأثرية بالتعاون مع شرطة الآثار والجهات الساندة، إلى جانب إشاعة الثقافة الأثرية بين أبناء المجتمع الواسطي عبر لقاءات وندوات تعريفية تهدف إلى تعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه الإرث الحضاري».

وأكد أن «الاكتشاف الأخير سيكون منطلقاً لأعمال تنقيب أوسع في بدرة والمناطق المجاورة لها مثل جصان وزرباطية، التي يُعتقد أنها تخفي تحت رمالها شبكات ري وأنفاق مائية مماثلة، قد تكشف مزيداً من التفاصيل عن طبيعة الحياة الزراعية في العصور القديمة».

يُذكر أن نظام الكهاريز يُعد من أقدم أنظمة الري في العالم، ويعود تاريخه إلى ما يزيد على ٢٥٠٠ عام، حيث استُخدم في بلاد الرافدين ثم انتقل إلى إيران وبلاد الشام وشمال إفريقيا. ويقوم هذا النظام على نقل المياه عبر أنفاق تحت الأرض تحافظ على برودتها وتمنع تبخرها، ما جعله وسيلة مثالية للزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة.

ويرى الخبراء أن الكهاريز المكتشفة في بدرة تمثل «حلقة مفقودة» في فهم تطور هذه التقنية داخل العراق، خصوصاً أن أغلب الاكتشافات السابقة كانت تتركز في نينوى وبابل، ولم تكن هناك أدلة واضحة على انتشارها في وسط وجنوب البلاد.

وختم الحسيني تصريحه لمجلة فيلي قائلاً إن «الهيئة العامة للآثار والتراث ستعمل على تضمين هذا الموقع ضمن لائحة المواقع المرشحة للتنقيب الموسّع في العام المقبل، بالتعاون مع بعثات أثرية محلية دولية»، مشدداً على أن «الاكتشاف يعزز مكانة واسط كواحدة من المحافظات الغنية بالإرث التاريخي الذي يجمع بين عبق الماضي وإبداع الإنسان الرافديني في مواجهة الطبيعة».

ينابيع القار في هيت..

ينابيع القار في هيت.. نار لا تطفئ منذ آلاف السنين

مجلة فيلي:

تتدفق من جوف الأرض في مدينة هيت على ضفاف الفرات، عيون سوداء لزجة تفوح منها رائحة التاريخ والنار معًا، حيث لا تزال ينابيع القار تتنفس منذ آلاف السنين، شاهدة على حضارات مرّت من هنا وتركت آثارها في الطين والنار والقطران.

يعتبر أهالي مدينة هيت، أن مدينتهم تبقى شعلة لا تنطفئ، في زمن تتغير وتذبل الذاكرة،

لناس يعتبرون القار جزءاً من التراث لذلك يحرصون على نقله للأجيال الق

ويقول الباحث الجيولوجي أكرم الراوي لمجلة فيلي ، إن «مدينة هيت تضم نحو خمس إلى ست ينابيع طبيعية تقذف بمادة القار الساخنة بشكل مستمر، وهي ظاهرة جيولوجية نادرة في العالم، ناتجة عن تسرب القطران من طبقات نفطية عميقة إلى سطح الأرض عبر الشقوق الصخرية».

ويضيف الراوي، ان «حرارة القار الخارج من العيون تتجاوز أحيانا ثمانين درجة مئوية، ويتصاعد منه بخار كثيف في الصباح، ما يمنح المكان طابعا غامضا ومثيرا».

ويتابع أن «القار الهيتي من أنقى أنواع القطران الطبيعي في الشرق الأوسط، وكان يستخدم منذ العصور السومرية والآشورية في البناء والتحنيط والعزل المائي، خصوصا في الزقورات والمعابد القديمة».

ويشير المؤرخ محمود خليل الهيتي، في حديثه لمجلة فيلي ، إلى أن «هيت كانت تعرف قديما باسم (إيس) في النصوص البابلية، وتعني القار أو القطران، وهو ما يؤكد أن شهرتها بهذه المادة تمتد إلى ما قبل الميلاد بقرون طويلة».

ويضيف أن «هيت كانت محطة رئيسية في طرق التجارة القديمة، حيث تصدر القار والملح والكبريت إلى مدن بلاد الرافدين عبر نهر الفرات»، مبيّنا أن «مادة القار الهيتي كانت تنقل إلى الجنوب عبر القوافل، ومنها إلى مناطق أور ونفر، ما جعل تلك المناطق تعرف لاحقا باسم (ذي قار)، أي الأرض التي يستعمل فيها القار».

هيت.. نار لا تنطفئ

ويقول عبد الله الهيتي، أحد سكان المدينة القدامى، في حديثه لمجلة فيلي ، إن «عيون القار لم تنطفئ يوما، فهي تتدفق صيفا وشتاء، وتعد جزءا من هوية المدينة».

ويبين ان «الأهالي اعتادوا على رائحة القار وأبخرته، ويعتبرونه رمزا للخير والبركة، فيما يقصّ كبار السن حكايات عن كيف كان القار يستخدم في طلاء الزوارق وسد الشقوق في بيوت الطين».

ويتابع أن «كثيرا من الزوّار الأجانب والعراقيين يأتي إلى هيت لمشاهدة هذه العيون، خاصة في ساعات الفجر، حين يتصاعد البخار من القار كأنه أنفاس الأرض».

إرث حضاري

ويقول الخبير في شؤون البيئة أحمد عواد العيساوي لمجلة فيلي ، إن «ينابيع القار في هيت ليست مجرد ظاهرة طبيعية، بل ثروة جيولوجية نادرة تستحق التسجيل كموقع تراث طبيعي عالمي».

ويضيف أن «هذه الينابيع تظهر التكوينات النفطية العميقة في العراق وتدل على ثراء المنطقة بالموارد الجيولوجية، لكنها للأسف تفتقر إلى الحماية القانونية والبيئية».

ويحذر العيساوي، من أن «الإهمال المستمر قد يؤدي إلى تلوث المنطقة أو طمر بعض العيون بفعل النشاطات العشوائية للسكان، إذ لا توجد لافتات أو سياجات تحمي الموقع من العبث».

ويؤكد ضرورة «تنسيق الجهود بين وزارة البيئة وهيئة السياحة والآثار لتحويل الموقع إلى مقصد سياحي تعليمي آمن، يتيح للزائرين التعرّف على التاريخ الجيولوجي للعراق».

رائحة الماضي التي ما زالت تفوح

ويشير المدرس المتقاعد حسن زيدان، وهو من أبناء هيت لمجلة فيلي ، إلى أن «القار المستخرج من هذه العيون ما زال يستخدم في طلاء بعض الأسطح وسد الفجوات في القوارب الخشبية الصغيرة، كما كان يفعل الأجداد قبل آلاف السنين».

ويضيف ان «الناس يعتبرون القار جزءا من التراث الحيّ للمدينة، لذلك يحرصون على نقله للأجيال القادمة من خلال القصص والزيارات».

ويتابع زيدان ان «هيت كانت وما زالت تعرف بأنها مدينة النار الطيبة، فالقار الذي يخرج منها لم يؤذِ أحدا، بل كان سببا في رزق الناس وحماية بيوتهم».

محاولة لإحياء السياحة

ويقول الباحث التاريخي قاسم الحمداني لمجلة فيلي ، إن «بعض الشباب في هيت بدأ ينظم جولات سياحية تطوّعية لتعريف الزائرين بتاريخ عيون القار وأهميتها، في محاولة لإعادة تسليط الضوء على هوية المدينة الحضارية».

ويضيف ان «هيت من الممكن أن تكون وجهة فريدة للسياحة البيئية والتاريخية إذا ما توفرت لها البنية التحتية المناسبة، لأنها تجمع بين الماضي والحاضر في مشهد واحد».

ويتابع أن «القار الذي استخدمه السومريون في بناء زقورة أور هو نفسه الذي يتدفق اليوم من جوف الأرض في هيت، وهذا وحده كافٍ لجعلها رمزا حيا للحضارة الرافدينية».

ويؤكد الجيولوجي، أكرم الراوي في حديثه لمجلة فيلي ، أن "هيت تمثل متحفا جيولوجيا مفتوحا، إذ تتلاقى فيها عناصر النار والماء والنفط في مشهد واحد»، داعيا إلى «إدراج ينابيع القار ضمن قائمة التراث الوطني لما تمثله من قيمة علمية وتاريخية نادرة».

ويضيف ان «العيون السوداء في هيت تذكرنا بأن هذه الأرض لا تزال تتحدث بلغة الماضي، وأن ما تحت أقدامنا من ثروات ليس مجرد مادة، بل ذاكرة أمة».

ويعتبر أهالي مدينة هيت، أن مدينتهم بعيونها تبقى شعلة لا تنطفئ، في زمن تتغير فيه المدن وتذبل الذاكرة، حيث يشتعل في جوفها القار كما يشتعل التاريخ في ذاكرة العراقيين .

ويقولون إن «العيون السوداء تخبر كل من يراها، هنا حيث التقت النار بالماء، بدأت أولى صفحات الحضارة، وهنا، ما زال اللهب يروي الحكاية»

الخرّيط

حلوى شعبية صنعها العراقيون منذ آلاف السنين تواجه خطر الانقراض

مجلة فيلي:

تعد حلوى «الخريط»، من الحلويات القديمة التي عرفها العراقيون منذ نحو 4000 عام، وما تزال تشكل مصدراً من مصادر الثروات في مناطق الأهوار، حيث ينتفع السكان من مبيعاتها الفصلية في الأسواق المحلية.

وتستخرج هذه الحلوى من نبات البردي الموجود في مياه الأهوار، وسميت «الخريط» نسبة إلى طريقة صناعتها، إذ تعتمد على «الخرط» أي استخراج المادة الصفراء التي تشبه الطحين من البردي.

ويتم عزل هذه المادة وجمعها في أوانٍ لتوضع تحت الشمس حتى تجف، ثم تفصل المادة البودرية الصفراء عن المواد الأخرى عبر تصفيتها باستخدام قطعة قماش، وبعدها تغلى في قدر مملوء بالماء، ثم تترك لتبرد، وتقطع على شكل مربعات لتكون جاهزة للتناول.

ويقول الكاتب علي العقابي، أحد مؤرخي قضاء المجر الكبير بمحافظة ميسان، إن «من أشهر الصناعات المحلية في جنوب العراق عامة، وفي مدينة المجر الكبير واهوارها على وجه الخصوص، صناعة حلوى الخريط الطيبة التي اشتهرت باسمها الغريب، بسبب استخراجها من زهور البردي (الضربوط) في موسم الربيع».

ويوضح العقابي، لمجلة فيلي ، أن «اسم هذه الحلوى متأتٍ من طريقة جمع الخريط بسحب كتلته الهشة من النصل الحامل، وتسمى هذه العملية بـ(الخرط)، وهي تتطلب جهداً كبيراً، ويدعى من يقوم بها بـ(الخراط)».

ويشير إلى أن «الخريط حلوى موسمية تبدأ من شهر نيسان وأيار، ويستمر بيعها في الأسواق خلال تموز وآب وأيلول».

فوائد صحية

في المقابل، يؤكد متخصصون أن الخريط مفيد لصحة الإنسان، إذ يمكن تناوله لمعالجة أمراض القولون والمعدة، والتهاب الحنجرة والقصبات الهوائية والرئتين، ويساعد على تنظيف المجاري البولية، كما يستخدمه النحالون لدعم خلايا النحل الضعيفة.

> **أن الخريط مفيد لصحة الإنسان، إذ يمكن تناوله لمعالجة أمراض القولون والمعدة، والتهاب الحنجرة والقصبات الهوائية والرئتين، ويساعد على تنظيف المجاري البولية، كما يستخدمه النحالون لدعم خلايا النحل الضعيفة**

إلى ذلك، يقول أخصائي الأغذية عبد الواحد الخفاجي، لمجلة فيلي ، إن «الخريط كحلوى نباتية مفيدة جداً للجهاز الهضمي، وخاصة أمراض القولون والمعدة، ويساعد على علاج حالات الإسهال والمغص المعوي».

ويتابع الخفاجي، قائلا: «أثبت الخريط أيضاً قدرته على تقوية العظام والأسنان عند الأطفال»، مؤكداً أنه «يؤدي دوراً مهماً في صحة القلب والأوعية الدموية، ويساعد على خفض ضغط الدم واستقرار نسبة الكوليسترول».

كما يلفت إلى «عدم وجود أضرار صحية عند تناول هذه الحلوى من قبل كبار السن، بل بالعكس، فهي تتضمن مزايا عديدة مفيدة لصحة الإنسان بشكل عام».

وفي تسعينيات القرن الماضي انخفض إنتاج الخريط بسبب تجفيف الأهوار المتعمد، لكنه عاد بعد أن غمرت المياه الأهوار، غير أن الجفاف الحالي أدى إلى انخفاض إنتاجه وارتفاع أسعاره.

أسعار «الخريط»

وتتراوح أسعار حلوى الخرّيط بين 50 ألف دينار للكيلو غرام الواحد خلال موسمه، أي في أشهر نيسان وتموز وأيار وآب، فيما يرتفع ثمنه بعد انقضاء هذه الأشهر إلى 100 ألف دينار للكيلو الواحد بسبب ندرته.

وتقول فاطمة دعير، من أهالي أهوار الجبايش بمحافظة ذي قار: «فقدنا في منطقة (شان حلاب) العمل بهذه المهنة نتيجة جفاف الأهوار وانتقالنا مع العديد من الأهالي إلى مناطق أخرى».

وتضيف خلال حديثها لمجلة فيلي : «كنا في موسم صناعة الخريط ننتج كميات تتراوح بين 40 إلى 100 كيلوغرام»، مشيرة إلى أن «مبيعات هذه الحلوى تحقق أرباحاً جيدة تضاف إلى ما نحصل عليه من مردودات الزراعة والمنتجات الحيوانية التي كانت توفر لنا مبالغ جيدة للعيش».

وتشير دعير، إلى «فرار العديد من أهالي منطقة (شان حلاب) إلى مناطق أخرى هرباً من الجفاف والتوجه إلى أماكن يتوفر فيها الماء».

ويشكو البائعون من شح هذه الحلوى وندرتها، مؤكدين أن الكميات المسوقة من الخريط قليلة جدا مقارنة بالأعوام السابقة.

حيث يقولُ البائع خلدون الغزي، صاحب الـ 47 عاماً، من محافظة ذي قار: «كنت أعمل في بيع الخريط كمصدر رزق رئيسي لسنوات طويلة، فهو حلوى الجنوب المفضلة التي اعتاد عليها الناس».

ويتحدث الغزي، لمجلة فيلي : «مع موجات الجفاف وقلة المياه في الأهوار، أصبح جمع الخريط وتصنيعه أصعب بكثير من السابق، ولذلك لجأت إلى إضافة منتجات أخرى إلى عملي مثل الحلاوة الدهينية والسمسمية من أجل الاستمرار في العمل».

ويستطرد بالقول إن «سعر الكيلوغرام الواحد من حلوى الخريط يتجاوز 50 ألف دينار خلال الموسم في محافظة ذي قار، أما في المحافظات الأخرى فيباع بضعف هذا المبلغ».

ويتابع أيضاً أن «رغم عدم إقبال الكثير من الشباب على هذه الحلوى، وتفضيلهم الآيس كريم والحلويات الحديثة، إلا أن الطلب عليها في تصاعد مستمر بسبب فوائدها الصحية العديدة».

وتسبب الجفاف بالعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في جنوب العراق، إذ أصاب الكساد العديد من الصناعات، ومنها صناعة القصب وحلوى الخريط، ما دفع العراق إلى استيراد هذه الحلوى من بعض دول الجوار.

إلا أن نكهتها، بحسب المختصين، تبقى مختلفة تماماً عن الخريط المنتج في جنوب العراق، الذي يتميز بطعم خاص يشد الأجيال إلى ذاكرة جمعية مرتبطة بتراث الجنوب.

في الشهر الوردي..
خطوة صغيرة تنقذ حياة النساء

مجلة فيلي:

شعرت المواطنة (س ع) البالغة من العمر 35 عاماً، بوخزة في ثديها الأيسر و إفرازات لم تكن مألوفة لها، وذلك في عام 2023، ما جعلها تتوجس خوفاً من ذلك وتوجهت إلى أقرب مستشفى حكومي يتوفر فيه فحص سرطان الثدي، وما إن وصلت حتى بادرتها الموظفة التي قطعت لها تذكرة الفحص الطبي، بسؤال أرعبها: «هل لديك وراثة أو سبق لإحدى قريباتك الإصابة بسرطان الثدي؟»

وتستذكر (س ع) تلك الأيام وكيف شعرت بالذعر وبدأت تسترجع بصعوبة قريباتها. ولم تتأخر بالرد على سؤال الموظفة في المستشفى، إذ قالت بثقة «لا ليس لدينا وراثة».

(س ع) التي تحفظت على ذكر اسمها، تقول لمجلة فيلي، في استرجاع تلك الواقعة التي أثرت على حياتها، بأنها توجهت بعد ذلك إلى وحدة الفحص وجلست تنتظر دورها، وما أن نودي عليها حتى دخلت، ووضعتها الطبيبة في غرفة لايتجاوز عرضها مترين، وكررت عليها ذات السؤال المتعلق الوراثة، معربة عن أسفها للمريضة بعد أن عثرت على الكتلة في الثدي، وقالت «حرامات مازلت صغيرة».

لكن الطبيبة سرعان ماتداركت الموقف وقالت لها: (لا تقلقي من المحتمل أن يكون هذا الورم حميداً).

خضعت (س ع)، بعد ذلك، بحسب ما تسرده عن مرضها، إلى عملية استئصال الثدي وسلسلة من العلاجات الكيماوية والهرمونية، وتمكنت من مقاومة المرض مدة سنتين كاملتين، وساعدها على الشفاء من سرطان الثدي الكشف المبكر عن المرض.

وتكمل (س ع)، إن «رحلة الألم والقلق التي رافقت اصابتي بهذا المرض الخبيث لا توصف».

وتضيف: «ساعدني الكشف المبكر عن المرض والسرعة في استئصال المرض وصمودي أمام العلاجات الكيمياوية على التعافي من سرطان الثدي الذي أودى بحياة كثيرات»، مؤكدة، أنها «كنت طوال فترة المرض أتحلى بالصبر والأمل واتضرع الى الله في الشفاء من المرض».

وتشير إلى أن «حالتي المادية الجيدة كانت أحد أسباب الشفاء، إذ تم إجراء عملية ا ستئصا ل الورم لي سريعا في إحدى المستشفيات الأهلية، وكنت أشتري العلاجات الكيمياوية بدلاً من انتظارها لفترات طويلة في المستشفيات العامة وقد لا أحصل عليها».

وبسبب خطورة هذا المرض وتفشيه بين النساء، انطلقت أول حملة منظمة للتوعية بسرطان الثدي عام 1985، بالشراكة بين جمعية السرطان الأمريكية (American Cancer Society) وشركة الأدوية AstraZeneca، بهدف نشر الوعي بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، لأن ذلك يزيد من فرص الشفاء بشكل كبير.

ويعد شهر تشرين الأول هو الشهر الوردي العالمي المخصص للتوعية بسرطان الثدي، إذ يتم خلالها تنظيم حملات وفعاليات في مختلف أنحاء العراق لزيادة الوعي بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، يشمل إجراء الفحوصات الدورية والفحص الذاتي، و تقد يم الدعم والتثقيف حول المرض وطرق الوقاية منه.

ويعتبر الشريط الوردي هو (رمز الشهر الوردي) حيث ظهر عام 1991م، بعد أن استخدمت هذا الشريط مؤسسة سوزان كومن التي وزعت أشرطة وردية على المشاركات في سباق خيري لمكافحة سرطان الثدي بمدينة نيويورك، وأصبح بعدها، اللون الوردي الرمز العالمي للأمل والدعم والتضامن مع النساء المصابات.

وفي حالة أخرى، فقد تحدت فاطمة عبد الله (46 عاماً) المرض وانتصرت عليه بعد رحلة علاج دامت ثلاث سنوات، حيث أكدت أن «الفحص المبكر هو الذي عاد فتح حياة جديدة لي».

وتزيد فاطمة بالقول لمجلة فيلي، إن «رحلتي مع العلاج لم تكن سهلة، خاصة جلسات العلاج الكيميائي التي أنهكت جسدي وأثرت على مظهري، لكنني قررت أن أتعامل مع كل مرحلة كجزء من طريق الشفاء».

وتتابع: «كنت أردد دائماً أن الصبر والإيمان هما مفتاح التعافي. اليوم، عندما أنظر إلى تلك الفترة، أشعر بالفخر لأنني لم أستسلم».

في حين تؤكد الاخصائية النسائية نضال البغدادي، أن «سرطان الثدي يتكون نتيجة تزايد الخلايا عن الحد غير الطبيعي، وأن من الممكن أن ينتشر في أجزاء وأعضاء أخرى من الجسم».

وتضيف لمجلة فيلي، أنه «لا توجد إحصائية دقيقة في العراق حول أعداد المصابات بسرطان الثدي»، مشيرة في ذات الوقت إلى أن «نسبة الإصابات عالية في العراق».

وتبين البغدادي، أن «من بين كل 8 نساء توجد إصابة واحدة، ولاحظنا في العيادات الخاصة ووحدة العناية بالثدي ووحدة الأورام، أنه لا يوجد عمر مستثنى من الإصابة بهذا المرض الذي يشكل تزايداً في البلاد من دون أن تكون هناك أسباب واضحة لذلك».

وتلفت إلى أن «بعض العوامل التي تتسبب بالإصابة، ومنها السمنة المفرطة وعدم ممارسة الرياضة واستخدام بعض الأدوية بشكل غير مدروس، خاصة وأن بعض الدراسات العلمية تفضل عدم استخدام الأدوية الهرمونية دون استشارة طبيب».

وتشير إلى أن «أفضل فحوصات الكشف عن سرطان الثدي هو الماموجرام ويوجد فحص آخر بواسطة الدم وهذا الفحص متوفر بمدينتي السليمانية وأربيل»، مبينة ، أن «الفحص الذاتي يتضمن قيام الفتاة بفحص الثدي لتتاكد من شكله وحجمه وعدم وجود إفرازات أو اعوجاج وتكور، وتتحسس الابط والثدي بشكل كامل من الأعلى إلى الأسفل».

وتوضح البغدادي، أن «الوقاية من الإصابة بهذا المرض تكمن في الغذاء المتوازن والمشي وعدم تناول الأدوية دون استشارة طبيبة، إضافة إلى الرضاعة الطبيعية التي تعد مهمة للغاية في الحد من الإصابة».

وتسرد البغدادي تجربة قامت بها مع فريق طبي في أحد المراكز الصحية، وتوفرت من خلالها قاعدة بيانات.

تكمن هذه التجربة التي تم إجراؤها عام 2011، وفق البغدادي، بإحصاء عدد النساء فوق سن الأربعين في المنطقة التابعة للمركز الصحي، وبالاتفاق مع أحد مستشفيات الولادة.

وتكمل: «بلغت نسبة النساء المشاركات بهذه التجربة 20 بالمئة، واكتشفنا من خلال تلك التجربة، أن جميع النساء المشاركات يتخوفن من الكشف المبكر عن سرطان الثدي».

وتؤكد على «الحاجة إلى توفير قاعدة بيانات في المراكز الصحية حول أعداد النساء المصابات، من أجل تسهيل التوصل للكشف المبكر عن المرض».

ويساعد التلوث البيئي في زيادة احتمالية الإصابة بأنواع مختلفة من السرطانات، و خا صة سرطان الثدي ما يدفع حسب مختصين، إلى أهمية التوعية الصحية والفحص الدوري لسرطان الثدي لتفادي الخطورة وسرعة الاستجابة للعلاج.

وتقول الناشطة في مرصد الدفاع عن حقوق المراة والطفل لينا علي، إن «خطر الإصابة بسرطان الثدي قائم عند النساء بمختلف الأعمار، وأن حملات التوعية بهذا المرض ضرورية جدا للحد من تفاقم المرض».

وتشدد في حديثها لمجلة فيلي، على ضرورة أن «تكون حملات توعية منظمة تستمر مدة شهر كامل، يشارك بها الأطباء الاختصاص من أجل إيصال المعلومات الدقيقة عن هذا المرض وأعراضه، وأهمية أن تجري النساء فحوصات دورية للتأكد من سلامتها من الإصابة بهذا المرض، أو معالجته عبر الكشف المبكر عنه.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، بدأ شهر أكتوبر يعتمد رسمياً في العديد من الدول بوصفهُ الشهر العالمي للتوعية بسرطان الثدي الذي يشكل خطراً متزايداً على حياة النساء.

«دخان أنثوي»

ظاهرة التدخين تتفشى بين النساء في العراق

مجلة فيلي

لم يعد دخان السيجارة أو النرجيلة «الاركيلة» حكراً على الرجال في العراق، إذ بات مشهداً مألوفاً أن ترى نساءً يجلسن في مقاهٍ أو دوائر حكومية وهن يدخن علناً.
ظاهرةٌ آخذة في الانتشار، تكسر تقاليدّ اجتمّاعية راسخة وتثير نقاشاً واسعاً بين القبول والرفض في مناطق عراقية عدة، بينها مدينة كركوك التي تعكس بتنوّعها صورة مصغرة عن المجتمع العراقي.

من الظاهرة الخفية إلى المشهد العلني

وتقول سمر محمد (28 عاماً)، موظفة في إحدى الدوائر الحكومية بكركوك، لوكالة شفق نيوز، إن تدخينها بدأ «تجربة فضولية» خلال جلسة نسائية في أحد المقاهي، قبل أن يتحول إلى عادة يومية.

وتضيف: «كنا نخفي التدخين سابقاً خوفاً من كلام الناس، أما الآن فالأمر طبيعي، أغلب زميلاتي في العمل أو في المقاهي يجربن الأركيلة بعد الدوام، لا أحد يستغرب».

وفي جولة لمراسل فيلي ، داخل عدد من المقاهي في كركوك، بدت الطاولات النسائية مشغولة بأركيلات ملونة، وروائح النكهات تملأ الأجواء. بعض الفتيات يلتقطن صوراً وينشرنها عبر تطبيقات التواصل، فيما أخريات يتعاملن مع التدخين كجزء من «الروتين العصري» للحياة اليومية.

وتقول هدى خالد، وهي موظفة حكومية لوكالة شفق نيوز، إن «التدخين صار وسيلة ترفيه، وهي طريقة لكسر الروتين وتفريغ الضغوط».

أرقام تكشف التوسع

وبحسب «أطلس التبغ» الصادر في العام 2024، فإن نسبة المدخنين البالغين في العراق بلغت نحو 19%، من بينهم ما يقارب 2% من النساء، أي ما يعادل أكثر من 200 ألف مدخنة في عموم البلاد.

ويشير تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية إلى أن استهلاك منتجات التبغ في العراق يكلف الاقتصاد أكثر من 2 تريليون دينار سنوياً تشمل العلاج والخسائر الناتجة عن الأمراض المرتبطة بالتدخين.

وتظهر بيانات استيراد السجائر والأرجيلة، أن العراق استورد خلال العام 2024 ما يزيد على 700 شحنة من منتجات التبغ من نحو 28 دولة، ما يعكس تنامي السوق المحلي واتساع قاعدة المستهلكين.

صورة من التحول الاجتماعي

وتحتفظ كركوك بتاريخ محافظ في عاداتها الاجتماعية، إلا أن مشهد النساء المدخنات بات يبرز في المقاهي والمطاعم العائلية وحتى في بعض الدوائر.

وفي هذا الصدد، يقول صاحب أحد المقاهي في حي طريق بغداد رفض ذكر اسمه: «قبل 5 سنوات لم تكن هناك إمرأة تطلب أركيلة، واليوم أكثر من ثلث الزبائن من النساء، غالبيتهن موظفات وطالبات».

ويرى أن أغلب النساء يفضلن نكهات الفواكه أو النعناع، وأن جلسة الاركيلة أصبحت امتداداً للقاء الصديقات، لا تعد عيبا كما في السابق.

من جانبه، يشير الباحث الاجتماعي فارس البياتي، إلى أن الظاهرة تعود إلى «تحولات نفسية وثقافية» شهدها المجتمع العراقي بعد سنوات من الأزمات.

ويقول البياتي، لمجلة فيلي، إن «المرأة وجدت مساحة جديدة من الحرية بعد 2003، ومع انفتاح التواصل، صار التدخين وسيلة تعبير عن الذات أو التقليد لما تراه في الإعلام».

المقاهي.. ساحة مفتوحة للنساء

في كركوك، تتوزع عشرات المقاهي العائلية التي تقدم الشيشة، كثير منها يخصص أقساماً مغلقة للنساء.

وتقول مها عبد الكريم (موظفة حكومية 45 عاما)، لوكالة شفق نيوز: «نلتقي بعد الدوام في مقهى نسائي، وندخن الاركيلة بطعم الفواكه، ونحن لا نراها عادة سيئة، هي مجرد تسلية بعد ضغط العمل».

لكن الطبيب سعدون العزاوي، اختصاصي الأمراض الصدرية في مستشفى كركوك العام، يحذر من أن «الاركيلة أخطر من السيجارة بخمس إلى عشر مرات من حيث كمية الدخان المستنشق».

ويوضح أن «جلسة واحدة من الاركيلة تعادل تدخين مائة سيجارة تقريباً، والخطورة تزداد مع تكرارها في الأماكن المغلقة»، مبيناً أن عيادته تشهد «زيادة ملحوظة في مراجعات النساء المدخنات اللواتي يعانين من أمراض تنفسية أو حساسية مزمنة».

قانون غائب ورقابة ضعيفة

رغم صدور قانون مكافحة التبغ رقم 19 لسنة 2012، الذي يمنع التدخين في الأماكن العامة، إلا أن تطبيقه شبه غائب.

ويقول مصدر في دائرة صحة كركوك، لوكالة شفق نيوز، إن «الرقابة على المقاهي محدودة جداً»، موضحاً أن «العديد من أصحاب المقاهي يملكون تراخيص بلدية لا تتضمن منع الشيشة أو التدخين، ما يجعل تنفيذ القانون ضعيفاً».

ويشير المصدر، إلى أن «المقاهي أصبحت بيئة خصبة لترويج منتجات التبغ، وغالباً ما تباع الاركيلة بنكهة (خفيفة) لتشجيع النساء على التجربة الأولى».بينما تفسر الباحثة النفسية وسن العزاوي، خلال حديث لوكالة شفق نيوز، تفشي التدخين بين النساء بأنه رد فعل على الضغوط المتراكمة.وترى أن «المرأة العراقية تعيش تحديات اقتصادية واجتماعية ونفسية كبيرة، فتلجأ للتدخين كوسيلة تفريغ، أحياناً تبدأ من باب التقليد، ثم تتحول إلى عادة إدمانية يصعب التخلص منها».

الوجه الآخر لمهنة الديليفري..

سواق بلا ضمان ولا مستقبل

مجلة فيلي:

يعمل الشاب أحمد كريم (23 عاما)، في مهنة إيصال الطلبات «ديليفري» منذ سنتين تقريبا، حيث يقضي يوميا ما لا يقل عن 10 ساعات بين المطاعم والشوارع لتحقيق العدد المحدد له من طلبات التوصيل.

غير أن أحمد يعتبر عمله مهددا، كما أن مستقبله وحتى حياته تحت التهديد دائما، لعدم وجود ضمان يحمي عمله أو يغطي نفقات علاجه في حال تعرّض لحادث مروري أثناء عمله المحفوف بمخاطر الشارع.

ويقول أحمد في حديث لمجلة فيلي ، «عندما بدأت العمل في هذا المجال قبل سنتين، لم أكن أجد فرصة عمل ثابتة بعد تخرجي من المعهد، لكن الديليفري وفر لي دخلا يوميا أستطيع من خلاله إعانة أسرتي».

ويضيف، «المشكلة أنني أعمل أكثر من 10 ساعات يوميا دون أي ضمان صحي أو راتب ثابت، فأنا أعتمد فقط على عدد الطلبات التي أوصلها».

كما يتخوّف أحمد من إمكانية تعرّضه لحادث سير على غرار الكثير من زملائه، ما يعني فقدانه لعمله الحالي مع فقدان أي مكسب مستقبلي له يعوّضه عن العمل.

ويقول أحمد، «في الشهر الماضي تعرّض زميل لي لحادث سير خطير أثناء توصيل طلب في الليل، وظل لأيام في المستشفى، ولم يكن لديه أي تأمين يغطي تكاليف العلاج».

حوادث السير تمثل هاجسا مقلقا لدى أصحاب المطاعم أيضا، ممن يعرفون جيدا أن تعرّض أحد عمال التوصيل إلى حادث ما، يعني تركه للعمّل أو التأثير على التزامه على أقل تقدير.

ويقول عبد الله جابر، وهو مالك أحد المطاعم في كركوك، في تصريح لمجلة فيلي ، ، إن «المطاعم تواجه صعوبة في تنظيم العمل، فالشباب يتركون الوظيفة بسرعة لغياب الاستقرار، وبعضهم يتعرض لحوادث سير تؤثر على التزامه».

ويشير جابر، إلى أهمية هذه المهنة في إنجاح عمله خدمة التوصيل أصبحت ضرورة لا يمكن لأي مطعم أن يستغني عنها، أكثر من نصف مبيعاتنا تعتمد على الديليفري».

انتشرت مهنة «الديليفري» في كركوك وبقية مدن العراق، منذ عام 2017، مع انتشار تطبيقات الهواتف الذكية وتوسع المطاعم والمتاجر الإلكترونية.

وتحوّلت المهنة من عمل هامشي إلى قطاع واسع يشغل آلاف الشباب في مختلف أحياء المدينة وبقية المدن، لكنها ورغم ما توفره من فرص عمل سريعة، لا تزال تعاني من تحديات كبيرة تجعلها مهنة محفوفة بالمخاطر وغير مستقرة.

وساهمت البطالة المتزايدة بين الشباب في كركوك، والتي تجاوزت نسبتها في بعض المناطق 30% وفق تقارير رسمية، في دفع كثير منهم إلى امتهان «الديليفري» باعتباره وسيلة سريعة للحصول على دخل يومي.

كما شجّع النمو الكبير في المطاعم، والمقاهي، ومتاجر الملابس، والصيدليات على الاعتماد على خدمات التوصيل لتلبية طلبات الزبائن.

ومع دخول تطبيقات مثل «طلبات» و«كريم فود» وبعض المنصات المحلية إلى الخدمة، توسعت دائرة العمل بشكل أكبر، وأصبح الزبون قادرا على طلب الطعام أو البضائع من هاتفه ليصل إلى باب بيته خلال دقائق.

وبذلك أصبحت مهنة التوصيل، جزءا لا يتجزأ من تفاصيل الحياة اليومية في كركوك، حيث لا يكاد يخلو حي أو شارع من دراجة نارية أو سيارة صغيرة يقودها شاب يضع حقيبة عازلة للطعام على ظهره أو صندوقا خلف مركبته، يحمل طلبا استعجله زبون جائع أو عائلة تنتظر وجبة عشاء وغيرها.

وغالبا ما يعتمد العاملون في هذا المجال على الدراجات النارية لسهولة حركتها بين الأزقة المزدحمة، في حين يفضل آخرون استخدام سيارات صغيرة لتوصيل طلبات أكبر أو التنقل لمسافات أطول.

ويعتمد نظام العمل في الغالب على «القطعة»، أي أن العامل يتقاضى مبلغا يتراوح بين 1500 إلى 3000 دينار عراقي عن كل طلب، حسب المسافة.

وفي بعض الحالات، يرتبط العامل بعقد مباشر مع مطعم معين مقابل راتب شهري بسيط.

غير أن المخاطر التي يواجهها العاملون في هذه المهنة متعددة، لعل أبرزها الحوادث المرورية، إذ أن كثيرا من السائقين يقودون بسرعة لتسليم الطلب في الوقت المحدد، ما يعرّضهم لحوادث خطيرة.

كما أن الدراجات النارية كثيرا ما تكون غير مستوفية لشروط السلامة أو لا تحمل لوحات تسجيل رسمية، وهو ما يعرّض أصحابها للمساءلة القانونية، وهو ما يحدث مع الكثير من عمال التوصيل، ويثير قلق الكثير منهم.

ويقول الناشط الاجتماعي حسن علي لمجلة فيلي ، إن «سوّاق الدراجات يتعرّضون إلى حوادث مميتة أثناء عملهم في عموم مناطق العراق، ومنها كركوك، حيث سجّلنا خلال العام الحالي وفاة نحو أربعة عمال ديليفري وإصابة قرابة 12 آخرين في حوادث مختلفة».

إلى جانب المخاطر المرورية، يشكو العاملون من ضعف الأجور مقارنة بغلاء المعيشة وارتفاع أسعار الوقود وصيانة المركبات.

كما أن غياب نقابة أو جهة رسمية تنظم المهنة يجعلهم عرضة للاستغلال من قبل بعض أصحاب العمل.

وتتكرر كذلك حوادث الغش أو الاستهتار من قبل بعض الزبائن، إذ يروي أحد العاملين حادثة مؤلمة قائلا، إن «أحد الأشخاص طلب منا أكثر من 40 دجاجة مشوية، وبعد أن أعددنا الوجبة كاملة وحملناها للتوصيل، أغلق هاتفه تماما، وبعد محاولات عديدة لم نتمكن من تسليم الطلبية، ما تسبب بخسائر مادية كبيرة للمطعم وللعامل الذي قضى ساعات في تجهيزها ونقلها».

وتحميل مهنة التوصيل، على المستوى الاجتماعي، بعدا مهما، إذ أنها وفرت مصدرا سريعا للرزق لآلاف الشباب الذين كانوا عاطلين عن العمل، لكنها في الوقت ذاته، لا تخلو من نظرة «دونية» لدى البعض، حيث يعتبرونها «مهنة مؤقتة» أو «عمل بلا مستقبل»، وهو ما يؤثر على معنويات الكثير من العاملين، على الرغم من أهميتها بالنسبة للكثير من الأشخاص.

وتقول إسراء محمد، وهي طالبة جامعية وزبونة دائمة لخدمات التوصيل في كركوك، لمجلة فيلي ، إن «هذه المهنة مهمة جدا وتستحق التقدير».

وتضيف، «أنا شخصيا لا أستغني عن الديليفري، سواء لطلب الطعام أو الأدوية أو حتى بعض الاحتياجات المنزلية، هؤلاء الشباب يسهلون حياتنا ويستحقون الاحترام والدعم».

ومع ازدياد الاعتماد على خدمات التوصيل، بات من الضروري التفكير بتنظيم هذا القطاع عبر تشريع قوانين أو تعليمات تحفظ حقوق العاملين، كما يرى المختصون، عبر شمول إجراءات هذا العمل بإلزام المطاعم والتطبيقات بتوفير تأمين صحي للعاملين، أو منحهم عقودا تضمن الحد الأدنى من الأجر، فضلا عن تدريبهم على قواعد السلامة المرورية.

ويقول الخبير الاقتصادي علي عباس، في تصريح لمجلة فيلي ، إن «تطوير مهنة الديليفري من الممكن أن يسهم في خفض نسب البطالة وتحويلها إلى قطاع منظم، إذا ما جرى إدخال شركات متخصصة وتنظيم عملها بشكل قانوني، لتوفر آلاف الوظائف المستقرة، ولتدر دخلا إضافيا للدولة عبر الضرائب والرسوم».

الى جانب المخاطر المرورية، يشكو العاملون من ضعف الأجور مقارنة بغلاء المعيشة وارتفاع أسعار الوقود وصيانة المركبات.

مهنة الديليفري في كركوك، انطلقت من حاجة بسيطة لإيصال الطعام أو البضائع، لتتحوّل اليوم إلى شريان مهم يربط بين المتاجر والزبائن، وإلى مصدر دخل رئيسي لفئة واسعة من الشباب.

لكن هذه المهنة، في ظل غياب التنظيم وضعف الحماية، لا تزال مهنة متعبة ومليئة بالتحديات.

كما أن دعم هذه الشريحة وتقدير جهودها، وتنظيم المهنة بشكل رسمي، سيكون خطوة مهمة نحو جعلها عملا أكثر أمانا واستقرارا، يليق بالشباب الذين اختاروا أن يحملوا على عاتقهم مسؤولية خدمة المجتمع مقابل لقمة عيش كريمة.

خفايا لعبة «لودو» الشهيرة

شباب عالقون بين التسلية ورهانات مالية خطيرة

مجلة فيلي:

شعرت أمية عزيز (42 عاماً) بأن هناك أمرًا غير طبيعي في مصروف ابنتها آمنة، البالغة من العمر 14 عاماً، إذ لاحظت أن مصروفها اليومي تضاعف في الفترة الأخيرة، رغم أنها لم تغادر المنزل طوال العطلة الصيفية الماضية.تقول الأم لمجلة فيلي : «كنت أظن في البداية أن ابنتي تدخر المال، لكنني بدأت ألاحظ أن أموالاً تختفي من محفظتي دون سبب واضح».

أثار هذا الأمر شكوك الأم، فقررت مراقبة تصرفات ابنتها عن قرب لتكتشف بعد فترة أن آمنة كانت تشتري بطاقات شحن للعبة «لودو» الإلكترونية، وتشارك في رهانات على الفوز داخل اللعبة مع لاعبين آخرين.

ورغم أن آمنة لم تكن تتحدث أو تلعب مع غرباء عبر الإنترنت، بل كانت تكتفي باللعب مع زميلاتها في المدرسة، فإنها وقعت من دون وعي في فخ «الرهان والمقامرة» داخل اللعبة. لم تدرك الفتاة أن ما بدا لها تسلية بريئة بين صديقاتها، قد تحول تدريجياً إلى ممارسة خطرة تهدر المال وتغذي سلوك المقامرة.

تعد لعبة «اللودو» من أكثر الألعاب الإلكترونية شيوعاً وانتشاراً بين الشباب في السنوات الأخيرة، رغم ما ينجم عنها أحياناً من مشاكل وتداعيات اجتماعية، يعزوها خبراء إلى نقص الوعي وإساءة استخدام الألعاب الإلكترونية.

يروي اللاعب حيدر الشمري (25 عاما) بداياته مع هذه اللعبة بالقول: «قمت بتنزيل لعبة اللودو عن طريق الأصدقاء، وبقيت أواصل اللعب بها حتى اكتشفت وجود غرف لهذه اللعبة تضم شبابًا وبنات».

يضيف الشمري في حديثه لمجلة فيلي : «تفتح هذه الغرف بعد منتصف الليل، ولكن لا يتم فتحها إلا بدفع أموال»، مبيناً أن «اللعب والمراهنات تبدأ بمبالغ بسيطة تتراوح بين 25 و50 ألف دينار، لتصل المراهنات في الغرفة أحياناً إلى 100 دولار».

ويشير إلى أن «المراهنات المالية والعلاقات المشبوهة وعمليات النصب والاحتيال التي كانت تتم بين اللاعبين، دعته للانسحاب من اللعبة قبل أن يدفعه الاستمرار فيها إلى الإدمان».

وكان حيدر قد دفع على هذه اللعبة مبالغ تتراوح بين 5 و7 ملايين دينار طيلة فترة اللعب.

أثناء البحث عن أصل اللعبة، تبين أنها لعبة هندية لوحية تدعى لعبة الباتشيسي، وتلعب على لوح بشكل صليب تتحرك عليه قطع اللاعبين بناء على رمي ست أو سبع أصدافٍ مكان النرد.ابتكر مطورون خلال الأعوام الماضية أفكارًا جديدة لهذه اللعبة لتمارس على الهواتف النقالة.

ويُحذر معنيون من إساءة استخدامها وآثارها السلبية، ويشدد المعالج محمد الزركاني على «الآثار السلبية والنفسية التي تترتب على لعبة لودو ستار التي احتلت قائمة أكثر الألعاب والتطبيقات تحميلاً في معظم دول العالم مؤخرًا».

ويشير الزركاني عبر حديثه لمجلة فيلي إلى أن «اللعبة تتضمن الكثير من الآثار السلبية على الأشخاص، ومن بينها انتشار العدائية والمقت والسلوكيات الخاطئة»، منوهاً إلى أن «هذه اللعبة تبث بين الشباب والمراهقين أفكارًا عن التنافس غير الشريف، واستخدام ألفاظ سوقية، إضافة إلى الدخول في علاقات خاطئة مع أشخاص من العالم الافتراضي».

ووفق مصادر أمنية، فقد تم رصد العديد من الجرائم بسبب هذه اللعبة؛ ففي أكتوبر/ تشرين الأول 2023، قام رجل بقتل زوجته خنقا في العراق بسبب لعبة اللودو، ثم قام بحرقها وزعم بأنها انتحرت. ونقلت كثير من وسائل الإعلام المحلية وقوع عدد من الرجال

في قضايا الابتزاز، حتى أن أحدهم تعرض للسجن لمدة 3 سنوات.

ويقول الخبير التقني عثمان أحمد أكرم لمجلة فيلي ، إن «لعبة اللودو الإلكترونية لا تختلف عن غيرها من الألعاب القديمة مثل ‹حية ودرج›، لكنها تحولت إلى لعبة تعتمد على الحظ والاستراتيجية».ويضيف، أن «الخطر الحقيقي يكمن بتحويل اللعبة إلى منصة للمراهنات المالية».ويؤكد أن «هذا السلوك يتسبب بتداعيات نفسية واجتماعية، لكن اللعبة بحد ذاتها لا تعتمد على الرهان والقمار، وهدفها هو الترفيه والمنافسة»، مبينا أن «الشباب يقومون خارج نطاق اللعبة بوضع مبلغ مالي على كل جولة، والفائز يحصل على أموال الخاسرين، لتصبح بذلك أداة للمقامرة والإدمان لدى كثيرين».

ويرى رجال الدين أن لا مشكلة في هذه اللعبة إذا لم تتضمن الرهان والقمار، إذ يقول الشيخ علي السعيدي لمجلة فيلي : «لا يوجد خلاف بين جميع المذاهب والفرق الإسلامية حول حرمة الرهان والقمار شرعا».ويضيف، أن «المرجعية الدينية تفتي بعدم جواز هذه اللعبة مع الرهان، والأحوط وجوبًا تركها حتى من دون رهان».وتابع قائلا: «إن كانت اللعبة خالية من القمار، يجوز اللعب بها شريطة ألا ينطبق عليها عنوان ثانوي محظور»، داعيًا الشباب والمراهقين إلى «اختيار وسائل ترفيه بعيدة عن الإدمان، وعدم تضييع أوقاتهم ومستقبلهم في الألعاب الإلكترونية».ونوه الشيخ السعيدي، إلى ضرورة أن «تكون الدراسة محط اهتمام الشباب من الطلبة، وانخراط الشباب من غير الطلبة في أعمال ومهن تضمن لهم توفير المال الحلال وتكوين أسرة».

بيد أن بعض الشباب يرون في هذه اللعبة متعة ومنصة للتواصل الاجتماعي البناء.تقول الطالبة ريام سعد، لمجلة فيلي ، إن «لعبة اللودو الإلكترونية أصبحت أكثر من مجرد لعبة تقليدية، فقد نجحت في مواكبة التطور التكنولوجي وجمعت الناس رغم المسافات»، مشيرة إلى أن «هذه اللعبة هي فرصة للتواصل مع الأصدقاء والأقارب في أي وقت، وتخلق جوًا من المتعة والمنافسة الآمنة».

وتشدد ريام على أهمية «ممارسة اللعبة باعتدال، وعدم استخدامها بشكل مفرط فقد يؤدي إلى الإدمان وتضييع الوقت»، لافتة إلى أن «متعة هذه اللعبة تظهر عندما تكون وسيلة للتسلية والتقارب الاجتماعي، وليس بديلا عن التواصل الواقعي».

وكانت وزارة الشباب والرياضة قد نظمت مؤخرًا بالتعاون مع هيئة الإعلام والاتصالات معرضا شاركت فيه العديد من شركات إنتاج وتطوير الألعاب الإلكترونية، بهدف الاستثمار في هذا القطاع وتحقيق مردودات مالية للخزينة العامة، خاصة مع وجود أعداد كبيرة من الشباب العراقي المهتمين بهذه الألعاب، مما يشجع الشركات على الابتكار والتطوير في هذا المجال.

وحاولت مراسلة مجلة فيلي التواصل مع الشركة المطورة للعبة، لكن دون جدوى، لعدم وجود شركة واحدة تطور لعبة اللودو الأصلية، لأن اللعبة تعود في الأصل إلى لعبة باتشيسي الهندية القديمة.

يجسدن تاريخ العراق بخيوط الحرير ..

مشروع يعيد لنساء كركوك «مهنة الحياكة»

مجلة فيلي:

في معمل السجاد وسط مدينة كركوك، تتقاطع أنامل النساء مع خيوط الصوف والحرير لتروي قصة طويلة من الإرث والجمال، وتنسج معها أملاً جديداً لمئات النساء اللاتي وجدن في الحياكة طريقاً للإبداع والتمكين. هناك، اختتم البرنامج الوطني «نساء حائكات يجسدن تأريخ العراق» الذي احتضنته مؤسسة خاتون الثقافية برئاسة يوكسل عبدالله، وبرعاية رئاسة مجلس الوزراء وبالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب ودائرة المنظمات غير الحكومية، بعد ستة أشهر من العمل والتدريب المستمر.

البرنامج الذي نفذ في معمل سجاد كركوك لم يكن مجرّد مشروع تدريبي، بل تحول إلى مساحة فنية وثقافية تعبر فيها النساء عن الهوية العراقية المتجذرة في الحرف التقليدية، وتعيد الاعتبار لصناعة السجاد اليدوي الذي يعد من أقدم رموز الحِرف الوطنية في البلاد.

حُياة وفرص عمل

وتقول يوكسل عبدالله، رئيسة مؤسسة خاتون الثقافية، لمجلة فيلي ، إن «البرنامج جاء من إيمان المؤسسة بضرورة تمكين النساء عبر مشاريع مستدامة تحيي التراث العراقي وتوفر فرصاً حقيقية للعمل".

وتضيف عبدالله: «خلال ستة أشهر، استطعنا تدريب عشرات النساء على فنون النسج اليدوي والتعامل مع الخيوط الطبيعية من الصوف والحرير، وصناعة سجاد يمثل روح العراق، يجسد بيئته وتنوعه وألوانه، ليحمل كل بساط حكاية من شمال الوطن إلى جنوبه».

وبحسب حديثها فإن المشروع لم يقتصر على التدريب المهني فحسب، بل تضمن أيضاً ورشاً فكرية وثقافية لتعزيز وعي النساء بدورهن في الحفاظ على الهوية الوطنية، إلى جانب دورات في التسويق وإدارة المشاريع الصغيرة لتمكين المشاركات من تحويل مهاراتهن إلى مصدر دخل ثابت.

«في أروقة المعمل، تصطف الأنوال الخشبية القديمة كأنها شواهد على تاريخ طويل من الصبر والدقة، وبصوت تغلب عليه الحماسة»، هكذا تصف نجلاء صبري، مديرة معمل سجاد كركوك، حال المنظر عندها.

وفي حديث لمجلة فيلي ، تشير إلى أن «هذه المبادرة من أهم المشاريع التي نفذت خلال السنوات الأخيرة، لأنها جمعت بين الحرفة والتراث والتمكين الاقتصادي»، مستطردة بالقول: «لقد رأينا نساء يدخلن المعمل للمرة الأولى وهن لا يعرفن كيف يُمسكن بخيط، وها هن اليوم يقدمن قطعاً فنية مبهرة يمكن تصديرها إلى الأسواق».

ووفقاً لصبري، فإن المعمل أصبح منارة نسوية حقيقية، فالمشاركات لم يتعلمن الحياكة فقط، بل اكتسبن ثقة بالنفس وشعوراً بالانتماء إلى مهنة أصيلة تعبر عن جذر عراقيّ عميق»، مبينة أنهم لا يصنعون السجاد فحسب، بل ينسجون العديد من قصص النساء اللواتي تحدين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وكتبن بخيوطهن لوحة العراق الجميل المتعدد الألوان.

مزيج بين التأريخ والثقافة

في زاوية أخرى من المعمل، كانت أنسام محمد، إحدى خريجات البرنامج، تراقب بساطاً أنهت العمل عليه للتو، حيث قالت لمجلة فيلي : «نحن ننسج الحرير وخيوط الصوف ونحوّلها إلى سجاد عالي الجودة، تعلمنا كيف نمزج الألوان ونختار النقوش التي تعبر عن ثقافة مدينتنا وتاريخها».

وتضيف محمد، وهي أم لثلاثة أطفال، أن «البرنامج فتح باب الأمل للكثير من النساء»، موضحةً أن «بعض المشاركات بدأن فعلاً بإطلاق مشاريع منزلية صغيرة لبيع منتجاتهن في الأسواق المحلية، وهذا يعني أن المشروع لم يتوقف بانتهاء التدريب، بل بدأ منه طريق جديد من الاستقلال والعمل».

كم توضح أن الهدف الأساسي من البرنامج هو دمج النساء في سوق العمل وإحياء الحرف التقليدية، مشيرة إلى أن تجربة كركوك ستكون نموذجاً يمكن تعميمه في محافظات أخرى.

وتشير إلى أن «المرأة العراقية تمتلك طاقات هائلة، ومتى ما حصلت على الدعم الكافي، فإنها قادرة على إحداث فرق حقيقي في المجتمع، سواء في مجال الحرف اليدوية أو المشاريع الثقافية والإنتاجية»، موضحة أن «مشروع نساء حائكات يأتي ضمن الخطة الوطنية لتمكين المرأة التي تبنتها الحكومة العراقية، وتهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في مجالات الاقتصاد الإبداعي، ودعم الصناعات التراثية التي تواجه خطر الاندثار بسبب غزو المنتجات المستوردة الرخيصة».

وفي قاعة خصصت لعرض نتاجات المشاركات، تزيّنت الجدران بعشرات القطع الفنية التي تحكي قصص مدن العراق، نقوش لبوابات بابل، وزخارف من جبال كوردستان، وألوان من أهوار الجنوب، كل قطعة كانت تروي جزءاً من تاريخ الوطن بلغة الخيوط، وتؤكد أن السجاد العراقي ليس مجرد مفروشات، بل ذاكرة وطن تنسج بالخيوط والأيادي النسويّة.

ويقول أحد المشرفين على المشروع صالح احمد، لمجلة فيلي ، إن العمل على كل قطعة يستغرق أسابيع طويلة من التركيز والصبر، فالنسج اليدوي ليس مجرد مهنة، بل طقس فني وروحي، تحتاج فيه المرأة إلى توازن بين القوة والنعومة، بين الخيال والالتزام بالتفاصيل.

ويرى أن السجاد العراقي يتميز عن غيره من حيث تنوع النقوش والرموز المستمدة من حضارات بلاد الرافدين القديمة، وهو ما يجعل كل عمل فني يحمل بصمة تاريخية فريدة.

واختتم الحفل الختامي للبرنامج وسط أجواء احتفالية، حيث عرضت المشاركات منتجاتهن أمام ممثلي الحكومة المحلية والمنظمات الداعمة، وجرى توزيع شهادات تقديرية على النساء المتميزات تقديرًا لجهودهن. في حين، أكدت رئيسة مؤسسة خاتون الثقافية، بوكسل عبدالله، أن المؤسسة ستواصل دعم النساء من خلال مشاريع جديدة تهدف إلى توسيع نطاق التدريب وإنشاء منفذ تسويقي دائم لمنتجات السجاد اليدوي في كركوك.

سوق المفروشات بين العراق وإيران وتركيا..

رفاهية المستورد ومحنة المحلي

مجلة فيلي:

يشهد سوق المفروشات والسجاد في العراق خلال السنوات الأخيرة انتعاشًا لافتًا في حركة الاستيراد من دولٍ الجوار، ولا سيما إيران وتركيا، وسط تصاعد الطلب من قبل المواطنين مع تحسّن القدرة الشرائية في بعض المناطق، وتنامي الاهتمام بالمظهر الجمالي للمنازل. لكن هذا الانتعاش يقابله قلق متزايد من تراجع الإنتاج المحلي وغياب الصناعة الوطنية التي كانت يومًا ما مزدهرة في محافظات كالحلة والنجف والسليمانية.

سوق المفروشات بين العراق وإيران وتركيا..

قنبلة موقوتة في بغداد

مجلة فيلي:

استيراد متزايد وأرقام متضخمة

تشير بيانات أولية صادرة عن وزارة التجارة العراقية إلى أن العراق استورد خلال العام الماضي أكثر من 400 ألف قطعة من السجاد والمفروشات من إيران وتركيا فقط، بقيمة تجاوزت 180 مليون دولار، وهي زيادة بنسبة 30% مقارنة بعام 2022.

ويقول عضو الغرف التجارية العراقية محمد الجبوري، لمجلة فيلي ، إن «السوق العراقية باتت من أكبر الأسواق المستقبلة للسجاد والمفروشات في الشرق الأوسط، نظرًا لارتفاع الطلب على المنتجات المستوردة، خصوصًا الإيرانية والتركية التي تمتاز بجودة التصنيع وتنوع الأذواق».

وأضاف أن «إيران تهيمن على ما نسبته 60% من سوق السجاد في العراق، فيما تستحوذ تركيا على نحو 35%، والبقية تأتي من الصين ودول جنوب شرق آسيا»، مبينًا أن «المنتجات الإيرانية تملك سمعة عريقة، خاصة الأنواع اليدوية المعروفة بـ(كاشان) و(تبريز) و(قم)، التي تُعد من أفخم أنواع السجاد في العالم».

السجاد الإيراني.. تراث يمتد من كاشان إلى النجف

في أسواق بغداد القديمة، تتدلى المفروشات الملوّنة على الجدران كلوحات فنية تتباهى بألوانها ونقوشها الدقيقة.

ويقول التاجر حسين الربيعي، أحد أبرز تجار المفروشات الإيرانية والتركية في بغداد، إن «السجاد الإيراني، وخصوصًا من مدينة كاشان، يعد الأغلى والأكثر طلبًا بين الزبائن الميسورين، إذ يتراوح سعر المتر الواحد من القطع اليدوية بين 400 و700 دولار، وقد يصل سعر السجادة الكاملة إلى أكثر من 10 آلاف دولار، تبعًا لنوعية الخيوط والنقشة وعدد العقد في كل بوصة».

ويضيف أن «زبائن كاشان غالبًا ما يكونون من أصحاب المنازل الفاخرة أو الفنادق الكبرى، فهم يبحثون عن سجاد يدوم لعقود ويُعد استثمارًا جماليًا وماديًا في آن واحد»، مشيرًا إلى أن «المواسم الدينية والمناسبات الاجتماعية ترفع الطلب بشكل كبير، خاصة في محافظات النجف وكربلاء، حيث يزداد الإقبال على السجاد المزخرف بالرموز الإسلامية».

التركي ينافس بالجودة والتصميم العصري

في المقابل، تفرض المفروشات والسجاد التركية حضورًا قويًا في السوق العراقية، لا سيما من ماركات شهيرة مثل Hereke وIpek و Merinos التي تجمع بين الأناقة والجودة الصناعية العالية.

ويبين أحد التجار ويدعى خالد أن «السجاد التركي يتميز بتقنيات نسيج حديثة وألوان جذابة تناسب الأذواق الشبابية، وتتراوح أسعاره بين 100 و500 دولار للقطعة الواحدة حسب الحجم والنوع»، لافتا إلى أن «ماركة Hereke هي الأغلى ثمنا في السوق العراقية وتعد المنافس الأقرب للسجاد الإيراني الفاخر».

ويضيف أن «المفروشات التركية تهيمن على أسواق أربيل والسليمانية ودهوك بسبب القرب الجغرافي والانفتاح التجاري بين إقليم كوردستان وتركيا، بينما تميل الأسواق الجنوبية أكثر إلى المنتجات الإيرانية بحكم التبادل التجاري عبر المنافذ الحدودية في ديالى وواسط وميسان».

صوت كركوك: ذوق المستهلك وتوازن الأسعار

في سوق المفروشات بمدينة كركوك، يقول التاجر علي أحمد لمجلة فيلي ، إن «الزبائن أصبحوا أكثر وعيًا بنوعية السجاد، سواء أكان يدويًا أم صناعيًا، ويميل معظمهم إلى التركي أو الإيراني لجودة الصناعة والمظهر الجذاب، لا لمجرد السعر».

ويضيف أن «السجاد الإيراني اليدوي يبقى راقيًا ومطلوبًا، لكن كثيرًا من الزبائن يرون أن التركي يمنح شكلا عصريًا وسعرًا مقبولا، خاصة قطع Hereke، إلا أن المنافسة تنتهي عندما تظهر قطعة يدوية إيرانية، رغم ارتفاع ثمنها».

وأشار إلى أن «الاستيراد من إيران غالبًا أسهل وأقل كلفة بسبب القرب والطرق البرية، في حين أن التركي يتطلب رسوم نقل أعلى، لكن الجودة تعوض الفارق».

قنبلة موقوتة في بغداد

تغرق العاصمة العراقية بغداد يومياً تحت ركام آلاف الأطنان من النفايات، لتتحول شوارعها وأزقتها إلى مشهد يختصر عجز الدولة عن إدارة واحد من أخطر الملفات البيئية والخدمية.

«مواقع طمر عشوائية، حرق يلوث هواء المدينة، مشاريع مؤجلة لتحويل النفايات إلى طاقة، وعبء إضافي على المواطنين».. كل ذلك يجعل من ملف النفايات قنبلة بيئية واقتصادية موقوتة تهدد حاضر العاصمة ومستقبلها.

ودائماً ما يعود الحديث بين الحين والآخر عن ملف النفايات في بغداد، وآخرها كان حديث الحكومة الحالية عن مشاريع لاستثمار النفايات سواء في توليد الطاقة الكهربائية أو إعادة تدويرها على غرار دول العالم، الأمر الذي دفع فريق وكالة مجلة فيلي، لفتح هذا الملف والوقوف على أبرز الأرقام والمعلومات الخاصة عنه.

كم تبلغ إنتاجات بغداد؟

يقدر الإنتاج اليومي في العاصمة العراقية بغداد من النفايات بحوالي 10 آلاف طن، أي ما يقارب 300 ألف طن شهرياً، مع تضاعف هذه الأرقام خلال المناسبات الدينية والزيارات.

بينما يبلغ معدل إنتاج الفرد العراقي من النفايات في العاصمة بغداد ما بين 1.25 إلى 1.5 كغم يومياً، وهو الرقم الأعلى في عموم أنحاء العالم.

تمتلك أمانة بغداد 12 مكبساً فقط مخصصاً لكبس النفايات قبل نقلها إلى مواقع الطمر الصحي الخاصة بها، وهي موزعة على مختلف مناطق العاصمة.

في المقابل، يوجد في بغداد 221 موقعاً للطمر، منها 149 موقعاً غير نظامي، في حين أن 17% فقط من هذه المواقع تراعي الشروط البيئية المعتمدة.

ووفقاً للمعلومات المؤكدة، فإن بغداد تفتقر حالياً لمعامل متخصصة لتدوير النفايات، بل يجري العمل على مشاريع لتحويلها إلى طاقة كهربائية، فقد دخلت أمانة بغداد في مفاوضات مع شركتين لإنشاء معامل لإنتاج الكهرباء من النفايات في أطراف العاصمة، بهدف تزويد المناطق القريبة بها.

إلا أن هذه المشاريع ما تزال في مرحلة التفاوض بشأن تسعيرة وحدة الكهرباء، ومن المتوقع أن تستغرق حوالي سنتين حتى ترى النور وتدخل خدمة إنتاج الطاقة الكهربائية.

مشروع لتحويل النفايات إلى طاقة كهربائية

«تواصل أمانة بغداد جهودها في إدارة ملف النفايات من خلال آلياتها التي تعمل يومياً على جمع المخلفات من شوارع العاصمة وأزقتها، ثم نقلها إلى المكابس الموزعة في دوائر البلديات، حيث تُضغط وتُنقل بواسطة حاويات معدنية متخصصة»، هذا ما قاله المتحدث باسم أمانة بغداد، عدي الجنديل، في بداية حديثه عن ملف النفايات في بغداد.

وفي حديثه لمجلة فيلي ، يضيف الجنديل، أن «الأمانة تمتلك موقعين رسميين لطمر النفايات بشكل آمن وبيئي، يقعان خارج حدود العاصمة، الأول في منطقة النباعي (شمال العاصمة بغداد)، والثاني في منطقة النهروان (شرق العاصمة بغداد)».

وبحسب المسؤول العراقي، فإن الأمانة تعاقدت مع شركة صينية متخصصة لحرق نحو 3 آلاف طن من النفايات يومياً، وتحويلها إلى طاقة كهربائية بقدرة 100 ميغاواط، مبيناً أن الشركة تسلمت الأرض المخصصة للمشروع وهي بصدد استكمال البنى التحتية ونصب المعمل، كما أن الأمانة تدرس في الوقت الحالي إمكانية الاستفادة من النفايات عبر إعادة تدويرها.

وتظهر المعلومات المتخصصة بهذا الشأن، أن النفايات الصلبة قادرة على توليد ما بين 6 إلى 12 جيجا جول من الطاقة (ما يعادل 1.7 إلى 3.3 ميغاواط/ساعة)، بينما تتميز النفايات البلاستيكية والمطاطية بقدرتها على إنتاج طاقة أعلى حيث تصل إلى 30 – 40 جيجا جول (8.3 إلى 11.1 ميغاواط/ساعة).

وفي مطلع العام الجاري تقريباً، أطلق رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مشروعاً لتوليد الطاقة من النفايات في منطقة النهروان، فيما أوضح وزير الكهرباء زياد علي فاضل، في وقتها أن العقد أُبرم مع شركة شنغهاي الصينية «SUS» لتنفيذ المشروع بكلفة تقارب 498 مليون دولار، مع منح الشركة حق الاستثمار لمدة 25 عاماً.

«النفايات».. أحد مصادر تلوث بغداد

ويقول عضو مرصد «العراق الأخضر» عمر عبد اللطيف، لمجلة فيلي ، إن «ملف النفايات يبقى في الوقت الراهن مصدراً للنباشين الذين يستفيدون منها قبل أن تتعرض لاحقاً للحرق، وهو ما يُعد من أبرز مصادر التلوث في العاصمة العراقية بغداد».

وبحسب حديث عبد اللطيف، فإن عمليات الحرق العشوائي تشكل مشكلة بيئية وصحية كبيرة، خصوصاً في المناطق القريبة من مواقع الطمر، حيث يشتكي السكان من الأضرار المباشرة، خصوصاً وأن مواقع الطمر كانت تنشأ سابقاً في أطراف العاصمة، غير أن التوسع العمراني أدى إلى وجود بعضها داخل مناطق مأهولة، ما جعلها أكثر خطورة على البيئة وصحة المواطنين.

ويشكو سكان العاصمة بغداد من تراكم النفايات في الشوارع، لا سيما في الأزقة والمناطق الضيقة، في ظل تراجع خدمات البلدية وضعف آليات رفع النفايات.

ويعتمد الأهالي، بحسب مراسل وكالة مجلة فيلي، بشكل متزايد على سيارات القطاع الخاص المتخصصة في جمع النفايات، مقابل مبالغ مالية تستوفى إما بشكل يومي أو عبر اشتراكات شهرية تتراوح بين 10 آلاف و15 ألف دينار عن كل منزل، الأمر الذي يضيف عبئاً مالياً على الأسر البغدادية في وقت تعاني فيه المدينة من تحديات خدمية وبيئية متفاقمة، على حد قولهم.

تأثيرات بيئية.. وتحركات معدومة

في المقابل، ينتقد الخبير البيئي أحمد الصالح، خلال حديثه لمجلة فيلي ، استمرار وجود مواقع الطمر الصحي داخل العاصمة بغداد حتى الوقت الحالي.

ووفقاً لحديث الصالح، فإن مواقع الطمر الصحي تُعد من أبرز مصادر التلوث، إذ تطلق الغازات والدخان وتضاعف الانبعاثات الكربونية، في وقت تعتمد فيه معظم دول العالم على هذه المواقع كمحطات للاستثمار وإعادة التدوير، مبيناً أن ما يجري في بغداد يقتصر على فرز محدود لبعض المواد مثل البلاستيك والألمنيوم، في حين تهدر كميات ضخمة من النفايات القابلة لإعادة الاستخدام في الصناعات المختلفة.

كما يتحدث الخبير البيئي، قائلا إن «هذه النفايات تمثل ثروة مهدورة يمكن أن يستفيد منها المستثمرون والتجار والعمال على حد سواء»، لافتاً إلى أن «مواقع الطمر الصحي في العالم تولد طاقة كهربائية وغازات قابلة للاستثمار، بل وحتى مياه ساخنة تستخدم للتدفئة، بينما ما زال هذا الملف في العراق يعاني من الإهمال، على الرغم من تقارير وزارة البيئة المتكررة المرفوعة إلى وزارات معنية مثل البلديات والصحة».

آلاف الفلاحين بلا مصدر رزق..

زراعة ميسان تنهار تحت ضغط الجفاف

مجلة فيلي:
حذّر مدير زراعة ميسان، ماجد الساعدي، من تداعيات خطيرة يواجهها القطاع الزراعي في المحافظة، في ظل توقف الخطط الزراعية وجفاف مساحات شاسعة من الأهوار، ما انعكس بشكل مباشر على معيشة آلاف الفلاحين ومربي الجاموس.

وقال الساعدي لمجلة فيلي إن «ميسان تعد محافظة زراعية بامتياز، إذ يشكل العاملون في قطاع الزراعة من فلاحين ومزارعين ومهنيين أكثر من 60% من سكان المحافظة».

وأشار إلى أن «الخطة الصيفية للزراعة توقفت بالكامل، كما لم تقر حتى الآن الخطة الشتوية، في ظل جفاف غير مسبوق ضرب الأهوار بنسبة تجاوزت 90%».

وأضاف أن «هناك مساحات واسعة في المنطقة الشرقية من المحافظة، تمتد من جزيرة علي الغربي إلى جزيرة الطيب ومنطقة دويريج، تعتمد على السيول القادمة من إيران ومن نهري الطيب والدويريج»، موضحاً أن «هذه المناطق لا تستهلك مياهاً من نهر دجلة وتفرعاته، ورغم ذلك لم تشمل بالخطة الزراعية الشتوية حتى الآن».

وأبدى الساعدي استغرابه من هذا القرار، مؤكداً أن «منع الزراعة في مناطق لا تعتمد على عمود نهر دجلة أمر غير مبرر، لا سيما أن هذه المناطق كانت تزرع سنوياً ويعتمد غالبية سكانها على الزراعة كمصدر دخل رئيسي، فضلاً عن استخدامها تقنيات ري حديثة مثل الري المحوري والثابت».

ولفت إلى أن «وزارة الزراعة تمت مناشدتها أكثر من مرة لشمول هذه المناطق بالخطة الشتوية، لكن دون استجابة تذكر»، محذراً من أن «استمرار هذا الوضع سيفاقم من معاناة الفلاحين».

كما تطرّق مدير زراعة ميسان إلى تداعيات جفاف الأهوار، مبيناً أن «مناطق الأهوار التي تعتمد بشكل رئيسي على تربية الجاموس تعاني من هجرة سكانها وبيع حيواناتهم بأسعار زهيدة، نتيجة انحسار المياه، حيث إن الجاموس لا يمكنه العيش في بيئة جافة، ومع غياب المياه تقلصت إمكانات التربية بشكل كبير».

وأكد الساعدي أن «مربي الجاموس والصيادين في مناطق الأهوار يواجهون أوضاعاً معيشية صعبة، ما يستدعي تدخلاً عاجلاً من الحكومة لتوفير الإطلاقات المائية وإنقاذ ما تبقى من هذه المناطق».

وخلص إلى القول: «إذا استمر توقف الزراعة بنحو تام، سواء في الخطة الصيفية أو الشتوية، فإن آلاف العوائل في ميسان ستكون معرضة لتدهور اقتصادي واجتماعي كبير، في ظل اعتمادها الكامل على الزراعة كمصدر وحيد للعيش».

ويعد العراق من بين أكثر خمس دول عرضة للتغيرات المناخية في العالم، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فيما حذر البنك الدولي في نهاية عام 2022 من أن البلاد تواجه تحدياً مناخياً طارئاً، داعياً إلى تبني نموذج تنموي «أكثر اخضراراً» وأقل اعتماداً على الكربون.

وفي مطلع عام 2025، أعلن المركز الإستراتيجي لحقوق الإنسان أن العراق فقد نحو 30% من أراضيه الزراعية المنتجة خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة التغيرات المناخية، وهو ما يشكل تهديداً للأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

وتفاقمت أزمة المياه في العراق خلال السنوات الأربع الماضية، حيث سجلت مناسيب نهري دجلة والفرات انخفاضاً غير مسبوق، فيما أكدت الهيئة العامة للسدود والخزانات في وزارة الموارد المائية أن «الواردات المائية تراجعت بشكل كبير بسبب شح الأمطار والثلوج في مناطق المنبع».

وأوضح رئيس الهيئة، وسام خلف عبيد، في نيسان الماضي، لمجلة فيلي، أن «الخزين في السدود العراقية متواضعاً، لكن مياه الشرب والاستخدامات الضرورية مؤمنة بالكامل لهذا الموسم والموسم المقبل».

وكان تقرير سابق لمجلة فيلي، أشار إلى أنه على الرغم من أهمية القطاع الزراعي في العراق لتنمية اقتصاد البلاد والحفاظ على الأمن الغذائي واعتباره مصدراً معيشياً للكثير من المواطنين، لكنه يواجه الكثير من التحديات وخصوصاً في السنوات الأخيرة، أبرزها التطرف المناخي وأزمة المياه وتكلفة الإنتاج.

وأوضح التقرير نقلاً عن مختصين، أن المساحات الخضراء في العراق تقلصت من نحو 50 إلى 17% نتيجة التغيرات المناخية وتقصير المواطنين والجهات المسؤولة في توفير المساحات الخضراء.

وأدى تزايد النشاط العمراني على حساب المساحات الخضراء في العراق إلى اختفاء أراض زراعية وتحويلها إلى سكنية وتجارية، ما انعكس سلباً على البيئة وازداد من تلوث الهواء والتغير المناخي.

وتؤكد وزارة الزراعة العراقية، أن البلاد بحاجة إلى زراعة أكثر من 15 مليار شجرة لتأمين غطاء نباتي يقضي على التصحر، فيما يرى مختصون أن إعادة إحياء وتأهيل الغابات وزراعة المساحات بهذه الأعداد من الأشجار خلال السنوات المقبلة يمكن أن يعيد جزءاً من الهواء النقي إلى الأجواء العراقية، بعد تلوثها بالنفايات الضارة من العوادم والمصانع وغيرها.

ويفقد العراق سنوياً 100 ألف دونم (الدونم 1000م مربع)، جرّاء التصحر، كما أن أزمة المياه تسببت بانخفاض الأراضي الزراعية إلى 50%، بحسب تصريحات رسمية.

ووفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» التابعة للأمم المتحدة، فقد باتت مساحات الغابات في العراق لا تشكل سوى 8250 كيلومتراً مربعاً، أي ما نسبته 2% من إجمالي مساحة البلاد.

لا تتركوا كوردستان وحيداً..

دعوة أميركية لدعم العراق بأزمة المناخ والهجرة

فيلي - ترجمة خاصة:

خلصت جامعة «جورج واشنطن» الأميركية إلى أن العراق يواجه معضلتين، وهما متداخلتين، الأولى هي الأزمة المناخية البيئية، والثانية التعامل مع النزوح الجماعي إلى إقليم كوردستان، الذي يجب ألا يقف وحيدا في التعامل مع هذه الموجة، خصوصا بعد الضرر الذي تسببت به «إدارة الكفاءة الحكومية» الأميركية بعرقلة تمويل مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق وغيره.

وذكرت الجامعة الأميركية في تقرير نشرته على موقعها «انترناشيونال آفيرز ريفيو»، وترجمته مجلة فيلي نيوز، بأن الأمم المتحدة صنفت العراق كخامس أكثر دول العالم عرضة لشح المياه والغذاء والظروف الجوية الحادة، في حين يحتاج إقليم كوردستان إلى تمويل لاستيعاب موجة النزوح الناجمة عن ظاهرة التغيير المناخي.

ودعا التقرير الأميركي إلى زيادة حجم المساعدات الخارجية للتعامل مع أزمة المناخ في العراق، ودعم المجتمعات المتضررة، والحد من الضغوط التي تواجه إقليم كوردستان، معتبراً أنه بعد الضرر الذي تسببت به إدارة الكفاءة الحكومية الأميركية بوكالة التنمية الدولية، فإنه يتحتم على المجتمع الدولي العمل على حشد الدعم لمكافحة التغيير المناخي في العراق.

ولفت التقرير إلى وجود أكثر من مليون نازح داخلي في العراق، انتقل العديد منهم إلى الإقليم، مذكرا بأن رئيس وزراء الإقليم مسرور بارزاني تحدث في آيار 2024، خلال ندوة حول الجفاف وتأثير التغيرات المناخية، عن الاحتمال الكبير للهجرة الناجمة عن المناخ، داعيا إلى وضع «استراتيجيات فورية وطويلة المدى لمعالجة المخاطر التي يشكلها تغير المناخ، والتكيف مع عواقبه، وتجنب الكوارث».

ولهذا، رأى التقرير أنه يتحتم على الولايات المتحدة توجيه التمويل إلى المجتمعات المتضررة من تغير المناخ في العراق لتعزيز المشاركة المحلية في أنظمة الإنذار المبكر وآليات الاستجابة.

كما دعا التقرير إلى طرح استراتيجية مستدامة بالاستفادة من قدرات المنظمات الدولية،

التي صممتها المجتمعات المتضررة بنفسها، والقادرة على توفير خريطة طريق لإدارة الكوارث الطبيعية مستقبلا، وذلك لتعزيز الصمود المحلي والداخلي، والحد من النزوح.

وبحسب التقرير، فإن المناطق الصحراوية تشكل 40% من مساحة العراق، في حين تشكل المناطق الجبلية 30%، مشيراً إلى تدهور الأراضي الجافة، أو التصحر، بسبب التغيير المناخي، وهو ما يتجلى في تراجع متوسط هطول الأمطار والفيضانات.

وأشار التقرير إلى أن، معظم الفارين من التدهور البيئي يهاجرون من مناطق وسط وجنوب العراق. واستعان بخلاصات توصلت إليها المنظمة الدولية للهجرة حول النازحين داخليا الذين أجبروا على التخلي عن سبل عيشهم الزراعية بسبب التغير المناخي، موضحا أنه «بالاستناد إلى مسح شمل آلاف القرى والأحياء، حيث يعيش 97% من النازحين داخليا، فإن أكثر من نصف تلك المناطق التي كان مصدر دخلها الرئيسي هو الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، قد نزحت بسبب التدهور البيئي».

واعتبر التقرير أنه مع تراجع تبرعات المجتمع الدولي، فإن منظمات المجتمع المدني وحكومة اقليم كوردستان أصبحت تفتقر إلى القدرة المالية على تقديم الخدمات للاجئين والنازحين داخليا، مضيفا أن حكومة إقليم كوردستان تتكلف بنحو 80% من هذه الخدمات لهذه الفئة من السكان، منبها من أن ذلك يشكل وضعا غير مستدام.

وبرغم أن التقرير لفت إلى أن المجتمع الدولي أقر بالحاجة إلى تأمين الدعم الخارجي وعمل على التعامل مع ذلك بشكل ما، إلا أنه اعتبر أنه يتحتم على الولايات المتحدة إظهار التزام أكبر بالمساعدات.

وتابع التقرير أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، كانت قبل أن يفككها إيلون ماسك عندما عمل لصالح إدارة دونالد ترمب، قد استثمرت في إدارة المياه في العراق مما زاد من إمكانية الحصول على مياه الشرب لأكثر من 12 مليون عراقي، حيث دربت الوكالة الموظفين على إدارة الأنظمة المائية، وأمنت 1.7 مليون دولار للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الطاقة الخضراء والقطاعات المتعلقة بالمناخ.

وبحسب التقرير، فإن تطوير مستوى الوعي كان أيضاً أحد عناصر عمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، موضحاً أن نتائج مشروعها «التكيف المناخي المستدام في العراق» يظهر مشاركة 5 مدارس محلية في حملة توعية حول التصحر، ومتابعة 4500 شخص لمنصة «اعلاميات من أجل المناخ»، ونشر محتوى وصل إلى نصف مليون شخص، مشيراً إلى أن إنجازات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، تظهر أهمية حملات التوعية العامة، وأهمية زيادة تمويلها.

وبالإضافة إلى ذلك، أوضح التقرير أن برنامج الأمم المتحدة البيئي، نظم ورشة عمل للتوعية بالتغيير المناخي مع الحكومة العراقية، اشتملت على عروض حول أنظمة الإنذار المبكر وإمكانات نظم المعلومات الجغرافية لدعم تدابير التكيف مع تغير المناخ، مشيراً إلى أن المشاركين طوروا سيناريوهات مناخية وإجراءات لمحاكاة الكوارث الطبيعية أو الظواهر الجوية الحادة.

وبعدما أشار التقرير إلى توقف عمليات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في شباط/فبراير 2025، أوضح أن ذلك أثر بشكل فوري على مشاريعها في العراق، وخصوصا مشروع تحسين المياه والصرف الصحي الذي تبلغ كلفته 20 مليون دولار لمدة 4 سنوات، مذكرا بأن هذا المشروع كان يفترض أن يستفيد منه نحو 2.5 مليون شخص في 5 محافظات هي ميسان، والديوانية، وبغداد، وأربيل، ونينوى.

وتابع التقرير أن مزارعي نينوى على سبيل المثال، اضطروا إلى زراعة مساحات أقل من الأراضي أو استخدام كميات أقل من المياه خلال موسم الزراعة لعام 2023، بحسب تقرير لمنظمة «المجلس النرويجي للاجئين».

ومع ذلك، ألمح التقرير إلى أن دولاً أخرى تتقدم لملء الفراغ في العراق، حيث تبرعت الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي لـ«برنامج الغذاء العالمي» بهدف تعزيز تقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وإدخال التطوير على انظمة الري، وتأمين دعم مالي للمزارعين.

تقرير دولي يتوقع تحول العراق لوجهة سياحية في ظل النمو الحالي

فيلي - ترجمة خاصة :

سلط موقع «السفروالسياحي العالمي» الضوء على تجربة الصعود القوي لقطاع السياحة في العراق، والذي بات يحقق ايرادات وصلت الى نحو 6 مليارات دولار، مؤكدا ان بامكان البلد تعزيز قدرته على جذب المزيد من السياح والزوار من خلال عوامل التنوع الثقافي والاهمية الدينية والتسويق، ان يحقق مستقبلا مشرقا لقطاع السياحة.

وبحسب تقرير الموقع، الذي ترجمته مجلة فيلي، فإن صناعة السياحة في العراق شهدت زيادة ملحوظة حيث بلغ اجمالي ايراداتها 5.7 مليار دولار، خلال العام 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 25٪ عن العام الذي سبقه.

واعتبر التقرير، أن هذه الزيادة تعكس القوة والآمال بصناعة السياحة العراقية، حيث يشير نمو ايرادات السياح ايضا الى البصمة الاقتصادية المتزايدة للصناعة التي تمثل عنصرا حيويا في استراتيجية التنويع الاقتصادي للعراق.

واشار التقرير، إلى أن العراق يحتل حاليا المرتبة السابعة بين الدول العربية من حيث دخل قطاع السياحة، موضحا ان «الامارات العربية المتحدة حققت 57 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية حققت 41 مليار دولار، ومصر حققت 15.3 مليار دولار، والمغرب حققت 11.3 مليار دولار، بينما حققت قطر 8.4 مليار دولار، والاردن 7.2 مليار دولار، في حين حقق العراق 5.7 مليار دولار».

وبرغم ان العراق احتل المرتبة الـ7، قال التقرير إن «صناعة السياحة فيه تعكس آمالا قوية ومن الممكن ان تستمر في النمو مع تركيز البلد على توسيع البنية التحتية السياحية وتعزيز التراث الثقافي».

وتابع التقرير، أن «السياحة الدينية لها دور مهم في زيادة ايرادات السياحة، حيث ان العراق موطن لبعض من اهم مواقع الزيارات الاسلامية، بما في ذلك كربلاء والنجف وسامراء، والتي تستقطب ملايين الزوار سنويا، حيث يأتي الزوار من ايران والهند ومناطق اخرى الى العراق لزيارة هذه المدن المقدسة، خاصة خلال مناسبات مثل عاشوراء والأربعين، وتساهم في الزيارات بشكل كبير في دعم الاقتصادات المحلية، بما في ذلك قطاعات النقل والضيافة والخدمات السياحية في هذه المدن».

وبالاضافة الى ذلك، تناول التقرير مشاريع الترميم الثقافي الجارية في العراق، حيث اشار الى انها تؤدي دورا رئيسيا ايضا في زيادة الاهتمام السياحي، متحدثا في هذا الاطار عن مشاريع ترميم بابل وبوابة عشتار، الممولان من قبل صندوق الاثار العالمية والسفارة الامريكية في بغداد.

ورأى التقرير ان مشاريع الترميم هذه لا تساهم فقط في الحفاظ على المواقع التاريخية، بل تجعلها ايضا متاحة للسياح والترويج للتاريخ الثقافي الغني للعراق امام العالم.

ولهذا، يعتبر التقرير انه مع فتح المزيد من المواقع الاثرية امام الجمهور، فان العراق صار في مكانة تتيح له ان يتحول الى مركز مهم للسياحة الثقافية، وتشكيل صورته كوجهة لكل من السياحة التاريخية والتجارب الحديثة.

ولفت إلى أن، اختيار بغداد كعاصمة عربية للسياحة لعام 2025 يمثل علامة فارقة اخرى على ازدهار السياحة في العراق، لان هذا التصنيف يقدم فرصة لبغداد لعرض ممتلكاتها السياحية، بما في ذلك تاريخها الغني والاثار القديمة والبنية التحتية السياحية الحديثة.

وبين أن «الاعتراف ببغداد كوجهة سياحية رئيسية، سيؤدي الى زيادة الاستثمار في البنية التحتية السياحية ويعزز قدرة العاصمة على استضافة الزوار الدوليين وتأكيد نفسها كمركز ثقافي واقتصادي في الشرق الاوسط».

ومع ذلك، أشار التقرير إلى أن العراق يواجه العديد من التحديات في تحقيق امكاناته السياحية بشكل كامل، مشيرا في هذا الاطار الى «المخاوف الامنية، والافتقار الى البنية التحتية الحديثة، والوعي العام، والتي تعتبر بحسب التقرير بمثابة عوائق امام جذب اعداد اكبر من السياح الدوليين».

ورأى التقرير أن، استراتيجية السياحة العراقية بحاجة الى التركيز على، تحسين البنية التحتية مثل المطارات والفنادق وانظمة النقل، ومعالجة المخاوف الامنية وتعزيز سلامة السياح، وتعزيز السياحة البيئية والسياحة الثقافية وسياحة المغامرات لاستقطاب مجموعة متنوعة من الزوار؛ والاستفادة من الشراكات الدولية لتامين التمويل والدعم الفني لمشاريع الترميم والتنمية.

وفي حال حقق ذلك، اعتبر التقرير انه سيكون بمقدور العراق تحويل السياحة الى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، موضحا ان «تزايد اهمية السياحة في الاقتصاد العراقي لها اثار اوسع على المجتمعات المحلية، بما في ذلك المكاسب المتحققة من الضيافة والنقل وتجارة التجزئة والخدمات الثقافية، في حين تستفيد الشركات المحلية التي تعتمد على الانفاق السياحي بشكل مباشر، مثل متاجر بيع التذكارات والمطاعم ومنظمي الرحلات السياحية».

واضاف انه في «مدن مثل كربلاء والنجف، فان السياحة تحولت الى مصدر حيوي للدخل للسكان المحليين، الذين يقدمون خدمات مثل خدمات المرشدين السياحيين والنقل والاقامة للحجاج والسياح».

وخلص التقرير الى القول انه امام العراق قدرة على جذب المزيد من السياح الدوليين، وتحقيق «مستقبل مشرق لصناعة السياحة»، مضيفا أنه «بامكان العراق ان يضع نفسه كوجهة سياحية رائدة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا».

«صناعة السياحة تعكس آمالا قوية ومن الممكن ان تستمر في النمو مع تركيز البلد على توسيع البنية التحتية السياحية .

بدعم من دبي..

إطلاق مبادرة 10000 معلم رقمي في كوردستان

فيلي - ترجمة خاصة :

أعلن الموقع الإعلامي لحكومة دبي، إطلاق مبادرة لتدريب وبناء قدرات 10 آلاف معلم رقمي في كوردستان، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في حكومة الإقليم، وذلك بهدف تزويد المعلمين والمعلمات بمهارات التدريس الرقمية الحديثة من خلال برنامج تدريبي متقدم بالشراكة مع جامعة ولاية أريزونا الأميركية.

وأشارت حكومة دبي، على موقعها الإعلاني، في تقرير باللغة الإنكليزية ترجمته وكالة شفق نيوز، إلى أن «المدرسة الرقمية تمثل إحدى مبادرات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، للمبادرات العالمية، قالت إنها تمهد الطريق لمرحلة جديدة من التعاون الإستراتيجي بين المدرسة الرقمية ووزارة التربية والتعليم في حكومة الإقليم».

ولفت إلى أن «هذا الهدف يعتمد على نجاح المرحلة الأولى والتي تم تنفيذها بدعم من مؤسسة دبي العطاء، والتي تضمنت تدريب واعتماد 2400 معلم رقمي، ما وضع الأسس من أجل التوسع إلى 10 آلاف معلم رقمي»، مبيناً أن «التعاون يعكس التزاماً مشتركاً بتحسين جودة التعليم، وتعزيز الابتكار التعليمي واستعداد النظام التعليمي للاستجابة لمتطلبات المستقبل القائم على التكنولوجيا والمعرفة».

ونقل التقرير عن وزير الدولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي عمر سلطان العلماء، وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة المدرسة الرقمية، قوله إن «تطوير القدرات الرقمية للمعلمين يمثل محوراً رئيسياً لمبادرات المدرسة الرقمية والهادفة إلى دعم المجتمعات بنماذج التعلم الموجهة نحو المستقبل التي تمكن الطلاب من الحصول على المعرفة والاستفادة من القدرات التي توفرها التكنولوجيا في الوصول إلى موارد وحلول التعلم».

وبحسب الوزير، فإن الشراكة مع حكومة إقليم كوردستان هي بمثابة نموذج للتعاون نحو التعليم المستدام والمبتكر، مضيفاً أنه يشكل خطوة مهمة في تطوير جيل من المعلمين الرقميين القادرين على دمج التكنولوجيا والإبداع والتفكير النقدي في التعليم، وبالتالي تعزيز قيادة النموذج التعليمي في إقليم كوردستان.

كما نقل التقرير، عن وزير التعليم في حكومة الإقليم آلان حمه صالح، إشادته بمبادرات المدرسة الرقمية والتزامها بتطوير قدرات المعلمين في التعليم الرقمي، بالإضافة إلى تفاعلية وشخصية، مع تعزيز التعلم الذاتي والكفاءات الرقمية.

وذكر التقرير، أن «المبادرة تستهدف تطوير قدرات المعلمين وتعزيز التعليم الرقمي في الإقليم، وهي تتم من خلال الأكاديمية العالمية للمعلمين الرقميين، التابعة للمدرسة الرقمية، والتي تقدم برامجها التدريبية باللغات الكوردية والعربية والانكليزية، من قدرتها على الوصول إلى الطلاب والمعلمين في أي مكان.

ووفقاً للوزير حمه صالح، فإن أهمية المدرسة الرقمية تكمن في مرونة نموذجها وقدرتها على تخطي الحدود الجغرافية والزمنية، والحواجز اللغوية، وهو ما من شأنه أن يجعل هذا التدريب وسيلة فعالة لتطوير المهارات والتحديث السريع لمحتوى التدريب، ما يؤمن للمتدربين بيئة تعليمية أجل توسيع المشاركة وضمان الشمولية، وتمكين جميع المعلمين من الاستفادة من الموارد التعليمية العالمية المستوى، ونيل شهادات معتمدة دولياً من جامعة ولاية أريزونا».

وأوضح أن الأكاديمية العالمية للمعلمين الرقميين تمثل مبادرة عالمية رائدة لتطوير المعلمين، حيث جرى إطلاقها من قبل المدرسة الرقمية، وبدعم من قبل مكتب تبادل الخبرات التابع لحكومة دولة الإمارات والتي تحمل الاعتماد الدولي من جامعة ولاية أريزونا.

كما تابع التقرير، قائلاً إن المدرسة الرقمية، كان أطلقها نائب رئيس الدولة الإماراتي، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في تشرين الثاني 2020 في إطار مؤسسة «محمد بن راشد آل مكتوم للمبادرات العالمية»، والتي تمثل أول مدرسة رقمية معتمدة من نوعها، والتي تستهدف التركيز على المجتمعات المحرومة واللاجئين والنازحين في كل أنحاء العالم من خلال الاستفادة من التعليم الرقمي وتوفير المناهج المعاصرة.

وختم حديثه بالقول إن المدرسة الرقمية في النمو استفاد منها أكثر من 750 ألف طالب ودربت أكثر من 23 ألف معلم رقمي.

إبداع الذكاء الاصطناعي ومخاطر استغلاله السيئ

مجلة فيلي:

يقدم الذكاء الاصطناعي خدمات كبرى للعالم، وكان انبثاقه بمنزلة التحول الثوري في التطور المعلوماتي وتقنية الشبكات؛ ولكن إزاء الإيجابيات التي يوفرها للناس افرادا ومؤسسات فمن الممكن أن يساء استعماله من قبل بعض الأشخاص والجهات لأمور سيئة بما يضر البشرية.

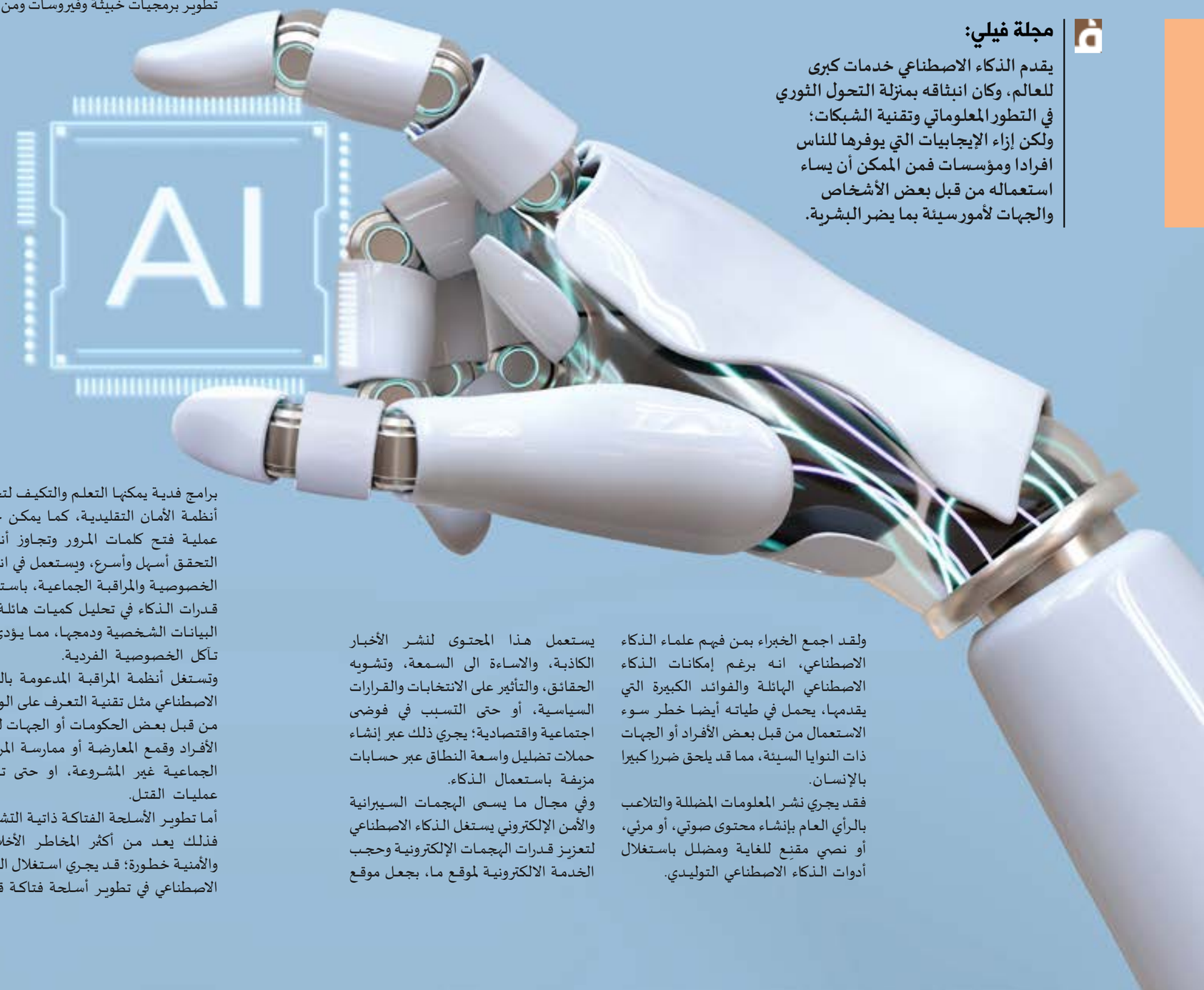

ولقد اجمع الخبراء بمن فيهم علماء الذكاء الاصطناعي، انه برغم إمكانات الذكاء الاصطناعي الهائلة والفوائد الكبيرة التي يقدمها، يحمل في طياته أيضا خطر سوء الاستعمال من قبل بعض الأفراد أو الجهات ذات النوايا السيئة، مما قد يلحق ضررا كبيرا بالإنسان.

فقد يجري نشر المعلومات المضللة والتلاعب بالرأي العام بإنشاء محتوى صوتي، أو مرئي، أو نصي مقنِع للغاية ومضلل باستغلال أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

يستعمل هذا المحتوى لنشر الأخبار الكاذبة، والاساءة الى السمعة، وتشويه الحقائق، والتأثير على الانتخابات والقرارات السياسية، أو حتى التسبب في فوضى اجتماعية واقتصادية؛ يجري ذلك عبر إنشاء حملات تضليل واسعة النطاق عبر حسابات مزيفة باستعمال الذكاء.

وفي مجال ما يسمى الهجمات السيبرانية والأمن الإلكتروني يستغل الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرات الهجمات الإلكترونية وحجب الخدمة الالكترونية لموقع ما، بجعل موقع ويب أو خادم أو خدمة شبكية غير متاحة عن طريق إغراقها بفيض من حركة مرور الإنترنت الوهمية والمرسلة من مصادر متعددة فيستهلك موارد النظام المستهدف ويعطله، مما يمنع المستخدمين الاعتياديين من الوصول إليه.

كما يمكن بوساطة الذكاء الاصطناعي تطوير برمجيات خبيثة وفيروسات ومن ذلك برامج فدية يمكنها التعلم والتكيف لتجاوز أنظمة الأمان التقليدية، كما يمكن جعل عملية فتح كلمات المرور وتجاوز أنظمة التحقق أسهل وأسرع، ويستعمل في انتهاك الخصوصية والمراقبة الجماعية، باستغلال قدرات الذكاء في تحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية ودمجها، مما يؤدي إلى تآكل الخصوصية الفردية.

وتستغل أنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل تقنية التعرف على الوجه، من قبل بعض الحكومات أو الجهات لتتبع الأفراد وقمع المعارضة أو ممارسة المراقبة الجماعية غير المشروعة، او حتى تنفيذ عمليات القتل.

أما تطوير الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل فذلك يعد من أكثر المخاطر الأخلاقية والأمنية خطورة؛ قد يجري استغلال الذكاء الاصطناعي في تطوير أسلحة فتاكة قادرة على اختيار الأهداف وتدميرها من دون تدخل بشري، وكذا الحال في استعمال المركبات والطائرات من دون طيار في هجمات إرهابية أو عسكرية موجهة، و تصنيع أسلحة بيولوجية أو كيميائية مستهدفة وراثيا بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي؛ كما وتستغل تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنشاء رسائل احتيالية أو مكالمات صوتية مقلدة (تقليد صوت شخص معين) لغرض النصب والاحتيال والابتزاز المالي.

و إذا جرى تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي على بيانات منحازة تاريخيا أو اجتماعيا، فإنها تضخم هذا التحيز وتكرره في اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى تمييز غير عادل في مجالات مثل التوظيف، الإقراض، أو حتى العدالة الجنائية.

ويمكن ان يستغل الذكاء الاصطناعي حتى في الإضرار بالصحة النفسية، إذ تستعمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتقديم محتوى جذاب بشكل مفرط (كما في منصات التواصل) بهدف إدمان المستخدمين، مما يؤثر سلبا على صحتهم النفسية ويؤدي إلى قضاء وقت طويل على المنصات.

وفي حالات نادرة وخبيثة، قد يجري التلاعب بنماذج الذكاء الاصطناعي لتشجيع المستخدمين على إيذاء النفس أو الانتحار.

إن هذه المخاطر تتطلب وعيا عالميا، وتطوير أطر تنظيمية وأخلاقية صارمة لضمان استعمال الذكاء الاصطناعي بما يخدم البشرية، والحد من إمكانية استغلاله في الإضرار بالمجتمع.

وبما أن مخاطر إساءة استعمال الذكاء الاصطناعي حقيقية، فإن الأمر يتطلب مجموعة شاملة من الاحتياطات والإجراءات على مستويات متعددة قانونية، وتقنية، وأخلاقية، لمجابهة هذه المحاولات وحماية البشرية.

وأن من أهم الاحتياطات والإجراءات المطلوبة تشريع القوانين واللوائح الصارمة بوضع تشريعات دولية ومحلية واضحة تجرم الاستعمالات الضارة للذكاء الاصطناعي، بخاصة في مجالات التزييف العميق، والابتزاز، والهجمات السيبرانية.

ويتوجب إلزام مطوري ومستعملي أنظمة الذكاء الاصطناعي الكبرى بضمان شفافية الخوارزميات قدر الإمكان، وتحديد المسؤولية القانونية في حال وقوع أضرار (من يتحمل المسؤولية: المبرمج، المالك، أم النظام نفسه ؟).

ومن الضروري وضع معايير أخلاقية ملزمة بتطوير وتطبيق إرشادات أخلاقية دولية تحكم تصميم ونشر الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على العدالة، والخصوصية، وعدم التمييز، والسعي نحو حظر أو تنظيم صارم لتطوير واستعمال الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التي تتخذ قرارات القتل من دون تحكم بشري فعلي.

وفيما يتعلق بالإجراءات التقنية والأمنية، يجب تعزيز حماية البيانات الشخصية عبر تشفيرها وتطبيق مبدأ «الخصوصية بالتصميم» في كل نظام جديد للذكاء الاصطناعي، و تطوير أدوات وخوارزميات ذكاء اصطناعي مضادة مهمتها اكتشاف وتمييز المحتوى المنشأ بشكل خبيث للمساعدة في وقفه قبل انتشاره.

ويجب استغلال الذكاء الاصطناعي في الدفاع عن الأنظمة الرقمية، عن طريق تطوير أنظمة قادرة على توقع الهجمات السيبرانية واكتشافها والرد عليها بشكل أسرع من الخصوم، وإخضاع نماذج الذكاء الاصطناعي المهمة للتدقيق والاختبار الأمني من قبل جهات مستقلة للتأكد من خلوها من التحيز أو الثغرات التي يمكن استغلالها.

وفيما يتعلق بمستقبلي المعلومات يتوجب تثقيف الجمهور بشأن كيفية عمل الذكاء الاصطناعي، وإمكانياته، ومخاطره المحتملة، وكيفية تمييز المحتوى المضلل عبر الإنترنت، و دمج الأخلاقيات الرقمية وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج التعليمية لضمان أن الجيل المقبل من المطورين والمستخدمين لديه حس مسؤولية.

ويتفق الخبراء على انه يجب تشجيع الشركات والمؤسسات على تبني «نهج المسؤولية» في تطوير الذكاء الاصطناعي، والالتزام بإعطاء الأولوية للسلامة البشرية على حساب السرعة والربح.

إن مواجهة إساءة استعمال الذكاء الاصطناعي تتطلب تضافر الجهود الدولية لوضع إطار يوازن بين تشجيع الابتكار ووضع ضوابط صارمة تمنع الأضرار، مدعومة بإجراءات تقنية قوية وتوعية مجتمعية شاملة.

إنه الخريف.. صامت، بلا صخب ولا ضجيج، مفعم بالألوان؛ يتردد رنين الأجراس من أزقة المودة، وتتعالى خشخشة الخطى على أوراق ذابلة تروي حكايات من الذاكرة. وتحت الأقدام تتشكّل لوحة من الألوان، تمتزج فيها مسرّة قصيرة بشيء من الألم.

ورغم فخامته، يعلّمنا الخريف أنّ في القبول بالزوال جمالاً خاصاً؛ جمالاً من نوع يدعو إلى التوقف قليلا، إلى التنفس بعمق، إلى الامتنان لما مضى وما بقي؛ إنه سكون رقيق، وحزن حلو المذاق، وتأمل في القادم.

قد أتى الخريف، لا بصخب، بل بحكمة شيخ صامت يمنح الحياة بما تبقى له، ويعيدها بصبر لا ينضب؛ الأوراق الصفراء كأنها نيران وديعة، والبرتقالية شرارات ذكرى صغيرة، أما الحمراء فشظايا من قلب هذا الفصل.

المدينة، في ضوء الخريف الشاحب، سكرى بنعومة الصمت؛ النوافذ مفتوحة كعيون دافئة تخبئ أسرارها؛ يد تقلب كتاباً، وأخرى تمسك كوب شاي ساخن؛ ويخيل إليك أن الجميع مأخوذون أمام هذا العرض المهيب من اللون والسكون.

يهمس لك هذا الفصل أن النهايات قد تكون بدايات أخرى، وأن في كل ورقة سقطت، علامة على أمل مختبئ، وفي كل ضوء انطفأ، إشراقة تنتظر وقتها لتنهض من تحت التراب.

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 262 السنة العشرون - تشرين الاول - اكتوبر 2025